



جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة القادسية - كلية الإدارة والاقتصاد
قسم العلوم المالية والمصرفية
الدراسات العليا

أثر بعض المتغيرات المالية في الاستقرار المصرفي - دراسة في القطاع المصرفي العراقي للمدة ٢٠١٠ - ٢٠١٨

رسالة مقدمة الى
مجلس كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة القادسية
وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير
في العلوم المالية والمصرفية

من قبل الطالبة
وجدان سوارى عبد زيد الزبيدي

إشراف

أ.د. عقيل شاكر عبد الشرع

٢٠٢٢ م

١٤٤٣ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



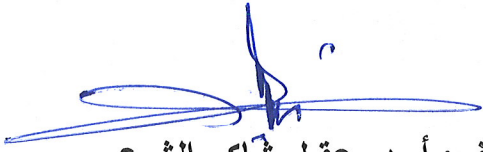
﴿قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ
الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾

صدق الله العلي العظيم

سورة البقرة - الآية ٣٢

اقرار المشرف

اشهد ان الرسالة الموسومة ب (أثر بعض المتغيرات المالية في الاستقرار المصرفي - دراسة في القطاع المصرفي العراقي للمدة 2010 - 2018)، والمقدمة من قبل الطالبة (وجدان سوادي عبدزید الزبيدي) قد جرى اعدادها تحت إشرافي في قسم العلوم المالية والمصرفية كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة القادسية، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية.



المشرف: أ. د. عقيل شاكر الشرع

2022/ 2 /

اقرار رئيس قسم العلوم المالية والمصرفية

بناء على توصية الاستاذ المشرف، أرشح هذه الرسالة للمناقشة

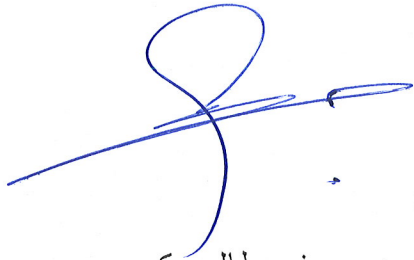
رئيس قسم العلوم المالية والمصرفية

أ.م.د. قسمة صابر عوض

2022/ 2 /

اقرار الخبير اللغوي

اشهد ان الرسالة الموسومة ب (أثر بعض المتغيرات المالية في الاستقرار المصرفي - دراسة في القطاع المصرفي العراقي للمدة 2010-2018) للطالبة (وجدان سوادى عبد زيد) قد جرت مراجعتها وتصحيحها لغوياً تحت اشرافى حتى اصبحت بأسلوب علمى سليم من الاخطاء اللغوية، ولأجله وقعت.



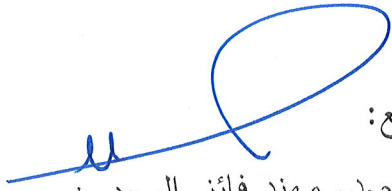
التوقيع:

الاسم: م.د. جعفر طالب كريم

التاريخ: / / 2021

اقرار الخبير الاحصائي

اشهد ان الرسالة الموسومة ب (أثر بعض المتغيرات المالية في الاستقرار المصرفي - دراسة في القطاع المصرفي العراقي للمدة 2010-2018) للطالبة (وجدان سوادى عبد زيد) قد جرت مراجعتها وتصحيحها احصائيا تحت اشرافى حتى اصبحت بأسلوب علمى سليم من الاخطاء الاحصائية، ولأجله وقعت.



التوقيع:

الاسم: ا.م.د. مهند فائز السعدون

التاريخ: / / 2021

إقرار لجنة المناقشة

نشهد أننا رئيس وأعضاء لجنة المناقشة أطلعنا على محتويات رسالة الماجستير الموسومة (أثر بعض المتغيرات المالية في الاستقرار المصرفي - دراسة في القطاع المصرفي العراقي للمدة 2010 - 2018)

وقد ناقشنا الطالبة (وجدان سوادى عبدزيد الزبيدي) في مضمونها وما له علاقة بها بتاريخ 2022 / 2 / 14 ووجدنا أنها جديرة بالقبول لنيل درجة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية وبتقدير (استاذ).

أعضاء لجنة المناقشة:

ت	الاسم	اللقب العلمي	التوقيع	الصفة
١	د. زينب مكي حمود	أستاذ		رئيساً
٢	د. ميامي صلال صاحب	أستاذ مساعد		عضواً
٣	د. قسمة صابر عوض	أستاذ مساعد		عضواً
٤	د. عقيل شاكر الشرع	أستاذ		عضواً ومشرفاً

مصادقة مجلس الكلية

صادق مجلس كلية الإدارة والاقتصاد على إقرار لجنة المناقشة

أ.د.

سوسن كريم هودان

عميد كلية الإدارة والاقتصاد

2022 / 2 / 1

الاهداء

الى من عانى سنينا لأجل تلك اللحظة المثمرة الى القلب

الطيب ... الى معلمي

الاول وقدوتي في الحياة...

والدي العزيز

الى من حملتني وهنا على وهن ... الى من حملتني بين

ذراعيها حنانا وعطفا...

فكانت الجنة تحت قدميها حقا...

والدتي الحبيبة

الى روافد الوفاء... الى من اشد بهم أزري وسندي في

الحياة

اخوتي وأخواتي الاعزاء

اهدي لهم جهدي هذا... سائلة المولى القدير ان يحفظهم

لي ما حُييت.

الشكر والتقدير

سبحان الله وبحمده عدد خلقه ورضا نفسه وزنة عرشه ومداد كلماته، (رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ) (النمل 19)، والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الانبياء والمرسلين ابي القاسم محمد وعلى اله الطيبين الطاهرين وصحبه المنتجبين.

لا يسعني وأنا انهي الكلمات الأخيرة من كتابة رسالتي هذه إلا أن أتوجه بجزيل الشكر إلى من كان مثالا علميا يحتذى به فلم يبخل بنصيحة أو جهد في أي وقت الأستاذ الدكتور عقيل شاكر الشرع وفقه الله تعالى لخدمة مسيرة العلم وجزاه الله عني خير الجزاء. ويطيب لي أن أقدم شكري وتقديري إلى الأساتيد الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بقبول مناقشة الرسالة واغنائها بالأفكار والملاحظات القيمة. كما اتوجه بجزيل الشكر والتقدير الى كل من الاساتذة الخبراء المقومين (المقوم العلمي والاحصائي واللغوي) واتقدم بالشكر الجزيل الى عمادة كلية الادارة والاقتصاد وكل الشكر والتقدير الى جميع اساتيدي الأفاضل في قسم العلوم المالية والمصرفية الذين تتلمذت على أيديهم أثناء مدة الدراسة. كما أتقدم بالشكر والتقدير لكل من مد يد العون لي و علمني أو نصحني أثناء مسيرتي العلمية في إتمام رسالتي في شلكها المتواضع.

الباحث

المستخلص

تهدف الدراسة الى ابراز اهم المتغيرات المالية ومدى تأثيرها على مؤشرات الاستقرار المصرفي، وبيان اهمية وتحليل بيانات بعض المتغيرات المالية المتمثلة ب(الايادات العامة، النفقات العامة، الدين العام الداخلي) وبيان اهمية وتحليل بيانات مؤشرات الاستقرار المصرفي في العراق المتمثلة ب(كفاية رأس المال، جودة الموجودات، الربحية، مخاطر سعر الصرف، السيولة)، وتمثلت مشكلة الدراسة بعدم وجود استقرار مصرفي، وتمثل مجتمع الدراسة في الاقتصاد العراقي وتمثلت عينة الدراسة بمتغيرات السياسة المالية والقطاع المصرفي العراقي لمدة (9) سنوات باستخدام بيانات فصلية . وتم استخدام اسلوب التحليل القياسي للدراسة لغرض بيان أثر بعض المتغيرات المالية في مؤشرات الاستقرار المصرفي العراقي للمدة (2010-2018) من خلال استخدام برنامج SPSS 23 . وتوصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات فمن خلال تتبع اداء المتغيرات المالية بمؤشرات الاستقرار المصرفي في العراق تبين ان الدين العام الداخلي اكثر المتغيرات المالية تأثيراً، اذ ارتبط الدين العام الداخلي بعلاقة عكسية مع مؤشري الربحية ومخاطر سعر الصرف اذ كلما ازداد الدين العام الداخلي فذلك يؤثر سلبي على هذه المؤشرات، وعلاقة طردية مع مؤشر كفاية رأس المال، جودة الموجودات والسيولة، في حين كان أثر الايرادات العامة مقتصرًا على مؤشري (كفاية رأس المال والربحية)، واقتصر أثر النفقات العامة على مؤشر كفاية رأس المال. وقد اوصت الدراسة بالعمل على زيادة أهداف وأطر السياسة المالية بما يسهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتشجيع عمليات الاستثمار وبالتالي تحسين مستوى النشاط الاقتصادي بما يسهم في تحقيق الاستقرار المصرفي في القطاع المصرفي العراقي.

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ	الآية القرآنية
ب	الإهداء
ج	الشكر والتقدير
د	المستخلص
هـ-ي	قائمة المحتويات
ح-ط	قائمة الجداول
ي	قائمة الأشكال
ي	قائمة الملاحق
1	المقدمة
2	الفصل الأول / منهجية الدراسة وبعض الدراسات السابقة
5-3	المبحث الأول / منهجية الدراسة
3	أولاً: أهمية الدراسة
3	ثانياً: مشكلة الدراسة
4	ثالثاً: أهداف الدراسة
4	رابعاً: فرضية الدراسة
5	خامساً: حدود الدراسة
14-6	المبحث الثاني/ بعض الدراسات السابقة
6	أولاً: الدراسات العراقية
10	ثانياً: الدراسات العربية
12	ثالثاً: الدراسات الاجنبية
14	رابعاً: مميزات الدراسة عن الدراسات السابقة
15	الفصل الثاني / متغيرات السياسة المالية والاستقرار المصرفي

34-16	المبحث الاول/ متغيرات السياسة المالية
16	أولاً: مفهوم السياسة المالية
17	ثانياً: أهداف السياسة المالية
20	ثالثاً: متغيرات السياسة المالية
20	1- الضرائب والرسوم
21	2- الموازنة العامة
22	3- الإيرادات العامة
27	4- النفقات العامة
31	5- الدين العام الداخلي
53-35	المبحث الثاني / الاستقرار المصرفي (المفهوم، الأهداف، المؤشرات)
35	أولاً: ماهية ومفهوم الاستقرار المصرفي
36	ثانياً: أهداف الاستقرار المصرفي
38	ثالثاً: العوامل المؤثرة على الاستقرار المصرفي
39	رابعاً: دور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المصرفي
40	خامساً: مؤشرات الاستقرار المصرفي
40	1- مؤشر كفاية رأس المال
43	2- مؤشر جودة الموجودات
45	3- مؤشر الربحية
48	4- مؤشر مخاطر سعر الصرف
51	5- مؤشر السيولة
64-54	المبحث الثالث / دور بعض المتغيرات المالية في الاستقرار المصرفي
54	أولاً: دور السياسة المالية في تحقيق سلامة القطاع المصرفي.
55	ثانياً: تطور العلاقة بين السياسة المالية والاستقرار المصرفي
56	ثالثاً: دور متغيرات السياسة المالية في الاستقرار المصرفي
57	1- دور الإيرادات العامة في الاستقرار المصرفي

59	2- دور النفقات العامة في الاستقرار المصرفي
61	3- دور الدين العام الداخلي في الاستقرار المصرفي
65	الفصل الثالث / تحليل وقياس أثر بعض المتغيرات المالية في الاستقرار المصرفي في العراق للمدة (2010-2018)
80-66	المبحث الأول/ تحليل بعض المتغيرات المالية في العراق للمدة (2010-2018)
67	أولاً: تحليل الإيرادات العامة في العراق للمدة (2010-2018)
72	ثانياً: تحليل النفقات العامة في العراق للمدة (2010-2018)
76	ثالثاً: تحليل الدين العام الداخلي في العراق للمدة (2010-2018)
98-81	المبحث الثاني / تحليل مؤشرات الاستقرار المصرفي في العراق للمدة (2010-2018)
81	أولاً: تحليل كفاية رأس المال في القطاع المصرفي العراقي للمدة (2010-2018)
85	ثانياً: تحليل جودة الموجودات في القطاع المصرفي العراقي للمدة (2010-2018)
88	ثالثاً: تحليل الربحية في القطاع المصرفي العراقي للمدة (2010-2018)
92	رابعاً: تحليل مخاطر سعر الصرف في القطاع المصرفي العراقي للمدة (2010-2018)
96	خامساً: تحليل السيولة في القطاع المصرفي العراقي للمدة (2010-2018)
115-99	المبحث الثالث / قياس أثر بعض المتغيرات المالية في مؤشرات الاستقرار المصرفي العراقي للمدة (2010-2018)
101	أولاً: أثر الإيرادات العامة في مؤشرات الاستقرار المصرفي العراقي للمدة (2010-2018)
106	ثانياً: أثر النفقات العامة في مؤشرات الاستقرار المصرفي العراقي للمدة (2010-2018)
111	ثالثاً: أثر الدين العام الداخلي في مؤشرات الاستقرار المصرفي العراقي للمدة (2010-2018)
116	الاستنتاجات والتوصيات
117	الاستنتاجات
119	التوصيات
134-121	قائمة المصادر
ك-م	قائمة الملاحق

قائمة الجداول

رقم الجدول	الجدول	الصفحة
1	الإيرادات العامة ومعدل نموها ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في العراق للمدة (2010-2018) (مليون دينار)	67
2	مكونات الإيرادات العامة ومعدل نموها ونسبة مساهمتها إلى الإيرادات العامة في العراق للمدة (2010-2018) (مليون دينار)	70
3	النفقات العامة ومعدل نموها ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في العراق للمدة (2010-2018) (مليون دينار)	73
4	الانفاق الجاري والانفاق الاستثماري ومعدل نموها ونسبتها إلى الانفاق العام في العراق للمدة (2010-2018) (مليون دينار)	74
5	الدين العام الداخلي في العراق ومعدل النمو ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في العراق للمدة (2010-2018) (مليون دينار)	76
6	نسبة كفاية رأس المال ومعدل نموها للقطاع المصرفي العراقي للمدة (2010-2018)	82
7	جودة الموجودات ومعدل نموها للقطاع المصرفي العراقي للمدة (2010-2018)	85
8	معدل العائد على الموجودات ومعدل العائد على حق الملكية ومعدل نموها للقطاع المصرفي العراقي للمدة (2010-2018)	89
9	مخاطر سعر الصرف ومعدل نموها للقطاع المصرفي العراقي للمدة (2010-2018)	93
10	المطلوبات الأجنبية و الموجودات الأجنبية و معدل نموها للقطاع المصرفي العراقي للمدة (2010-2018) (مليون دينار)	95
11	نسبة السيولة ومعدل نموها للقطاع المصرفي العراقي للمدة (2010-2018)	96
13	المعاملات (الرموز) الإحصائية المستخدمة في الدراسة	99
13	أثر الإيرادات العامة في مؤشر كفاية رأس المال	101

102	أثر الإيرادات العامة في مؤشر جودة الموجودات	14
103	أثر الإيرادات العامة في مؤشر الربحية	15
104	أثر الإيرادات العامة في مؤشر مخاطر سعر الصرف	16
105	أثر الإيرادات العامة في مؤشر السيولة	17
106	أثر النفقات العامة في مؤشر كفاية رأس المال	18
107	أثر النفقات العامة في مؤشر جودة الموجودات	19
108	أثر النفقات العامة في مؤشر الربحية	20
109	أثر النفقات العامة في مؤشر مخاطر سعر الصرف	21
110	أثر النفقات العامة في مؤشر السيولة	22
111	أثر الدين العام الداخلي في مؤشر كفاية رأس المال	23
112	أثر الدين العام الداخلي في مؤشر جودة الموجودات	24
113	أثر الدين العام الداخلي في مؤشر الربحية	25
114	أثر الدين العام الداخلي في مؤشر مخاطر سعر الصرف	26
115	أثر الدين العام الداخلي في مؤشر السيولة	27

قائمة الاشكال

الصفحة	اسم الشكل	رقم الشكل
69	اتجاهات الإيرادات العامة في العراق للمدة (2010-2018)	1
75	اتجاهات النفقات العامة في العراق للمدة (2010-2018)	2
80	اتجاهات الدين العام الداخلي في العراق للمدة (2010-2018)	3
84	اتجاهات كفاية رأس المال للقطاع المصرفي العراقي للمدة (2010-2018)	4
87	اتجاهات جودة الموجودات للقطاع المصرفي العراقي للمدة (2010-2018)	5
90	اتجاهات العائد على الموجودات للقطاع المصرفي العراقي للمدة (2010-2018)	6
92	اتجاهات العائد على حق الملكية للقطاع المصرفي العراقي للمدة (2010-2018)	7
95	اتجاهات مخاطر سعر الصرف للقطاع المصرفي العراقي للمدة (2010-2018)	8
98	اتجاهات السيولة للقطاع المصرفي العراقي للمدة (2010-2018)	9

قائمة الملاحق

الصفحة	الملحق	رقم الملحق
ل	مؤشرات الاستقرار المصرفي في العراق للمدة (2010-2018) (مليون دينار، نسبة مئوية)	1
م	مكونات الدين الداخلي في العراق للسنوات (2010-2018) (مليون دينار)	2

المقدمة

تعد السياسة المالية من اهم مكونات السياسة الاقتصادية إذ اقترن تطورها بمفهوم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عبر العصور وتبرز الأهمية من خلال الدور الذي تؤديه في توجيه المسارات الاقتصادية، فهي أداة مهمة لمواجهة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية. ويتم التعرف خلال هذه الدراسة على متغيرات السياسة المالية وأثرها على الاستقرار المصرفي ومعرفة أثر كل متغير (النفقات ، الإيرادات ، الدين العام الداخلي). يمثل الاستقرار المصرفي الحالة التي يكون بها الجهاز المصرفي و البنى التحتية متمثلة بالأطر القانونية و الرقابية قادرة على الصمود بوجه الازمات المحلية او العالمية (أي يمتلك السيولة الكافية) والتخفيف من حدتها و اداء وظيفته الاساسية المتمثلة بالوساطة المالية بأعلى كفاءة و الحد من انتقالها الى الاقتصاد الحقيقي ومن ثم تحقيق الاستقرار الاقتصادي، من الناحية التاريخية بدأ مفهوم الاستقرار المصرفي يأخذ مجالا واسعا في الدراسات الاقتصادية في اعقاب الازمة الاسيوية (1997-1999) و على وجه التحديد ازمة الرهن العقاري عام 2008 بعد هذه الازمة بدأ صندوق النقد الدولي و البنك الدولي بأعداد الدراسات لتقييم النظام المصرفي ومعرفة درجة استقراره نظرا لما يشكله هذا النظام و استقراره من اهمية للاقتصاديات المحلية و الخارجية. ولا بد من الإشارة الى أن الاقتصاد العراقي يتسم بالانفتاح الشديد على العالم الخارجي، كما تسيطر عليه الصيغة الأحادية، إذ يعتمد على منتج واحد بشدة وهو تصدير النفط الذي يشكل نسبة عالية من الناتج والصادرات، لذا فإن أي تقلبات لهذا القطاع سينعكس على أداء الاقتصاد الكلي وبالتالي أداء القطاع المصرفي.

ولغرض تغطية الدراسة تم تقسيمها الى ثلاثة فصول، تكون الفصل الأول من مبحثين تناول الاول المنهجية ودرس الثاني بعض الدراسات السابقة وتكون الفصل الثاني (متغيرات السياسة المالية والاستقرار المصرفي) من ثلاثة مباحث اذ تناول المبحث الأول (متغيرات السياسية المالية) وركز الثاني على (الاستقرار المصرفي، المفهوم، الاهداف، المؤشرات) وتناول الثالث (دور بعض المتغيرات المالية في الاستقرار المصرفي). فيما تكون الفصل الثالث (تحليل وقياس أثر بعض المتغيرات المالية في الاستقرار المصرفي في العراق للمدة 2010-2018) من ثلاثة مباحث اوضح الأول (تحليل بعض المتغيرات المالية في العراق للمدة 2010-2018) وركز الثاني على (تحليل مؤشرات الاستقرار المصرفي في العراق للمدة 2010-2018) وتناول الثالث (قياس أثر بعض المتغيرات المالية في مؤشرات الاستقرار المصرفي في العراق للمدة 2018-2010). واختتمت الدراسة باستخلاص جملة من الاستنتاجات وصياغة التوصيات.

الفصل الأول

منهجية الدراسة

وبعض الدراسات السابقة

المبحث الأول/ منهجية الدراسة

المبحث الثاني/ بعض الدراسات السابقة

المبحث الأول

منهجية الدراسة

أولاً: أهمية الدراسة

1. يكتسب القطاع المصرفي أهمية كبيرة في الاقتصاد من خلال الدور الذي يؤديه بوصفه وسيطاً بين المدخرين والمستثمرين.
2. تعد هذه الدراسة من الدراسات القليلة التي تناولت أثر بعض متغيرات السياسة المالية على الاستقرار المصرفي.
3. تعد من الموضوعات المهمة التي تسهم في مساعدة المهتمين في الجانب المالي والاقتصادي في الدول النامية ومنها العراق.

ثانياً: مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة بعدم وجود استقرار مصرفي، وكيف تؤثر السياسة المالية في الاستقرار المصرفي وتنقسم الى:

المشكلة الرئيسية الأولى: وتضم تساؤلات عدة كالآتي:

1. هل يوجد أثر معنوي للإيرادات العامة في مؤشر كفاية رأس المال؟
2. هل يوجد أثر معنوي للإيرادات العامة في مؤشر جودة الموجودات؟
3. هل يوجد أثر معنوي للإيرادات العامة في مؤشر الربحية؟
4. هل يوجد أثر معنوي للإيرادات العامة في مؤشر مخاطر سعر الصرف؟
5. هل يوجد أثر معنوي للإيرادات العامة في مؤشر السيولة؟

المشكلة الرئيسية الثانية: وتضم تساؤلات عدة كالآتي:

1. هل يوجد أثر معنوي للنفقات العامة في مؤشر كفاية رأس المال؟
2. هل يوجد أثر معنوي للنفقات العامة في مؤشر جودة الموجودات؟
3. هل يوجد أثر معنوي للنفقات العامة في مؤشر الربحية؟
4. هل يوجد أثر معنوي للنفقات العامة في مؤشر مخاطر سعر الصرف؟
5. هل يوجد أثر معنوي للنفقات العامة في مؤشر السيولة؟

المشكلة الرئيسية الثالثة: وتضم تساؤلات عدة كالآتي:

1. هل يوجد أثر معنوي للدين العام الداخلي في مؤشر كفاية رأس المال؟
2. هل يوجد أثر معنوي للدين العام الداخلي في مؤشر جودة الموجودات؟
3. هل يوجد أثر معنوي للدين العام الداخلي في مؤشر الربحية؟
4. هل يوجد أثر معنوي للدين العام الداخلي في مؤشر مخاطر سعر الصرف؟
5. هل يوجد أثر معنوي للدين العام الداخلي في مؤشر السيولة؟

ثالثاً: اهداف الدراسة

1. ابراز اهم متغيرات السياسة المالية وقياس أثرها في الاستقرار المصرفي ومؤشراته.
2. بيان اهمية السياسة المالية من خلال دراسة وتحليل بعض متغيراتها (الايرادات العامة، النفقات العامة، الدين العام الداخلي) في الاقتصاد العراقي خلال مدة الدراسة.
3. بيان أهمية الاستقرار المصرفي من خلال دراسة وتحليل مؤشراته (كفاية رأس المال، جودة الموجودات، الربحية، مخاطر سعر الصرف، السيولة) وأثرها في استقرار القطاع المصرفي خلال مدة الدراسة.
4. معرفة مدى تأثير متغيرات السياسة المالية في تحقيق الاستقرار المصرفي في العراق.

رابعاً: فرضية الدراسة

الفرضية الرئيسية الاولى: تضم عدة فرضيات وكالاتي:

1. لا يوجد أثر معنوي للإيرادات العامة في مؤشر كفاية راس المال.
2. لا يوجد أثر معنوي للإيرادات العامة في مؤشر جودة الموجودات.
3. لا يوجد أثر معنوي للإيرادات العامة في مؤشر الربحية.
4. لا يوجد أثر معنوي للإيرادات العامة في مؤشر مخاطر سعر الصرف.
5. لا يوجد أثر معنوي للإيرادات العامة في مؤشر السيولة.

الفرضية الرئيسية الثانية: وتضم عدة فرضيات وكالاتي:

1. لا يوجد أثر معنوي للنفقات العامة في مؤشر كفاية راس المال.
2. لا يوجد أثر معنوي للنفقات العامة في مؤشر جودة الموجودات.
3. لا يوجد أثر معنوي للنفقات العامة في مؤشر الربحية.

4. لا يوجد أثر معنوي للنفقات العامة في مؤشر مخاطر سعر الصرف.
5. لا يوجد أثر معنوي للنفقات العامة في مؤشر السيولة.

الفرضية الرئيسية الثالثة: وتضم عدة فرضيات وكالاتي:

1. لا يوجد أثر معنوي للدين العام الداخلي في مؤشر كفاية راس المال.
2. لا يوجد أثر معنوي للدين العام الداخلي في مؤشر جودة الموجودات.
3. لا يوجد أثر معنوي للدين العام الداخلي في مؤشر الربحية.
4. لا يوجد أثر معنوي للدين العام الداخلي في مؤشر مخاطر سعر الصرف.
5. لا يوجد أثر معنوي للدين العام الداخلي في مؤشر السيولة.

خامسا: حدود الدراسة

الحدود الزمانية: من سنة (2010) الى سنة (2018)

الحدود المكانية: دراسة الاقتصاد العراقي متمثلا بالمتغيرات المالية والقطاع المصرفي العراقي.

المبحث الثاني

بعض الدراسات السابقة

تمهيد:

يهدف هذا المبحث الى مناقشة بعض الدراسات السابقة والعمل على تقديم مختصر لاهم الدراسات، وذلك من اجل الاستفادة منها، ونظرا لاختلاف بيئة الدراسة صنفت تلك الدراسات الى الدراسات العراقية والدراسات العربية والدراسات الأجنبية.

أولا: الدراسات العراقية: ويوضح الجدول التالي بعض الدراسات العراقية

أولا : بعض الدراسات العراقية

اسم الباحث	ميساء سعد جواد حبي
عنوان الرسالة	دور السياسات النقدية في تعزيز الاستقرار المصرفي دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية للمدة (1995-2011)
جهة النشر	https://uokerbala.edu.iq/archives/research-paper
الدولة	العراق
السنة	2013
الخلاصة	هدفت الدراسة بشكل أساس الى بيان اهمية السياسة النقدية وأثرها على الاستقرار المصرفي من خلال قياس اثر السياسة النقدية ومدى قدرتها في تحقيق الاستقرار المصرفي في العراق . وقد اعتمدت الدراسة على استخدام برنامج SPSS (virginal V.17) لمقارنة تأثير المتوسطات باستخدام توزيع F distribution وبتطبيق (MANOVA Table تحليل التباين المتعدد) وتم اعتماد النموذج الخطي المتعدد المتغيرات (GLM- Multivariate Procedure). وقد بينت نتائج الدراسة عدم استقرار النظام المصرفي الذي يعد أمرا ضروريا لانسياب النشاط الاقتصادي وحمايته من العواقب الاقتصادية و ضعف تأثير أدوات السياسة النقدية على مؤشرات المصارف عينة الدراسة . المصرفي .
الفائدة من الدراسة	تزويد الدراسة بالمفاهيم النظرية المتعلقة بالاستقرار المصرفي.

اسم الباحث	زهراء محمد نعمه الزبيدي
عنوان الرسالة	تحليل العلاقة بين الائتمان المصرفي وبعض المتغيرات المالية في العراق دراسة قياسية للمدة (1985-2015)
جهة النشر	رسالة ماجستير\ غير منشورة\ جامعة القادسية\ كلية الادارة والاقتصاد
الدولة	العراق
السنة	2016
الخلاصة	دراسة وتحليل الائتمان المصرفي وبعض المتغيرات المالية والعلاقة بينهما في الاقتصاد العراقي خلال المدة (1985-2015) وتسعى إلى تفسير اقتصادي لتأثير وتأثر الائتمان المصرفي في بعض المتغيرات المالية
الفائدة من الدراسة	اسهمت الدراسة في تعزيز الجانب النظري للدراسة تزويد الدراسة بالمفاهيم النظرية المتعلقة بالمتغيرات المالية
اسم الباحث	ضياء عبد الرزاق حسين
عنوان الرسالة	مسار السياسة المالية وأثرها في مؤشرات الاستقرار المصرفي في العراق
جهة النشر	رسالة ماجستير \ غير منشورة\ جامعة بغداد \ كلية الادارة والاقتصاد
الدولة	العراق
السنة	2018
الخلاصة	تسعى الدراسة الى تحقيق عدد من الاهداف وهي: 1- بناء مؤشر تجميعي لقياس الاستقرار المصرفي الذي يعتبر كجهاز انذار مبكر لصانعي السياسات الاقتصادية في العراق. 2- تسليط الضوء على الآلية المناسبة للسياسات المالية التي يجب اتخاذها من قبل صناع القرار لتقليل المخاطر المتعلقة بالقطاع المصرفي لتحقيق الاستقرار للجهاز المصرفي الناتجة عن القرارات غير مناسبة والحد منها وتقليل من أثرها في بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى. 3- تحليل واقع واتجاهات الاستقرار المصرفي وواقع واتجاهات السياسة المالية في العراق والعلاقة بينهما. فقد استخدم الباحث المنهج الاستقرائي والقياس والتحليل الاقتصادي والمنهج الاستنباطي للتحقق من العلاقات بين متغيرات السياسة المالية والاستقرار المصرفي في العراق.
الفائدة من الدراسة	تزويد الدراسة بالمفاهيم النظرية المتعلقة بالسياسة المالية ومدى تأثيرها في

الاستقرار المصرفي ، والاطلاع على الاساليب الاحصائية للدراسة	
اسم الباحث	حيدر عبد الأمير جودي رفيش
عنوان الرسالة	أثر فجوة الائتمان المصرفي الناتج المحلي الاجمالي في الاستقرار المصرفي دراسة قياسية في القطاع المصرفي العراقي للمدة 2004- 2018
جهة النشر	رسالة ماجستير\ غير منشورة\ جامعة الكوفة \ كلية الادارة والاقتصاد
الدولة	العراق
السنة	2020
الخلاصة	هدفت الدراسة الى 1- التعرف على العمق المصرفي ودوره في الارتقاء بالمصارف حجما ونوعا وخاصة بالمنتجات المصرفية ضمن البنية التحتية للمصارف . 2. مدى مساهمة الائتمان المصرفي في الناتج المحلي الإجمالي وخاصة عندما يكون الناتج مع النفط وبدون تقط. 3. معرفة دور فجوة الائتمان المصرفي الناتج المحلي سواء كانت موجبة أو سالبة وأثرها على الاستقرار المصرفي.
الفائدة من الرسالة	اسهمت الدراسة في تعزيز الجانب العملي للدراسة والاطلاع على الأساليب الإحصائية في تحليل البيانات المستعملة في تلك الدراسة.
اسم الباحث	ريام فاضل شاكر الفتلاوي
عنوان الرسالة	تحليل العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المصرفي (دراسة تطبيقية في العراق للمدة 2010-2016).
جهة النشر	المجلة العراقية للعلوم الادارية
الدولة	العراق
السنة	2020
الخلاصة	تمثلت خلاصة البحث بان الشمول المالي احد اولويات السياسة النقدية والمالية في العراق، وذلك لما له دور كبير في تعزيز الثقافة المصرفية لدى المجتمع وتحسين أداء القطاع المالي والمصرفي في العراق، وقد انطلقت الدراسة من مشكلة رئيسة مفادها (ما العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المصرفي في العراق) وقد تم تحليل بيانات الشمول المالي والاستقرار المصرفي في العراق

<p>لمدة (2010-2016) باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS.V25) وتوصلت الدراسة الى ظهور علاقة ارتباط بين حجم القروض إلى الناتج المحلي الإجمالي وابعاد الاستقرار المتمثلة ب (جودة الأصول، العائد على حق الملكية، القروض والسلف الى أجمالي الودائع)، وعلاقة ارتباط بين عدد القروض الى عدد البالغين وابعاد الاستقرار المتمثلة بجودة الأصول، مخاطر سعر الصرف، القروض والسلف الى اجمالي الودائع، الموجودات السائلة الى اجمالي الموجودات).</p>	
<p>تزويد الدراسة بالمفاهيم النظرية المتعلقة بالاستقرار المصرفي</p>	<p>الفائدة من الدراسة</p>
<p>ضرغام أصيل الغانمي</p>	<p>اسم الباحث</p>
<p>أثر بعض متغيرات السياسة المالية في السيولة المصرفية لعينة من المصارف الحكومية</p>	<p>عنوان الرسالة</p>
<p>بحث منشور في مجلة مركز دراسات الكوفة</p>	<p>جهة النشر</p>
<p>العراق</p>	<p>الدولة</p>
<p>2020</p>	<p>السنة</p>
<p>هدفت الدراسة الى التعرف على واقع المتغيرات المالية (الايرادات والنفقات الاستثمارية في العراق بعد الفترة المدة التي أعقبت حرب 2003 والتغيير السياسي الذي حدث ، من خلال تحليل المتغيرات الايرادات العامة خلال المدة من (2009-2017). وايضا يهدف البحث إلى التعرف على نشاط المصارف الحكومية العراقية خلال فترة الدراسة من خلال تحليل وقياس مؤشرات السيولة لتلك المصارف. تحليل وقياس أثر المتغيرات المالية على السيولة للمصارف الحكومية ومعرفة المتغيرات المستقلة المؤثرة على المتغير التابع (السيولة) .</p>	<p>الخلاصة</p>
<p>تعزير الجانب النظري للدراسة</p>	<p>الفائدة من الدراسة</p>

ثانيا: الدراسات العربية : يوضح الجدول التالي بعض الدراسات العربية

ثانيا: بعض الدراسات العربية

اسم الباحث	محمد إيفي
عنوان الرسالة	دور نظام حماية الودائع في سلامة واستقرار النظام المصرفي.
جهة النشر	اطروحة دكتوراه غير منشورة
الدولة	الجزائر
السنة	2005
الخلاصة	هدف الدراسة الى تحديد العناصر و الخصائص الضرورية في شكل تنظيم و تمويل نظام التأمين على الودائع و كذلك الدعائم الخارجية على مستوى الجهاز المصرفي التي تؤدي في مجملها إلى زيادة فعاليته في معالجة مشاكل الإفلاس بأقل تكلفة ممكنة من أجل ضمان استقرار النظام المصرفي . تدعم هذه الدراسة مقررات لجنة بازل الأولى و الثانية المتعلقة بكفاية رأس المال التي تعد جزءا من الإجراءات الوقائية التي تستهدف تجنب و تفادي حدوث الأزمات - هدف التأمين على الودائع المتمثل في ضمان استقرار النظام المصرفي.
الفائدة من الدراسة	تزويد الدراسة بالمفاهيم النظرية المتعلقة بالاستقرار المصرفي
اسم الباحث	ناصر دادي عدون
عنوان الرسالة	الاستقرار المصرفي وآليات تحقيقها دراسة مقارنة لبنكين في الجزائر باستعمال طريقة Z-Score.
جهة النشر	المدرسة العليا للتجارة - مخبر الإصلاحات الاقتصادية، التنمية و استراتيجيات الاندماج في الاقتصاد العالمي.
الدولة	الجزائر
السنة	2014
الخلاصة	يعكس الاستقرار المصرفي قدرة مؤسسات الجهاز على امتصاص الصدمات السلبية للاقتصاد، مما يجعل الجهات الرقابية والإشرافية تمنحه اهتماما بالغا وتسعى إلى إرسائه على مستوى جميع المؤسسات المكونة للجهاز المصرفي. وتعتبر الاستجابة لمعايير لجنة بازل، ولاسيما كفاية رأس المال، من أهم

<p>المقترحات الحالية الكفيلة بتحقيق الاستقرار نظرياً. وقد حاولنا في هذه الدراسة الاعتماد على بنكين موجودين في الجزائر أحدهما عموم BNA والثاني أجنبي Société Générale يختلفان من حيث النشأة ورأس المال، مما يتيح إمكانية المقارنة بين حجم رأس المال وأثره على الاستقرار وذلك باستعمال الدالة z-score. وقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى أن لرأس المال دوراً أساسياً في تحقيق الاستقرار غير أنه غير كاف إذا لم يكن مرفقاً بنتائج نشاط مرتفعة وتسيير فعال للأصول والمخاطر.</p>	
<p>تزويد الدراسة بالمفاهيم النظرية المتعلقة بالاستقرار المصرفي</p>	<p>الفائدة من الدراسة</p>
<p>زويش سمية</p>	<p>اسم الباحث</p>
<p>السياسة المالية وأثرها في تحقيق التنمية الاقتصادية - دراسة حالة الجزائر 2000\2014</p>	<p>عنوان الرسالة</p>
<p>رسالة ماجستير جامعة البويرة كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير</p>	<p>جهة النشر</p>
<p>الجزائر</p>	<p>الدولة</p>
<p>2015</p>	<p>السنة</p>
<p>تكمّن أهداف هذه الدراسة في مجموعة من النقاط يمكن ذكر أهمها: -تحديد أهم مفاهيم التنمية الاقتصادية والسياسة المالية. -التطرق إلى أدوات السياسة المالية. - مدى مساهمة السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية .</p>	<p>الخلاصة</p>
<p>تزويد الدراسة بالمفاهيم النظرية المتعلقة بمؤشرات السياسة المالية</p>	<p>الفائدة من الرسالة</p>
<p>بشرى يحيى منصور</p>	<p>اسم الباحث</p>
<p>تقييم أثر مخاطر الائتمان والسيولة على الاستقرار المصرفي اليمني : دراسة قياسية على البنوك التجارية اليمنية خلال الفترة 2001-2013</p>	<p>عنوان الرسالة</p>
<p>المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية</p>	<p>جهة النشر</p>
<p>اليمن</p>	<p>الدولة</p>
<p>2018</p>	<p>السنة</p>
<p>هدفت الدراسة إلى تقييم أثر مخاطر الائتمان والسيولة على الاستقرار المصرفي اليمني ، مستعرضة حجم مخاطر الائتمان والسيولة التي يواجهها</p>	<p>الخلاصة</p>

القطاع المصرفي ومدى الاستقرار المصرفي اليمني، وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: على مستوى كل بنك على حدة بأنه أثرت مخاطر الائتمان على كل من: البنك الأهلي وبنك اليمن الدولي ، في حين لم تؤثر المخاطر الائتمانية على كل من : البنك اليمني والبنك التجاري وبنك اليمن والكويت ، كما أفادت النتائج بأنه لم تؤثر مخاطر السيولة على الاستقرار المالي للبنوك باستثناء بنك اليمن.	
تزويد الدراسة بالمفاهيم النظرية المتعلقة بالاستقرار المصرفي.	الفائدة من الدراسة

ثالثاً: بعض الدراسات الأجنبية: يوضح الجدول التالي بعض الدراسات الأجنبية

ثالثاً: بعض الدراسات الاجنبية

Nadya Jahn ,Thomas Kick	اسم الباحث
Determinants of Banking System Stability A Macro-Prudential Analysis. محددات استقرار النظام المصرفي تحليل التحوط الكلي	عنوان الرسالة
University of Münster ألمانيا /جامعة مونستر	جهة النشر
ألمانيا	الدولة
2014	السنة
في هذه الدراسة، يقدم الباحث مؤشر استقرار مستمر وتطلع النظام المصرفي استناداً إلى المعلومات المتعلقة بجميع المؤسسات المالية في ألمانيا بين عامي 1995 و2010. بوصفها مؤشرات أسعار الأصول ، المؤشرات الرائدة لدورة العمل ومؤشرات سوق المال) والنتائج غير المباشرة. في حين تلعب الآثار غير المباشرة الدولية دوراً هاماً في جميع القطاعات المصرفية ، فإن الآثار غير المباشرة الإقليمية ونسبة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي هي الأكثر أهمية بالنسبة للبنوك التعاونية وأقل صلة بالبنوك التجارية.	الخلاصة
تزويد الدراسة بالمفاهيم النظرية المتعلقة بالاستقرار المصرفي.	الفائدة من الدراسة

Egidijus bikas and Sandra zaltauskaite	اسم الباحث
The role of fiscal policy in ensuring financial stability in Lithuania دور السياسة المالية في ضمان الاستقرار المالي في ليتوانيا.	عنوان الرسالة
International scientific conference "business and management 2014" May 14-16,2014, Vilnius, Lithuania, section: finance engineering. المؤتمر العلمي الدولي "الأعمال والإدارة 2014" 14-16 مايو ، 2014 فيلنيوس ، ليتوانيا ، القسم: الهندسة المالية.	جهة النشر
ليتوانيا	الدولة
2014	السنة
هدفت هذه الدراسة إلى بناء مؤشر يوضح الاستقرار المالي وأيضا توضيح دور السياسة المالية في تأمين الاستقرار المالي من خلال المؤشر التجميعي، لذلك كانت خلاصة الدراسة تتمثل بان قيم المؤشر تعكس حالة النظام المالي في ليتوانيا بشكل واضح، ويمكن ان يكون المؤشر اداة هامة في تقييم الاستقرار المالي. و اوجدت الدراسة بان تزايد عبء الدين الحكومي يؤدي إلى زيادة الضرائب، والذي يتسبب بدوره بزيادة معدل التضخم، وان البيئة الضريبية غير الملائمة للاقتصاد تؤدي الى افلاس الشركات و انخفاض في الكفاءة و انخفاض دخل الشركات و المنافسة مما يؤدي إلى نمو الاقتصاد بشكل بطيء و انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بشكل عام مما يؤثر على الاستقرار المالي، اما في حالة تخفيض الضرائب يؤدي الى استعداد الشركات للعمل و الاستثمار و الانتاج بشكل كبير وذلك يؤدي الى ارتفاع النمو الاقتصادي و تحقيق حالة افضل من الاستقرار المالي.	الخلاصة
تعزيز الجانب النظري للدراسة .	الفائدة من الدراسة
Kristína Kočíšová	اسم الباحث
Banking Stability Index: A Cross-Country Study مؤشر الاستقرار المصرفي: دراسة عبر البلاد	عنوان الرسالة

https://www.semanticscholar.org	جهة النشر
سلوفاكيا/ الجامعة التقنية في كوشيتسه	الدولة
2016	السنة
تتناول هذه الدراسة بعض الجهود الحالية لبناء مؤشر إجمالي للاستقرار المالي وتجلب محاولات لإنشاء مؤشر إجمالي للاستقرار المصرفي (BSI، مع مراعاة مؤشرات القوة المالية للمصارف (الأداء وكفاية رأس المال) والمخاطر الرئيسية (الائتمان و مخاطر السيولة) التي تؤثر على البنوك في النظام المصرفي. ثم يتم استخدام BSI الكلي لتقييم الاستقرار في دول الاتحاد الأوروبي (EU، مع التركيز على عشرة بلدان انضمت إلى الاتحاد الأوروبي في عام 2004. وأظهرت النتائج أنه في عام 2014 ، كانت البلدان التي كانت فيها القطاعات المصرفية الأكثر استقرارا هي اللوكسمبورغ وإستونيا. على الطرف الآخر من المقياس كانت القطاعات المصرفية في إسبانيا والبرتغال واليونان. أظهرت نتائج الدراسة انخفاض متوسط الاستقرار المصرفي في دول الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2005-2008 ، وتحسنه منذ عام 2009. وقد تأثر التحسن بشكل إيجابي في السنوات الأخيرة بشكل رئيس بتطوير كفاية رأس المال. كما أظهرت النتائج أيضا أن البلدان التي انضمت إلى الاتحاد الأوروبي في عام 2004 تأثرت بشكل إيجابي من خلال الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي مما يتضح من قيمة BSI ، التي زادت بين عامي 2004 و 2014.	الخلاصة
تزويد الدراسة بالمفاهيم النظرية المتعلقة بالاستقرار المصرفي.	الفائدة من الرسالة

ما تميزت به الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

- 1- دراسة بعض المتغيرات المالية المتمثلة (بالإيرادات العامة، النفقات العامة، الدين العام الداخلي) وبيان أثرها في مؤشرات الاستقرار المصرفي.
- 2- دراسة مؤشرات الاستقرار المصرفي المتمثلة ب (كفاية رأس المال، جودة الموجودات، الربحية، مخاطر سعر الصرف، السيولة) كلاً على حدة.
- 3- تميزت مدة الدراسة (2010-2018) في الاقتصاد العراقي.
- 4- اختلاف الأسلوب الإحصائي المستخدم لغرض بيان أثر المتغيرات المالية في الاستقرار المصرفي.

الفصل الثاني

متغيرات السياسة المالية والاستقرار المصرفي

المبحث الاول/ متغيرات السياسة المالية

المبحث الثاني/ الاستقرار المصرفي (المفهوم، الأهداف، المؤشرات)

المبحث الثالث/ دور بعض المتغيرات المالية في الاستقرار المصرفي

المبحث الأول

متغيرات السياسة المالية

اولا: مفهوم السياسة المالية

تعرف بأنها الإجراءات التي تقوم بها الحكومة بغية تحقيق التوازن المالي العام، مستخدمةً بذلك الوسائل المالية الهامة من الضرائب والرسوم والنفقات العامة والقروض العامة، وذلك للتأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية، والوصول إلى أهداف السياسة الاقتصادية العامة للدولة (كنعان، 1997:219). والسياسة المالية بوصفها برنامجاً تخطيطه وتنفذه الدولة مستخدمة فيه مصادرها الإيرادية وبرامجها الانفاقية لإحداث آثار مرغوبة وتجنب آثار غير مرغوبة على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي الاجتماعي والسياسي تحقيقاً لأهداف المجتمع (الكفراوي، 1997:144). وتعرف السياسة المالية بأنها مجموعة من الآليات الممنهجة من قبل الحكومة بهدف تحديد مصادر الإيرادات العامة وبيان الأهمية النسبية لكل مصدر وتحديد الأسلوب الذي يمكن من خلاله توزيع هذه الإيرادات العامة لغرض تمويل النفقات العامة وذلك من اجل تحقيق الأهداف الاقتصادية المختلفة ولاسيما الاستقرار الاقتصادي (العيسى، 2001:264). كما عرفها بعض الاقتصاديين بأنها: "مجموعة من القواعد والأساليب والوسائل والإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة لإداره النشاط المالي لها بأكبر كفاءة ممكنة لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال فترة معينة" (عبد الحميد، 2003:43).

وقد اشتق مصطلح السياسة المالية أساساً من الكلمة الفرنسية "Fisc" والتي تعني حافظة النقود أو الخزانة، كما تعد جزءاً من السياسات الاقتصادية التي تمثل تلك القرارات المتخذة من طرف الحكومة والخاصة بالإنفاق والضرائب، والتي يكون الهدف منها مراقبة مستوى الإنتاج المحلي الإجمالي لكي يكون قريباً من مستوى الإنتاج الممكن أي مستوى التشغيل الكامل. ونظراً لأن حصة الإنفاق الحكومي من الطلب الكلي حصة معتبرة بالإضافة إلى تأثير الضرائب على مستوى الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري فإن القرارات المتعلقة بما لها الأثر البالغ على الطلب الكلي ومن ثم الإنتاج الكلي (عبد الكريم، البشير، 2004:29). وأيضا يمكن تعريفها بأنها "هي كل ما يتعلق بالتغيرات في حجم النفقات الحكومية والضرائب قصد تحقيق زيادة رفاهية المجتمع (Nellis , 2004:132).

ومما سبق ترى الباحث ان السياسة المالية هي مجموعة من القواعد والأساليب التي تتبعها الحكومة لإدارة وتقويم النشاط المالي من خلال تعديل مستويات الإنفاق ومعدلات الضرائب وسياسة الدين العام بأكبر كفاءة ممكنة لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية النابعة من الفلسفة السياسية للدولة خلال مدة معينة لمراقبة اقتصاد أي دولة والتأثير فيه من خلال التأثير على كل من الطلب الكلي والعرض الكلي.

ثانيا: اهداف السياسة المالية

تهدف السياسة المالية إلى تحقيق أهداف السياسة العامة من خلال استخدام ادواتها المالية من طرف الحكومة. فالسياسة المالية تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي عن طريق تكييف أدواتها، ومن أهداف السياسة المالية ما يأتي:

1 – تحقيق الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد

يتضمن هدف تحقيق الكفاءة الاقتصادية تهيئة وتوجيه الموارد الاقتصادية وتوزيعها توزيعاً عقلانياً وتوجيهها نحو افضل الاستخدامات وبأكفاً صورة ممكنة طبقاً لأولويات المجتمع لتفعيل عملية النمو من خلال تحقيق أقصى نفع عام وقل ضرر ممكن وبالتالي تحقيق التقدم الاقتصادي (الخيكاني والموسوي، 2018:29).

2- تحقيق الاستقرار في الاسعار

إن هدف تحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار يعد أمراً مهماً، وتسعى الدولة إلى حل مشكلة التضخم لما يترتب عليها من آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية سيئة، ومن أهم هذه الآثار فرض عبء على أفراد المجتمع بتخفيض دخولهم الحقيقية، ولأسيما أصحاب الدخل الثابتة، إذ يترتب على ذلك سوء في توزيع الدخل والثروة ضد هذه الفئة من المجتمع، وكذلك يؤدي التضخم إلى فقدان النقود قوتها الشرائية، أي تصبح غير مقبولة لدى أفراد المجتمع، فيحاول كل فرد أن يتخلص منها قبل زيادة انخفاض قيمتها، فيتم استبدال النقود بسلع عينية، وهذا يزيد من موجة ارتفاع الأسعار. فضلاً عن ذلك، فإن حدوث موجة تضخمية في الاقتصاد يدفع بالعمال إلى المطالبة بزيادة الأجور ليحافظوا على مستوى دخولهم الحقيقية، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج ومن ثم ارتفاع الأسعار، أي مزيد من التضخم (عبد الواحد، 2000:349-500).

ومن أهم أدوات التدخل الحكومي لمعالجة التضخم، استخدام أدوات السياسة المالية التي عن طريقها تستطيع الدولة تخفيض حجم الطلب الكلي، وذلك بتخفيض مكوناته من استهلاك واستثمار

وإنفاق حكومي. فيمكن للدولة أن تخفض من حجم الاستهلاك الكلي عن طريق فرض ضرائب على دخول الأفراد، إذ ستقل هذه الضرائب من مقدار القوة الشرائية المتاحة لدى أفراد المجتمع، فينخفض بذلك الطلب الخاص على السلع والخدمات. ويمكن للدولة أن تفرض ضرائب على أرباح الشركات، الأمر الذي يقلل من الحافز على الاستثمار، فينخفض الطلب الكلي الخاص على السلع والخدمات الاستثمارية، وكذلك تستطيع الدولة أن تخفض من حجم الطلب الكلي عن طريق خفض الإنفاق العام، أي أن تقلل من حجم مشترياتها من السلع والخدمات (الطاهر، 1992:79).

3- زيادة معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي

وهو من أهم الأهداف التي تسعى الدول إلى تحقيقها باستخدام أدوات السياسة المالية، تمارس السياسة المالية دوراً مهماً جداً في تحقيق النمو الاقتصادي وذلك من خلال رفع معدلات الاستثمار الخاص وتحسين مستوى الكفاءة الاقتصادية، وإن تأثير السياسة المالية من خلال أدواتها الإنفاقية والإيرادية في التأثير على الاستثمار الخاص، وكذلك من خلال تمويل العجز يمكن للإنفاق الاستثماري العام في التأثير على الاستثمار الخاص ومن ثم على النمو الاقتصادي (راضي وحسن، 2014:192). تهدف السياسة المالية أيضاً إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي، للأفراد بمعنى محاولة زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من السلع والخدمات بوصفه مقياساً ومؤشراً لمدى التقدم الاقتصادي للدول والذي يعكس مستوى الرفاه الاقتصادي (الزيود وصافي و عجلان، 2008:365)

ولزيادة معدلات النمو الاقتصادي يمكن القيام بالآتي (غدير، 2010:22-23) :

أ. تخفيض الضرائب التي تطال الطبقات ذات الدخل المحدود، وذات الميل الحدي المرتفع للاستهلاك، هذا يؤدي إلى زيادة حجم الطلب الاستهلاكي الذي ينشط الطلب الكلي، كما يمكن تخفيض معدلات الضرائب لتشجيع المنتجين على زيادة الإنتاج وبالتالي زيادة حجم العرض الكلي.

ب. يمكن زيادة حجم الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية التي تسهم في زيادة الدخل للطبقات الفقيرة، كما يمكن زيادة حجم الإنفاق العام الاستثماري على مشاريع القاعدة الأساسية التي تساعد على توفير مناخ استثماري ملائم يشجع على الاستثمار، ويجذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية للقطاعات التي ترغب الدولة بتطويرها.

4- إعادة توزيع الدخل

تلعب السياسة المالية على وجه الخصوص دوراً مهماً في إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع، وذلك من خلال إدارة أدائها والقيام بالوظائف التي من شأنها أن تقدم الخدمات العامة ولاسيما لذوي الدخل المحدود، كالمشاريع السكنية وتحسين القطاع الصحي والتعليم المجاني ودعم المواد الغذائية الأساسية، كل هذا يسهم في اتساع الهوة في توزيع الدخل، بالإضافة إلى فرض الضرائب بالرغم من ضعف الجهاز الضريبي، فالغاية منها هو تقليل التفاوت بين طبقات المجتمع، كالضرائب التصاعدية على أصحاب الدخل المرتفعة والضرائب على التركات ووضع حد للملكية وضرائب المبيعات وغيرها التي يمكن استخدامها بحسب ما تقتضيه مرحلة توزيع الدخل الشخصية، وعليه تلعب الضرائب بصفة عامة دوراً أساسياً في التقليل من الفروقات بين أفراد المجتمع وتسعى من أجل إعادة توزيع الثروة. (اسماعيل، 2002:375).

5- الاستقرار الاقتصادي

ويقصد بالاستقرار الاقتصادي تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة، وتجنب المتغيرات المفاجئة في المستوى العام للأسعار، مع المحافظة على معدل نمو حقيقي مناسب في الناتج القومي. فالتشغيل الكامل لا يعني الوصول بمعدل البطالة إلى الصفر وإنما التقليل النسبي لها وخلق فرص العمل المنتجة، كما يجب الحد من التغيرات النسبية الكبيرة والمفاجئة في أسعار السلع والخدمات (النسور، 2014:154). تسهم السياسة المالية بشكل واضح في الحد من وتيرة الازمات التي تصيب الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة، من أجل معالجة عدد من المصاعب في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، إذ تعدد في اوقات الركود و الكساد الى زيادة نفقاتها العامة من اجل خلق طلب كلي فعال كاف لاستيعاب فائض العرض من السلع والخدمات مما ينشأ عنه زيادة في الاستخدام لليد العاملة و بالتالي القضاء على حالة الركود و الحد من البطالة، و في اوقات الانتعاش تلجأ إلى تقليل نفقاتها العامة بهدف تقليل الطلب الكلي و بالتالي الحد من الارتفاع في المستويات العامة للأسعار و تحقيق مستويات مناسبة من الاستقرار الاقتصادي. ومن الجدير بالذكر انه عندما يتحقق الاستقرار الاقتصادي تكون السياسة المالية بذلك قد حققت هدفين في آن واحد معا هما تقادي البطالة في الموارد البشرية والعمل على تجنب الارتفاعات في مستويات الاسعار التضخم في اوقات الرواج (العبيدي، 2011:232).

6- الاستقرار المصرفي

يعد هذا الهدف من الاهداف الحديثة الذي بدأ يكتسب أهمية في بعض الاقتصاديات في القرن العشرين على اثر الازمات الاقتصادية و المالية الأخيرة و تحديدا على اثر ازمة الكساد العظيم وما تلاها من ازمات مالية و اقتصادية اذ بدأت الحكومات بدعم القطاع المصرفي نظرا لما يشكله هذا القطاع من اهمية في تركيبة الاقتصاد اذ ان عدم استقراره يؤدي الى احداث اشكاليات في الاقتصاد الكلي بوصفه وحدة تمويلية، و بالمقابل تتحمل السياسة المالية تكاليف نتيجة لتدخلها في دعم القطاع المصرفي و زيادة مستوى استقراره و بالتالي أصبحت السياسة المالية محدداً مهماً للاستقرار المصرفي (Bank of Greece, 2014:8).

ثالثاً: متغيرات السياسة المالية:

تعتمد السياسة المالية على مجموعة من الادوات، تستخدمها لتحقيق اهدافها الاقتصادية والاجتماعية ، وهذه الادوات هي:

1- الضرائب والرسوم Taxes and Fees

تنقسم الضرائب على قسمين: القسم الأول ضرائب مباشرة وهي التي تفرض على ذات وجود الثروة (الدخل أو رأس المال)، فتفرض ضريبة الدخل على تحقق هذا الدخل وتفرض ضريبة رأس المال على وجود رأس المال، والقسم الآخر هو الضرائب غير المباشرة وتفرض على المال عند إنفاقه كضريبة المبيعات، ضريبة القيمة المضافة وضريبة الإنتاج تعتبر الضريبة المباشرة وغير المباشرة من أهم الأدوات المالية (الخيكياني والموسوي، 2018:49) وذلك لأنها:

أ- توفر للخرينة العامة الجزء الأكبر من الإيرادات.

ب- يمكن استخدامها للتدخل في الشؤون الاقتصادية إذ يمكن مثلاً إعفاء بعض القطاعات من الضرائب بهدف تشجيع الاستثمار فيها، كما يمكن زيادتها على بعض القطاعات النشطة وتخفيضها على القطاعات المتعثرة والتي لا يقدم عليها القطاع الخاص.

ج- تستخدم لتحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق تخفيض الضرائب غير المباشرة واستخدام الضرائب التصاعدية التي تقيم علاقة موجبة مباشرة مع الدخل، وتعتبر أكثر عن مقدرة المكلف. وفي كل مرحلة يمكن للدولة زيادة أو تخفيض الضرائب استناداً للهدف الذي تريد الوصول إليه، فقد تقوم الدولة بزيادة الضرائب لمواجهة فجوة تضخمية وذلك في حال كون الطلب الكلي أكبر

من العرض الكلي، وكما قد تقوم بتخفيض الضرائب لمواجهة فجوة انكماشية في حال كان العرض الكلي أكبر من الطلب الكلي (السريتي و نجا، 2008:220).

2- الموازنة العامة Public budget

تعد الموازنة العامة الوثيقة الأساسية التي تدون فيها الدولة مصادر إيراداتها العامة اللازمة لتمويل نفقاتها العامة فهي تمثل المرآة العاكسة للنشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، ويمكن تعريفها: بأنها تقدير مفصل ومعتمد للنفقات العامة والإيرادات العامة عن فترة مالية مستقبلية غالبا ما تكون سنة أو "عملية توقع وإجازة للنفقات العامة والإيرادات العامة خلال فترة زمنية مقبلة عادة ما تكون سنة" (الحاج وعزام، 2000:157). وتعرف الموازنة العامة بأنها خطة تتضمن تقدير النفقات العامة وإيراداتها حتى فترة قادمة، غالبا سنة، ويتم هذا التقدير في ضوء الاهداف التي تسعى اليها السلطة السياسية، وبناء على هذا التعريف فان الموازنة العامة ليست اداة محاسبية لتوضيح النفقات والإيرادات العامة للدولة، وانما هي وثيقة الصلة بالاقتصاد ووسيلة من وسائل الدولة في تحقيق اهدافها (الجنابي، 2012:102).

ينضح من التعريف أن الموازنة تركز على عنصرين أساسيين هما :

- **التقدير:** يقصد بالتقدير الإيرادات العامة التي ينبغي على الدولة الحصول عليها لإنفاقها نفقة عامة من اجل إشباع حاجات أفراد المجتمع.

- **الاعتماد أو الإجازة:** تعني مصادقة السلطة التشريعية على برنامج الموازنة المقترح من طرف السلطة التنفيذية، تحول هذه المصادقة الموازية إلى قانون مالية، ومنه يمكن القول أن الموازنة العامة ما هي إلا مشروع حتى يتم اعتمادها من طرف السلطة التشريعية لتصبح ميزانية الدولة.

لذا تتميز الموازنة العامة بجملة خصائص هي (الحاج و عزام، 2000:158) :

- الموازنة هي تقدير مفصل لإيرادات الدولة ونفقاتها.

- اعتمادها من قبل السلطة التشريعية.

- تعبير مالي عن أهداف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية.

- خطة مالية تنفيذية لسنة مقبلة تتفق مع الخطة الاقتصادية.

- وسيلة للتنسيق بين أنشطة الدولة المختلفة.

- وسيلة وأداة للرقابة المالية العامة.

3- الإيرادات العامة *public Revenus*

تمثل الإيرادات العامة مجموع الأموال التي تحصل عليها الحكومة سواء بصفتها السيادية أو من أنشطتها وأملكها الذاتية أو من مصادر خارجة عن ذلك ، سواء أكانت قروضه داخلية أو خارجية ، أو مصادر تضخمية ، لتغطية الإنفاق العام خلال فترة زمنية معينة ، وذلك للوصول إلى تحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية (عبد الحميد، 2003:63). ومنه يمكن تعريف الإيرادات العامة بأنها مجموعة الدخول التي تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة من اجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي (محززي، 2008:115).

لقد قسم المهتمون بالمالية العامة الإيرادات العامة ،استناداً الى معايير متعددة، ويمكن ان نستعرض أكثر التقسيمات النظرية شيوعاً للإيرادات العامة في الاتي:- (العامري والحلو، 2020:51)

أ. **الإيرادات العادية والاستثنائية** : وذلك من خلال تقسيم الإيرادات من حيث معيار استمرارها ودورها إلى عادية تتكرر خلال فترة زمنية متعاقبة كإيرادات أملاك الدولة والضرائب والرسوم ،والى إيرادات استثنائية كالقروض العامة التي لا تتكرر، غير ان هذا التقسيم لم يعد معمولاً به حالياً في معظم دول العالم لان عنصر الدورية لا يكون صفة ثابتة للتميز.

ب. **الإيرادات الإلزامية والإيرادات الاختيارية**: يمكن التمييز بين إيرادات الدولة وفقاً لمعيار عنصر الإكراه والالتزام وعنصر الاختيار ، فعند استخدام الدول لسلطتها القانونية والتشريعية في الجباية فهو إيراد الزامي مثل الضرائب والغرامات المفروضة على المخالفين ،اما الإيرادات الاختيارية فهو عندما يتم جبايتها برضا الأفراد دون مقابل كالتبرعات والهبات.

ج. **الإيرادات الاقتصادية والإيرادات السيادية**: كالإيرادات الناجمة عن ملكية الدولة واستثماراتها العامة، اما الإيرادات السيادية فتحصل عليها الدولة لكونها تتمتع بسلطات وامتيازات تخولها هذا الحق كإيرادات السيادية كالضرائب والرسوم (شباط، 2009:210).

د. **الإيرادات الأصلية والإيرادات المشتقة**: وفقاً لهذا التقسيم يقصد بالإيرادات الأصلية تلك الإيرادات التي تحصل عليها الدولة دون أن تلجأ الى الافراد ودون ان تقطع جزءاً من أموال الأفراد وذلك عن طريق الحصول عليها من املاكها، اما الإيرادات المشتقة فهي تلك التي تحصل

عليها الدولة عن طريق اقتطاعها لجزء من أموال الأفراد بطريقة أو أخرى كالضرائب أو الغرامات (العامري و الحلو، 2020:51).

وهناك من يقسمها الى:

(1) إيرادات ممتلكات الدولة

إيرادات الدولة الاقتصادية: يقصد بالإيرادات الاقتصادية تلك الإيرادات التي تحصل عليها الدولة مقابل الخدمات التي تقدمها للأفراد مقابل نفع عام أو خاص وتشمل: (ناشد، 2003: 93-94)

أ- **الدومين العام:** ونستثني في دراستنا الدومين العام بوصفه ليس مصدر للإيرادات العامة.

ب - **الدومين الخاص:** ويعرف أنه يشمل ممتلكات الدولة الخاضعة لأحكام القانون الخاص والتي تسعى الى تحقيق مردود مالي إقتصادي ونفع خاص للفئة التي تستخدمها مثل حقول النفط والغاز، مناجم الذهب، المشاريع الصناعية... إلخ، أي جميع أملاك الدولة العقارية والمنقولة الصناعية أو التجارية المملوكة للدولة والتي تدر إيرادا ماليا يمول الخزينة.

ويمكن تقسيم الدومين الخاص الى: عقاري وتجاري وصناعي وخدمي ومالي.

١- **الدومين العقاري:** ويشكل أساساً من الأراضي الزراعية والغابات، وهو ما يعرف بالدومين التقليدي فقد كان يشكل المورد الأساس لإيرادات الدولة ويأتي دخل هذا الدومين من بيع المنتجات أو الأجرة التي يدفعها المستأجرون لهذه الأراضي ويندرج أيضاً ضمن أملاك الدولة العقارية، والمباني وتتصرف الدولة في هذه الأملاك بالطرق الاقتصادية التي تصلح لإداتها ووفقاً لما تراه الدولة محققاً للمصلحة العامة (عمارة، 2015:44)

٢- **الدومين الصناعي والتجاري:** يشمل هذا النوع جميع النشاطات الصناعية والتجارية التي تقوم بها الدولة في هذه المجالات، إذ تمارس الدولة فيه نشاطاً شبيهاً بنشاط الأفراد العاديين والمشروعات الخاصة، بهدف تحقيق الربح أو تقديم خدمة للأفراد مقابل مبالغ غير احتكارية (القيسي، 2015:62).

3- **الدومين الخدمي:** تقوم الدولة أحياناً في تحقيق إيرادات عن طريق احتكارها بعض الخدمات الأساسية والمهمة للأفراد مثل احتكار نشاط التأمين، ومرجع ذلك لما يقوم به قطاع التأمين من

دور مهم على مستوى النشاط الفردي أو النشاط الجماعي وفي حماية رأس المال البشري والمادي والمحافظة عليه.

4- الدومين المالي: يعد هذا الدومين من احداث انواع الدومين الخاص و يقصد به الإيرادات التي تحصل عليها الدولة من الأسهم والسندات، وفوائد القروض التي تمنحها الدولة للأفراد والهيئات والفوائد المستحقة للحكومة عن إيداع بعض أموالها في المصارف، كما ان بعض الدول تحتكر العمل المصرفي بأكمله مثل الدول الاشتراكية السابقة وبعض الدول النامية التي تنتهج نهجها ، كذلك بريطانيا وفرنسا والدول الاسكندنافية التي تحتكر اعمال المصارف الكبرى (العامري والحلو،2020:53).

وفي هذا السياق فان إيرادات الدولة من املاكها في العراق تتضمن ما يأتي :- (العامري والحلو،2020:54).

أ. الإيرادات الرأسمالية او إيرادات بيع ممتلكات الدولة من الاجهزة ووسائل النقل والابنية والدور والاراضي .

ب . ايجار ممتلكات الدولة من الدور والاراضي والابنية .

ج. الإيرادات التمويلية والهبات والمنح والمساعدات والأرباح العامة .

د . العوائد النفطية ومدى ما تسهم به في تمويل الانفاق الحكومي .

(2) الضرائب

تعد أهم أنواع الإيرادات العامة في أي اقتصاد حديث، فالحكومات المختلفة تعتمد عليها بصفة أساسية في تغطية جانب كبير من الإنفاق العام. وقد بدأ الاعتماد على الضرائب لتمويل نفقات الخدمات غير القابلة للتجزئة كالدفاع والأمن وغيرها من الحاجات العامة ثم تطورت وظيفة الضرائب حديثاً إلى أن أصبحت تستخدم أيضاً في تمويل بعض الخدمات العامة القابلة للتجزئة. فهناك خدمات عامة قابلة للتجزئة قد نرى الحكومة بدافع المصلحة العامة مطالبة المنتفعين بها بثمن يقل عن تكاليف تأديتها، ومن الطبيعي أن تلجأ الحكومة في هذه الحالة أيضاً إلى الضرائب لسد الفرق بين الثمن والتكاليف.

ويلاحظ أنه مع تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي وتقدم نظريات المالية العامة، أدى إلى اتساع مجال الضريبة وتنوع أساليبها وتعود استخداماتها لتحقيق إلى جانب وظيفتها التمويلية

أهدافا أخرى اقتصادية واجتماعية وسياسية ولقد أدى اكتشاف هذه الطاقات الكامنة في استخدام السياسة الضريبية إلى زيادة الاهتمام بالضرائب لتحديد خصائصها ووضع القواعد والأصول العلمية التي ينبغي توافرها في الضريبة واستخلاص طرق القياس وأعبائها وأسس للتوزيع ونظريات لنقل العبء وتحليل آثارها الاقتصادية وعموما أصبحت الضريبة فريضة إلزامية تقوم الدولة بتحديدتها بما تتمتع به من سيادة ويلتزم الممول بأدائها متى انطبقت عليه شروطها دون مقابل تحقيقا لأهداف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية (عبد الحميد، 2003:225).

(3) الرسوم

هي مبلغ من المال تحده الدولة ويدفعه الفرد في كل مرة تقدم له خدمات معينة تعود عليه بنفع خاص (عثمان، 2008:105). ونستنتج من هذا التعريف بان للرسم مجموعة من الخصائص المتعلقة به ، وهذه الخصائص نلخصها بالاتي (عبد الحميد، 2003:250).

أ) **الرسم مبلغ من المال :-** والمال قد يكون نقدا أو عينا ، وإن كان في الأصل نقدا يدفع للدولة إلا إنه يجوز في بعض الحالات الاستثنائية أن يدفع عينا كإعانات الحروب من مواد و سلع مستوردة .

ب) **الرسم يدفع للدولة :-** إذ إن الدولة هي التي تقوم بجبايتها وادارتها وحدها فهي لا تدخل في مساومة مع الأفراد حول مبدأ الفرض وتحديده .

ج) **الرسم يدفع قسرا :-** وذلك متى وضع الفرد نفسه في الظروف التي يستطيع بها الحصول على الخدمة المقدمة له عليه دفع الرسم المستحق عن الخدمة.

د) **الرسم مقابل خدمة :-** مقابل خدمة مقدمة له من قبل الدولة ، وتعد الرسوم من بين الإيرادات العامة للدولة التي تستخدم حصيلتها في تمويل الانفاق العام، وتحصل عليها الدولة من الأفراد حينما يلجأون إلى طلب خدمة خاصة من بعض مرافقها العامة كالرسوم القضائية التي يدفعها المواطن حينما يطالب بحقوقه أمام القضاء.

(4) القروض

يعرف القرض العام بأنه عقد دين مالي تستدينه الدولة أو إحدى هيئاتها العامة من الجمهور أو المصارف المحلية أو الدولية، مع الالتزام برد قيمته، ودفع فوائد عنه طيلة فترة القرض في التاريخ المحدد، وفقا لشروط العقد . لم تعد إيرادات الدولة من الدومين والرسوم والضرائب كافية لتمويل نفقاتها المتزايدة ، وذلك إما لأن بعض هذه الإيرادات ثابتة تقريبا ولا يمكن زيادتها إلا بنسبة طفيفة لا تتناسب مع نسبة الزيادة الكبيرة في النفقات العامة ، كما هو الحال بالنسبة

للدومين ، أو أن الطاقة الضريبية للمجتمع لا تسمح بزيادة أعباء ضريبية جديدة تكون لها آثار سيئة على الممولين ، وعلى النشاط الاقتصادي بوجه عام. لذلك تلجأ الدول إلى الاقتراض من الأفراد أو المصارف ، أو الدول الأجنبية أو المؤسسات الدولية، لتغطية التزاماتها بالإنفاق العام على مواطنيها . ونظرا لاضطرار لجوء الدولة إلى القروض ، فقد أصبحت القروض العامة مصدرا عاديا من مصادر الإيرادات العامة للدولة، ولم يعدها الكتاب مصدرا استثنائياً كما كان يعدها التقليديون كذلك (العامري والحلو، 2020:173).

تعد القروض العامة وسيلة مالية استثنائية، ولكن في الظروف الراهنة أصبحت عادية لأن أكثر ميزانيات دول العالم أصبحت بحالة عجز، لذلك تضطر الحكومات سنوياً للاقتراض، والدول لا تلجأ إلى القروض العامة إلا مدفوعة بمجموعة من العوامل الاقتصادية، وهذه العوامل تختلف من دولة إلى أخرى، ومن اقتصاد إلى آخر، فقد تكون القروض لسد العجز الناجم عن زيادة النفقات على الإيرادات المتوفرة، أو لتمويل مشاريع تنمية في البلد تعجز الإيرادات الداخلية عن تغطية نفقاتها، أو يستخدم القرض لتغطية نفقات الدولة المتزايدة في فترات الكساد أو لامتناس القوة الشرائية للنقد. وينجم عن القروض بالطبع آثار اجتماعية واقتصادية وحتى سياسية (النجار، 1982:121).

(5) الإصدار النقدي

إن الإصدار النقدي هي وسيلة تمويلية تمثل الخطورة لاسيما في البلدان النامية لما تسببه من تضخم نقدي وإنخفاض قيمة النقود مما يشكل عبئا إضافيا على دخول و ثروات الأفراد ويقلل من الثقة في مالية الدولة، فالزيادة في وسائل الدفع من شأنها زيادة الطلب الكلي على السلع الاستهلاكية بصورة لا يستجيب لها العرض الكلي لعدم مرونة جهاز الإنتاج مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار ويختلف أثر التضخم بين البلدان المتقدمة والنامية خاصة لعدم وصول اقتصادها لمرحلة التشغيل التام وعدم مرونة جهازها الإنتاجي لتلبية الزيادة في الطلب الكلي على السلع الاستهلاكية، ومن أهم اسباب اتجاه الدولة إلى ما يعرف بالتمويل بالتضخم (الإصدار النقدي) أنه يؤدي إلى تكوين ادخار إجباري من أجل تمويل مشروعات إنتاجية مما يجعله فعالاً يسمح بتحويل الموارد لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية (المرسي، 2000:33). يمثل الإصدار النقدي خلق كمية إضافية من النقد وطرحها للتداول وتلجأ إليه الدولة في تمويل نفقاتها العامة والاستثمارية منها خاصة في حالة عجز الإيرادات الإعتيادية كالضرائب والرسوم... إلخ عن تغطية نفقاتها العامة

ويتلاءم هذا الإصدار والعجز المنظم في الميزانية العامة وتقوم الدولة بعملية الإشراف على النظام النقدي وتوجيهه (العلي، 2007:158).

4- النفقات العامة public Expenses

أدى تطور دور الدولة إلى تطور مفهوم النفقة العامة فقد كانت النفقة العامة في الإطار التقليدي ذات طبيعة واحدة نتيجة لوحدة أهدافها التي تنحصر في تحقيق الوظائف التقليدية للدولة (الدفاع والأمن والأشغال) تلك النفقات التي لا تؤثر في الحياة الاقتصادية أو في حياة المجتمع وبالتالي حرمان الدولة من التدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، ومع تطور مفهوم الدولة من (المحايدة) إلى (المتدخلة) ، ثم إلى الدولة (المنتجة) تطورت النفقات العامة تطورا هاما ، وذلك تحت تأثير الاعتبارات الآتية (كنعان، 2009:323):

(أ) تعدد أغراض النفقات العامة ، فلم تعد تلك الأغراض مقصورة على تمويل وظائف الدولة ، بل أصبحت إحدى أدوات السياسة الاقتصادية والاجتماعية ، ولاسيما في البلدان النامية .

(ب) أتسمت الزيادة في النفقات العامة بالاستمرار وشكلت نسبة مهمة من الدخل القومي .

(ج) توسع دور الإيرادات العامة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي ، وعدم اقتصرها على تمويل النفقات العامة.

يعرف الأنفاق العام بأنه إحدى الوسائل المالية الهامة التي يمكن من خلالها التدخل والتأثير على حجم الطلب الكلي في الاقتصاد ، فإذا أزداد حجم الإنفاق الحكومي يزداد الطلب ، وبالمقابل إذا أنخفض حجم الإنفاق الحكومي ينخفض حجم الطلب الكلي في الاقتصاد أي في حالات الركود تقوم الدولة بتحفيز الطلب الكلي الأمر الذي يؤدي لتشجيع زيادة الإنتاج وبالمقابل تقوم الدولة في حالات التضخم بتخفيض الإنفاق الحكومي مما يؤدي لتخفيض حجم الطلب الكلي وبالتالي تخفيض معدلات التضخم (عبد الهادي، 2013:262). ويمكن تعريف النفقات العامة على أنها "مجموع المصروفات التي تقوم الدولة بإنفاقها خلال فترة زمنية معينة ، بهدف إشباع حاجات عامة معينة للمجتمع الذي تنظمه هذه الدولة". مع ملاحظة أن الحاجات العامة تختلف من دولة إلى أخرى ، ومن مرحلة تاريخية معينة إلى مرحلة أخرى ، يقوم بها شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة ، ترتبط بأهداف السياسة المالية المتفق عليها ، والمرتبطة بدورها بالأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع (ناشد، 2003:55)، فالنفقات العامة تعني كافة المبالغ النقدية التي يقوم بإنفاقها شخص عام لتلبية حاجة عامة، وهذا التعريف للنفقات العامة يتضمن العديد من

العناصر، والتي من أهمها أن النفقة العامة تتمثل بما يتم إنفاقه نقدا من قبل الشخص العام الذي يتولى مهمة القيام بإشباع الحاجة العامة من أجل شراء السلع والخدمات اللازمة لأدائه هذه المهمة، وهو أمر يرتبط بزيادة استخدام النقود في القيام بالنشاطات الاقتصادية، وفي إجراء المعاملات، وعقد الصفقات (خلف، 2007:79).

ومن خلال ذلك يتبين ان النفقات العامة هي مبلغ نقدي تقوم الدولة باستعماله أو دفعه في إطار موازنة عامة بقصد إشباع حاجات عامة من خلال تقديم الخدمات العامة وتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية، الا ان حجم هذا الانفاق ينعكس على فاعلية الحكومة ومدى تأثيرها على النشاط الاقتصادي الى حد كبير، وبالتالي فان النفقات العامة هي مبلغ نقدي يقوم بتنفيذه شخص عام بهدف تحقيق نفع عام.

- انواع النفقات العامة

لقد وضع المختصون في علم المالية العامة تقسيمات متعددة للنفقات العامة ارتكز كل منها على وجهة نظر معينة، وبالرغم من تداخل هذه التقسيمات بعضها مع البعض الاخر الا انها تمثل اهمية كبيرة في تحديد طبيعة الانفاق العام وآثاره واهدافه ، فلا يوجد تقسيم واحد للنفقات العامة تعتمده كل الدول ،فكل دولة تعتمد التقسيم الذي يتلاءم وظروفها المالية والاقتصادية والاجتماعية ولقد اجمع معظم علماء المالية العامة على تقسيم النفقات العامة الى ما يأتي:

(1) التقسيم الاقتصادي للنفقات العامة

وهو التقسيم التقليدي الذي نادى به الاقتصادي بيجو فقد قسم النفقات العامة الى نفقات حقيقية واخرى تحويلية (العامري والحلو، 2020:30)

أ- النفقات الحقيقية

تنطوي النفقات الحقيقية بصفة عامة على النفقات التي تؤدي مباشرة إلى زيادة الإنتاج القومي، كما تكون مقابل الحصول على سلع وخدمات أو رؤوس أموال إنتاجية كالمرتببات وأثمان المواد والتوريدات والمهمات الأساسية لتسيير المرافق العامة التقليدية والحديثة ، إضافة إلى طبيعة القائم بالاستهلاك المباشر للموارد الاقتصادية فتعد نفقة حقيقية إذا كانت الدولة هي التي تقوم بالاستهلاك المباشر للموارد الاقتصادية للمجتمع مثل رواتب وأجور الموظفين، أو ما يعرف بالاستهلاك الحكومي المباشر.

فالإنفاق الحقيقي يتمثل في استخدام الدولة للقوة الشرائية ينتج عنها حصولها على السلع والخدمات والقوة العاملة فالإنفاق هنا يمثل المقابل أو ثمن الشراء الذي تدفعه الدولة للحصول عليها، فالدولة هنا تحصل على مقابل للإنفاق كما تؤدي إلى زيادة الدخل القومي زيادة مباشرة في الناتج القومي أي خلق أنتاج جديد، وفي غالبية الدول تمثل النفقات الحكومية الإجتماعية المكون الأكبر من إجمالي النفقات الحكومية الحقيقية إذ بلغت في الدول المتقدمة نسبة 83 %، أما فيما يخص المدفوعات التحويلية للأفراد فتعادل 44.9 % من إجمالي الإنفاق الحكومي وتتضمن: معاشات الضمان الإجتماعي، مدفوعات التأمين ضد البطالة، المدفوعات النقدية لأصحاب الدخل المنخفضة (الخطيب، 2007: 62-63).

وتنقسم النفقات الحقيقية إلى نفقات جارية ونفقات استثمارية (رأسمالية) (غدير، 2010: 18-19):

- **النفقات الجارية:** فتشمل المصروفات اللازمة لتسيير المرافق العامة بصورة معتادة أي تلك اللازمة لتأدية الإدارات الحكومية المختلفة لوظائفها وخدماتها وتدخّل في نطاقها المصروفات المتعلقة بالأجور والمكافآت وكذلك أثمان مستلزمات الإنتاج من مواد أولية ووسائل نقل وما إلى ذلك، وتتصف هذه النفقات بالدورية والانتظام وتعمل الحكومة عادة على تغطيتها بالإيرادات الجارية التي تشمل الضرائب والرسوم العامة.

- **النفقات الاستثمارية:** فتشمل كافة المصروفات التي تهدف إلى زيادة التكوين الرأسمالي وتوسيع الطاقة الإنتاجية للدولة، فهي تتعلق بتنمية قدرات أجهزة الدولة على أداء الخدمات التي تقدمها للمواطنين والمشروعات الإنتاجية، ومثال هذه النفقات ما يصرف لبناء السدود وإنشاء محطات القوى الكهربائية، وتتميز هذه النفقات بعدم تكرارها بصورة منتظمة فهي تتغير دائما تبعا للظروف.

ب- النفقات التحويلية

تمثل تلك النفقات التي لا يترتب عليها حصول الدولة على مقابل من سلع أو خدمات أو رؤوس أموال بل بموجبها تقوم الدولة بتحويل جزء من الدخل القومي من الطبقات الإجتماعية مرتفعة الدخل إلى الطبقات الاجتماعية الأخرى محدودة الدخل. فالإنفاق الناقل يؤدي إلى نقل القوة الشرائية من طائفة إلى أخرى مما يؤدي إلى زيادة القوة الشرائية لبعض الأفراد وبمقتضى ذلك فإن النفقات التحويلية تنفقها الدولة دون اشتراط الحصول على مقابل لها في صورة سلع وخدمات من المستفيدين منها، ومن ثم فإنها لا تؤدي إلى زيادة الدخل القومي بشكل مباشر ، ومن أمثلتها الإعانات والمساعدات الإقتصادية و الإجتماعية المختلفة التي تمنحها أو تقدمها الدولة

للأفراد أو المشروعات ومساهمة الدولة في نفقات التأمين الإجتماعي والمعاشات أي أن الدولة تهدف منها إعادة توزيع الدخل بصورة جزئية لمصلحة هذه الفئات. وهناك تقسيمات نظرية أخرى تتصل بالتقسيم الأخير مثل التمييز بين النفقات الإيجابية والنفقات السلبية مثلا(النفقات العسكرية) والنفقات المحايدة (ناشد، 2003:42).

(2) التقسيم الوظيفي للنفقات العامة :

ويعتمد فيه تقسيم النفقات العامة وفقا لأهدافها وأغراضها اي بحسب النشاطات المختلفة التي تقوم بها الدولة ،اذ يتم تبويب النفقات في مجموعات متجانسة تخصص كل مجموعة لوظيفة معينة ومن اهم هذه الوظائف ما يأتي: (القيسي، 2011:43-44)

أ- **النفقات العامة الاقتصادية:-** وهي النفقات التي تهدف الى تحقيق هدف اقتصادي كالإعانات والمنح والهبات الاقتصادية وغيرها من النفقات لإشباع الخدمات اللازمة كالطاقة والنقل التي تستهدف تزويد الاقتصاد بالبنية الأساسية .

ب- **النفقات العامة الاجتماعية:-** وهي تلك النفقات التي توزع على شكل مبالغ مخصصة لبعض الفئات الاجتماعية واصحاب الدخل المحدودة مثل خدمات الضمان الاجتماعي وخدمات الرفاهية الصحية والتعليمية.

ج- **النفقات الإدارية:-** وهي تلك النفقات التي تهدف لسير المرافق العامة من رواتب واثمان مشتريات الدولة ومستلزماتها الإدارية والمبالغ المخصصة لإعداد وتدريب وتطوير الجهاز الإداري.

د- **النفقات العسكرية:-** وهي تلك النفقات المخصصة لإقامة وبناء مرافق الدفاع والجيش والتسليح وتجهيز القوات المسلحة داخليا وخارجياً.

هـ- **النفقات المالية:-** كنفقات الدين العام وفوائده والاوراق المالية والسندات المالية الاخرى.

ان هذا التقسيم له اهمية ويساعد على التحليل المالي لنشاط الدولة وتحديد وظائفها المختلفة ويسهل مقارنتها مع ميزانيات الدول الاخرى ونفقاتها، الا ان توزيع منفعته بهذا الشكل يلاحظ عليه عدم تجانس وظيفة كل نفقة ،كما يفتقر هذا التقسيم لوجود نفقات ليس لها طابع وظيفي محدد ،او قد يكون لها طابع اكثر. من وظيفة معينة مما يترتب عليه صعوبة توزيع منفعته .

(3) التقسيم الإداري للنفقات العامة

يتم تصنيف النفقات العامة وفقاً لهذا التقسيم بحسب الوحدات الإدارية الحكومية التي تمارس النشاط الحكومي ، إذ يتم تقسيمها الى وزارات ودوائر حكومية يضاف اليها مخصصات رئاسة الدولة والسلطة التشريعية فيتقرر لكل وزارة او دائرة قسم خاص من النفقات ثم يتم تقسيم النفقات داخل الوحدة الحكومية على مجموعات مختلفة. ويعد هذا التقسيم اساسا في كل موازنة عامة اذ لا بد منه لكي يستطيع رئيس كل وحدة إدارية ان يرسم سياسة الإنفاق في حدود اختصاصه وفقاً للإمكانات المالية المتاحة له من الموارد العامة ، كما يعطي هذا التقسيم للباحثين امكانية المقارنة بين الاعتمادات المقررة لكل جهاز من اجهزة الدولة مع الاعتمادات الممنوحة للدولة الأخرى ، وكذلك مع ما مخصص للسنوات السابقة مما يعطي فكرة شاملة عن اتجاهات السياسة العامة للدولة. كذلك يعد هذا التقسيم هو المعتمد في الدولة العراقية حالياً حيث تقسم النفقات بحسب مؤسسات الدولة والوزارات والمحافظات واقلية كردستان وتوزعها بحسب نوعها الى نفقات تشغيلية واستثمارية ، وغالباً ما يتم ذلك وفق جداول ملحقه بقوانين الموازنة العامة ، علماً ان هذه الجداول تكون ثلاثة ، الاول يتعلق بالإيرادات العامة ، والثاني بالنفقات العامة ، والثالث يتعلق بالقوى العاملة في العراق ويتضمن اعداد العاملين في دوائر الدولة وفقاً للجهة التابعة لها والسلم الإداري (خصاونة، 1999:58).

5- الدين العام الداخلي internal public debt:

يمكن تعريف الدين العام الداخلي؛ بأنه اتفاق بين طرفين يقوم بموجبه الطرف الدائن من مؤسسات وطنية ،أفراد) بتقديم مبلغ من المال بالعملة الوطنية إلى الحكومة عن طريق شرائهم حوالات الخزينة او السندات الحكومية ، لقاء تعهد بتسديد قيمة القرض وفوائده خلال مدة زمنية محددة ، و يسمى (القرض الوطني) (محمد، 2018:88).

ويمكننا تعريف الدين العام الداخلي بأنه مبلغ نقدي من المال تقترضه الدولة من الأفراد والمؤسسات المالية الخاصة او العامة الوطنية بموجب اتفاق يسند الى قاعدة قانونية صادرة عن السلطة التشريعية يتضمن الوفاء والتعهد برده ودفع فائدة وفقاً لشروط الاتفاق، أو تقترض من المصارف، اذ تقترض الدولة من المصارف التجارية عن طريق دخول البنك المركزي بوصفه ممثلاً للدولة إلى السوق المالي بائعاً للسندات الحكومية.

ولعل أهم مكونات الدين العام الداخلي هي :

(أ) حوالات الخزينة

اوراق مالية صادرة عن الخزينة ، عادة على أساس الخصم، واستحقاقات لا تزيد عن سنة واحدة (W.B & IMF, 2001:412) . وكقاعدة عامة، تصدر الحوالات من الحكومات والبنوك المركزية. وبالنسبة لحكومة ما فإن مسألة اصدار حوالات الخزينة هي وسيلة لتغطية العجز في موازنة الدولة القصيرة الأجل؛ وبالنسبة للبنك المركزي هي وسيلة للسيطرة على سيولة القطاع المصرفي . وعلاوة على ذلك ، تمثل الحوالات أداة هامة للسياسة المالية الحكومية والسياسة النقدية للبنك المركزي (Hrvořová , 2002:28). يتم خصم حوالات الخزينة قصيرة الأجل ذات فترات استحقاق تصل إلى سنة واحدة. وهي بمثابة أوراق مالية يقبل على شرائها الجهاز المصرفي وبعض المنشآت المالية الأخرى، بينما لا يقبل على شرائها الأفراد بسبب انخفاض سعر الفائدة وقصر مدتها. يعقد هذا النوع من القروض لتغطية العجز في الموازنة العامة ، اذا لم تكن الظروف مواتية لاصدار قرض طويل الأجل ، ويعود السبب الرئيس في اصدار حوالات الخزينة الى عدم التوافق الزمني بين إيرادات الدولة ونفقاتها (النعيمة، 2009:198). وتعد هذه الحوالات أكثر أنواع الدين شيوعا بوصفها إذونات تصدر لمدة قصيرة بهدف تغطية العجز المؤقت في إيرادات الموازنة السنوية للدولة، وإن الهدف من إصدار هذه الحوالات هو تمكين الحكومة من الاقتراض النقدي لتمويل عجز وقتي في الموازنة العامة وبموجب قانون البنك المركزي رقم (56) لسنة (2004) الذي منح هذا البنك استقلالاً رسمياً وتم الفصل بين أهداف إدارة الدين والإدارة النقدية، وأصبح على الحكومة اللجوء إلى وسائل تمويلية أخرى تختلف بأجال استحقاقها ، وعلى أثر ذلك توجهت السياسة المالية نحو الاقتراض الداخلي لتلبية الاحتياجات التمويلية للموازنة من خلال إصدار الحوالات والسندات الحكومية (البنك المركزي العراقي، 2014:74).

وقد استخدمتها الحكومة العراقية قبل عام 2003 عن طريق اصدار الحوالات بسعر فائدة محدد وبيعها إلى البنك المركزي ، وبعد صدور قانون البنك المركزي رقم (56) لسنة 2004 دخلت المصارف التجارية في عملية تقديم العطاءات في المزاد، وعدم أحقية البنك المركزي بشراء حوالات الخزينة الا في السوق الثانوية، وبيعها للمصارف التجارية بوصفها الوكيل الرسمي للحكومة ، ووفق تعليمات وزارة المالية اصبحت حوالات الخزينة تدار بالمزايدة العلنية تحقيقاً لمبدأ المشاركة مع القطاع الخاص وتجميع المدخرات. ويتم عن طريق ذلك التأثير على

السيولة المصرفية الفائضة والتأثير في أسعار الفائدة القصيرة الأجل في السوق النقدية من خلال بيع وشراء حوالات الخزينة. وتصدر الحوالات بسعر خصم وتطفأ بقيمتها الاسمية عند الاستحقاق وتكون مستحقة الأداء خلال مدة لا تزيد عن سنة واحدة من تاريخ الاصدار.

(ب) سندات الخزانة (حكومية)

أوراق مالية عادة ما تستحق لأكثر من سنة واحدة ، وهي صادرة عن الحكومة المركزية لأغراض تمويل النفقات العامة (W.B & IMF, 2001: 398). تقوم الحكومات بالاقتراض وذلك باصدار سندات وباسعار فائدة معينة وضمن شروط ومدة اطفاء ، وتقوم الحكومة بذلك لتغطية النفقات التي لا تستطيع ايراداتها الاعتيادية من تغطيتها، وعندما تعود الظروف الى طبيعتها تقوم الحكومة بتسديد ما بذمتها في السنين القادمة ومعنى ذلك أنها سندات طويلة الأجل (وهم، 2009:54). ويمكن القول أن الأوراق المالية هي أدوات الدين الأكثر قابلية للتسويق والأدوات الرئيسية التي تستعملها البلدان التي يمكنها الوصول إلى سوق مالية متطورة اما القروض فبحكم تعريفها هي أدوات دين قابلة للتداول . وبالنسبة للبلدان ذات الأسواق المالية المتخلفة أو المقيدة ، تميل القروض إلى أن تكون حصة رئيسة من حافظة أدوات الدين ، فالقروض هي بدائل قريبة لسندات الدين (Dippelsman et al, 2012: 9).

ويمكن تقسيمها على ثلاث اقسام سندات قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل وطويلة الأجل فالقصيرة الاجل تكون مدتها من عدة ايام الى (6) أشهر وفي الغالب يثبت سعر للسند في حالة الشراء والبيع. أما المتوسطة الاجل فيكون فيها سعر الفائدة ثابتاً ومدتها من (6) أشهر الى (10) سنوات ولها حد أدنى و اعلى للسعر يتم تحديده من قبل الجهة المصدرة للسند. اما الطويلة الأجل فيكون فيها سعر الفائدة ثابتاً كل (6) أشهر ومدتها الى 30 عام ويتم التداول بين الدول والشركات عن طريق عقد بروتوكولات يتم من خلالها الحصول على السلع والخدمات وبالمقابل تحصل الشركة أو الدولة الاخرى عن هذه السندات (عداي، 2016:24) .

وترجع الاهمية الاقتصادية في اللجوء للسندات الى الاتي (عبد المعطي، 2016: 54-55):

- 1 . اداة لتمويل عجز الموازنة وتمويل المشروعات الكبرى مثل البنى التحتية وذلك لاتساع قاعدة الاختيار في اصدار السندات من حيث معدلات العائد وبتكاليف اقل.
2. وتعد من الادوات المهمة التي يقوم بواسطتها البنك المركزي توجيه السياسة النقدية من خلال عمليات السوق المفتوحة (OMO) بهدف التحكم في المعروض النقدي.

3. تعد السندات المقياس الأساس لباقي إصدارات الدولة ويمثل سعر فائدة وعائد السند مؤشرا تستند إليه شركات القطاع الخاص عند اصدار السندات.

4. تمثل السندات جزءا هاما من محفظة الاوراق المالية للاستثمار للعديد من المؤسسات مثل صناديق التقاعد وشركات التأمين لكونها استثماراً طويلاً خالية من المخاطر.

وتستخدم الحكومات الآليات الأتية لإصدارها في السوق المحلي:

- المزادات، إذ تتلقى الحكومة عطاءات من مقدمي العروض المسجلين أو من التجار الرئيسيين الذين يتم تحديد سعر الأوراق المالية على إما سعر متعدد أو أساس سعر موحد.
- النقابة ، حيث تعين الحكومة في أي مجموعة من المؤسسات تعينها للتفاوض حول الرسوم التي تقبلها لإصدار السندات ثم يبيعها إلى المستثمرين الآخرين في قطاع التجزئة أو المؤسسات.
- اصدار متميز، إذ تعلن الحكومة عن توافر مبلغ معين من الأوراق المالية المراد بيعها، وتسلم العطاءات خلال فترة محددة يتم تحديد هذه المبيعات بسعر ثابت أو بسعر أدنى يمكن أن يكون - متغيرا، تبعا لظروف الطلب.
- إصدار التجزئة، الذي تحدد فيه الحكومة السعر أو العائد للأوراق المالية وتبيع الأوراق المالية بكميات صغيرة أو فئة إلى مستثمري التجزئة من خلال برنامج، إما مباشرة أو من خلال المصارف التجارية ، أو البنك المركزي ، أو كليهما، كوكلاء (Panzer,

(John et al,2015: 37)

المبحث الثاني

الاستقرار المصرفي (المفهوم، الأهداف، المؤشرات)

أولاً: ماهية ومفهوم الاستقرار المصرفي Stability Banking

لمعرفة درجة استقرار القطاع المصرفي يجب معرفة اجمالي القيمة السوقية للأصول وقيمة الديون. ونتيجة للأزمات المصرفية في مختلف البلدان في السنوات الأخيرة، كانت هناك دعوات عديدة لإصلاح القطاع المصرفي، وتعزيز أداء المصارف واستقرارها (Barth et.al , 2001:79). و عرف بانه هدف رئيس لمنع حدوث الأزمات المالية المصرفية والحد من المخاطر الشديدة الناجمة عن المشاكل المالية والتي تحدث من وقت لآخر (Douglas,2007:72). ان مفهوم وتحليل الاستقرار المصرفي لا زال حديث العهد مقارنة بتحليل الاستقرار النقدي والاقتصادي، وقد تعددت الجهات الدولية والإقليمية التي تطرقت اليه فضلا عن الاقتصاديين والباحثين بحيث لم يتوصلوا الى تعريف محدد ومقبول على نطاق واسع، لهذا تضمنت الأدبيات الاقتصادية مفاهيم متعددة، إلا انه في الغالب يشير الى غياب الأزمات المصرفية وقدرة القطاع المصرفي على تحمل الصدمات (Miguel& Charles,2009:4). كما يعرف بانه "الحالة التي تكون فيها القيمة السوقية للأصول والموجودات المملوكة من قبل القطاع المصرفي في نهاية الفترة الحالية أكبر من قيمة الديون الكلية لنفس الفترة"، أما في حال تجاوز قيمة الديون الكلية قيمة الموجودات التي يملكها القطاع المصرفي سيكون في حالة عسر وعدم استقرار (Pierre Monnin& Terhi Jokipii, 2013:3). وقد عرفه البنك المركزي الأوروبي بانه "صمود النظام بكل مكوناته امام الصدمات دون تعطل كبير في الوساطة المالية والتخصيص الفعال للمدخرات الى الاستثمار الانتاجي" (Hirwa& Nasir, 2015: 39).

ومن خلال ذلك يتبين ان القطاع المصرفي المستقر بانه القطاع القادر على توزيع الموارد المالية بكفاءة مع امتصاص الصدمات والحول دون تعميق تأثيرها على الاقتصاد الحقيقي. أما إذا حاولنا تعريف الاستقرار المصرفي على المستوى الفردي، فاننا في هذه الحالة نتكلم عن فشل المصرف، والذي يعرف بانه تراجع كبير وبشكل غير عادي في قيمة موجوداته، التي تجعل من قيمة تصفية الموجودات أصغر من قيمة ودائعه في هذه الحالة، نقول على المصرف انه معسر.

ثانياً: اهداف الاستقرار المصرفي

تكمّن أهداف الاستقرار المصرفي بما يأتي:

1- التضخم المنخفض والمستقر: يعد التضخم واحداً من أهم مؤشرات الوضع الاقتصادي والمؤثرة به، ومثله كمثل أية حالة أو ظاهرة اقتصادية، كما يعد انخفاض معدلات التضخم وثباته على معدلات متدنية حالة صحية بالضرورة، والمعروف ان التضخم مؤشر تكمن خلفه حقائق قد تكون ايجابية وقد تكون سلبية، ومن ثم فان السيطرة على التضخم قبل ان يصل مستوى المخاطرة رهن بأسبابه (بندر، 2012:19). يعد التضخم احد اهم مؤشرات الوضع الاقتصادي والمؤثرة فيه، فشانه شأن أي ظاهرة اقتصادية، ولا يعد التضخم في حالة مرضية إلا إذا تجاوز حدوده، فكلما كانت معدلات التضخم متدنية كان ذلك افضل (الفتلاوي، 2020:88)

فقد يكون مصدر التضخم ناتجاً لعدم مواكبة العرض للطلب او خلل في هيكل الاقتصاد القومي او اثر صدمة كنوع من السياسات النقدية المتعلقة بأصحاب نظريات الفكر النقدي. وما يهمننا في هذا الصدد السياسات النقدية الخاصة بالصدمات النقدية، اذ ان زيادة عرض النقود بشكل مفاجئ شرط ان يكون غير معلن لدى السلطات النقدية فان هذا سوف يؤدي إلى زيادة عرض النقود ومن ثم زيادة الطلب وزيادة الانتاج والتوظيف بدون حدوث تضخم في المدة القصيرة الأجل، واذا حصل خلل أو ارتفاع في التضخم فيمكن السيطرة عليه في ضوء السياسات المالية. وهذا قد يؤدي في نفس الوقت نمو حجم الودائع لدى المصارف التجارية في المدى القصير مع الحفاظ على قوتها الشرائية للعملة النقدية في المدى القصير ما يؤدي إلى الاستقرار المالي والمصرفي وجني ارباح عالية، ولكن في المدى الطويل اذا استمر نظام الصدمات النقدية فان ذلك يؤدي إلى ظهور التضخم بشكل كبير ما ينعكس على الوضع الاقتصادي للبلد بشكل عام من استثمار وبطالة وعدم استقرار في معدل الاسعار (الربيعي، 2005:11).

2- النمو الحقيقي المستقر: تعد مسألة النمو الاقتصادي من بين المسائل الهامة التي تسعى العديد من الدول إلى إدراكها، إذ يعد هذا الاخير من بين أهم مؤشرات رفاهية المجتمع وازدهاره، وتعد التجارة الخارجية احد القطاعات الهامة التي اسهمت في رفع النمو الاقتصادي العالمي وذلك بتطبيق التشريعات والقوانين الخاصة بمنظمة التجارة العالمية والتي من خلالها تفتح حدود الدول الاقتصادية لتخفيض الرسوم الكمركية والغاء نظام الحصص وهذا ما يجعل الدول التي لها ميزة نسبية من ان تزيد من انتاجها ليس فقط على مستوى الاستهلاك المحلي وانما لغرض التصدير

للخارج وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة دخول دول العالم وكذلك زيادة معدل نمو الاستهلاك بسبب انخفاض تكاليف انتاج الدول التي لها ميزة نسبية في انتاج السلعة ، وهذا كله يؤدي إلى الانفتاح الاقتصادي على العالم وزيادة معدل النمو الاقتصادي ومن ثم الدخل العالي والتوظيف وينعكس على الاستقرار المالي والمصرفي (Ketkar& Ratha,2009: 17).

3- مؤسسات واسواق مالية مستقرة : ان الاسواق المالية في الواقع هي اداة لجمع المدخرات من المؤسسات والافراد لتمويل الاستثمارات الكبيرة ولا سيما المشاريع الضخمة التي تتميز بكثرة الانتاج وانخفاض تكاليف انتاج وحداتها الى ادنى مستوى حتى يتمكن الاقتصاد القومي من التنافس مع باقي الاسواق سواء المحلية او العالمية. ومن أجل ان تكون الاسواق المالية والمؤسسات مستقرة لا بد من توفر شفافية كاملة بالتعاملات لخلق الثقة للجمهور المتعاملين وتوجيه مدخراتهم نحو هذه المشاريع الاستثمارها، فضلا عن وجود المصارف كوسطاء لاستثمار الودائع والمدخرات في الاسهم والسندات، ما يخلق اجواء مناسبة للاستثمار وعليه تحقق الاستقرار المالي الذي يعكس بدوره الفوائض المالية التي تحققها المصارف الى مجال الاستقرار المصرفي وازدياد معدلات النمو. وهذا يرتبط باستقرار الأوضاع الاقتصادية في البلاد (بندر، 2012:19).

4- اسعار فائدة مستقرة: تعد اسعار الفائدة هي المحرك الأساس لنشاط اي دولة، وتعد من أهم المؤشرات المستخدمة في تحليل حركة الاتجاه الكلي للأسواق، وأداة للتأثير على النشاط الاقتصادي عن طريق السياسات الاقتصادية (الفتلاوي، 2020: 89).

5- سعر صرف مستقر: هناك علاقة بين اسعار الصرف وتدفقات رأس المال، ومفادها ان ارتفاع اسعار الفائدة يعمل على جذب المزيد من تدفقات رؤوس الأموال الاجنبية إلى الدولة، وعليه سوف يرتفع المعروض من العملة الأجنبية بالنسبة إلى العملة المحلية وهذا بدوره سيرفع قيمة العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية، ولهذا فان تدفقات رؤوس الأموال هي التي تؤثر بأسعار الصرف بواسطة اسعار الفائدة التي تعد الرباط الأساس بين هذه العلاقة (Dadush & Brahemat, 1995: 3).

ثالثاً: العوامل المؤثرة على الاستقرار المصرفي

ان القطاع المصرفي له عدة عوامل تؤثر فيه وتتسبب في عدم استقراره تختلف باختلاف طبيعة المشاكل التي تواجهه، فمنها ما هو خارجي لا يقع ضمن نطاق سيطرة المصرف والتي تعد مصدراً للأزمات المصرفية، ومنها ما يتعلق بالنطاق المحلي الذي تعمل فيه وعوامل أخرى ترتبط بطبيعة إدارة المصرف بحد ذاته وطريقته في ممارسة انشطته (آل شبيب، 2002: 272-273):

أ) عوامل متعلقة بالقطاع المصرفي:

- التحرير المالي والانفتاح الاقتصادي دون الاستعداد الكافي.

- التدخل الحكومي مثل:

- إجبار المصارف على تمويل مشاريع كبيرة قد تسبب لها عجزاً.
- التأثير على أنشطة المصارف من خلال السياستين المالية والنقدية للدولة.

- تدني كفاءة الإدارة.

- عدم كفاءة رأس المال.

- درجة تركيز القطاع المصرفي.

ب) عوامل متعلقة بالاقتصاد المحلي

- الإصلاحات الاقتصادية والمالية غير المناسبة.

- التقلب في معدل النمو ومعدل التضخم.

- الزيادة الحادة في معدلات الفائدة قصيرة الأجل.

- الإقراض الزائد والانسحاب المفاجئ للتدفقات المالية وانهيار أسعار الموجودات.

- القصور في القوانين والتشريعات المحلية.

- عدم فاعلية أجهزة الإشراف والرقابة المصرفية.

ج) عوامل متعلقة بالاقتصاد الخارجي

- عدم استقرار الاقتصاد الكلي.
- تقلبات في شروط التبادل التجاري.
- تقلبات في سعر الصرف الحقيقي.
- التقلب في أسعار الفائدة عالمياً وتحركات تدفقات رؤوس الأموال.

رابعاً: دور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المصرفي

تمارس البنوك المركزية في دول العالم دوراً جوهرياً في الحفاظ على الاستقرار المصرفي والذي يشكل قاعدة أساسية للاستقرار المالي ويتمثل هذا الدور في الآتي: (Financial Stability Report, 2019: 5-8)

- 1- للبنك المركزي دور طبيعي في تعزيز الاستقرار المالي: لأنه يتمتع بالقدرة على ضخ كمية هائلة من السيولة على الفور بحكم حقه الحصري في إصدار نقود.
- 2- يتمتع البنك المركزي بميزة نسبية في تحليل استقرار النظام: يعد التحليل الكلي للنظام المالي بأكمله، على وجه الخصوص، بمثابة أساس حاسم لضمان الاستقرار المالي.
- 3- يسعى البنك المركزي إلى ضمان الاستقرار المالي: من خلال التشغيل والمراقبة الفعالة لانظمة الدفع والتسوية.
- 4- للبنك المركزي دوراً في مراقبة النظام المالي وتقييم استقراره: إذ يستعرض الظروف الاقتصادية على الاستقرار المالي من خلال تحديد وتوفير عوامل الخطر المحتملة في القطاع المالي، لمنعهم من التسبب في اضطرابات النظام المالي. ووفقاً لفكرة (Mishkin) فإن أهمية المصارف تنبع من خلال حصولها على المعلومات بشكل تفصيلي، فضمن هذا الاتجاه يمكن للنظام المصرفي الحد من المخاطر وهو الأمر الذي يؤدي للاستقرار المصرفي، ولكن عندما تكون الظروف غير مواتية فإن أثر المهمة الرئيسية هذه يصبح سلبياً، مما يعرض النظام المالي لسلسلة من حالات الفوضى التي تعرف بالذعر المصرفي وتضييق منح الائتمان، مما يتسبب بانتعاش وظيفتي الاستثمار والاستهلاك، مما يؤدي إلى أزمة اقتصادية وهو الوضع المؤدي إلى عدم الاستقرار المصرفي (Mohamed&et.al, 2012:78).

خامساً: مؤشرات الاستقرار المصرفي

من المؤشرات المستخدمة من قبل البنك المركزي العراقي لقياس المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي:

1- مؤشر كفاية رأس المال Capital Adequacy Index

تعني كفاية رأس المال الطرق التي يستخدمها مالكو وإدارة المصرف في تحقيق نوع من التوازن بين المخاطر التي يتوقعها المصرف وحجم رأس المال ، ومن الناحية الفنية فان كفاية رأس المال تعني رأس المال الذي يستطيع ان يقابل المخاطر ويؤدي إلى جذب الودائع ويقود إلى ربحية المصرف ومن ثم نموه (السعودي،1999: 140). كما حدد مفهوم كفاية رأس المال بكونه يمثل مقدار رأس المال الذي يكون مناسباً بحيث يستطيع المصرف من خلال أداء وظائف وانشطة كافية دون ان يتعرض للخسارة او التصفية (سري ،2008،17). يعد هيكل رأس المال خلال التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة بالإضافة إلى تكلفة رأس المال (الحناوي واخرون،2009:334). كما انه يحدد العلاقة التي تربط بين مصادر أموال المصرف والمخاطر المحيطة به وموجودات المصرف . وتعد كفاية رأس المال من أهم الأدوات التي تستخدم للتعرف على المصرف وقدرته على تحمل الخسائر المحتملة أو الإعسار وكلما انخفض احتمال إعسار المصرف ارتفعت تبعاً لذلك درجة ملاءته المالية ، والعكس صحيح (الافندي،2013:308).

- ومن أهم المعايير التي تستخدم في قياس رأس المال المصرفي ما يأتي(الحكيم،2008:39):

أ- نسبة رأس المال الممتلك إلى الودائع :

$$\text{(رأس المال/الودائع)} \times 100 \dots \dots (1)$$

يقوم هذا المعيار على أساس التحكم في المخاطر الناتجة عن زيادة مجموع الودائع عن نسبة معينة في رأس المال وقد اعتمدت المصارف مانسبته (10%) بمعنى ان تكون مجموع الودائع تعادل عشرة أضعاف رأس المال فكلما زادت الودائع عن هذا الحد المقرر زادت مخاطر المصرف بالنسبة للمودعين لديه ويعاني هذا المؤشر بانه لا يأخذ بنظر الاعتبار مجموع الموجودات ونوعيتها والتي توظف فيها الودائع

ب نسبة رأس المال إلى إجمالي الموجودات :

$$\text{(رأس المال/إجمالي الموجودات) } \times 100 \dots \dots (2)$$

تكمن أهمية هذا المعيار إذ انه يربط رأس المال إلى إجمالي الموجودات لمواجهة الخسائر غير المتوقعة ، ويؤخذ على هذا المعيار انه لم يميز بين انواع الموجودات ، سيما وان هناك موجودات ذات مخاطرة عالية و موجودات لا تتضمن أية مخاطرة .

- مؤشرات قياس كفاية رأس المال:

تحدد مؤشرات كفاية رأس المال صلاية المصارف في مواجهة الصدمات التي تواجه بنود الميزانية، وتكمن أهمية مؤشرات كفاية رأس المال في انها تأخذ بعين الاعتبار أهم المخاطر المالية التي تواجه المؤسسات المالية مثل مخاطر أسعار الصرف ومخاطر الائتمان ومخاطر أسعار الفائدة، وتتعدى مؤشرات كفاية رأس المال احتساب المخاطر ضمن بنود الميزانية إلى البنود خارج الميزانية مثل التعامل في المشتقات، ومن المؤشرات المستخدمة في هذا المجال (Barbara Stgmiest,2001:98)

أ) نسب رأس المال التجميعية المعدلة بالمخاطر.

ب) التوزيع التكراري لمعدلات رأس المال.

هناك عدة مؤشرات تم وضعها من قبل لجنة بازل لقياس قدرة المؤسسات المالية على تحمل الصدمات التي تتعرض لها ميزانياتها العمومية، وذلك لاستيعاب جميع المخاطر المالية المحتملة مثل مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية ومخاطر تركيز الائتمان وغيرها من المخاطر، وبالتالي فان مستوى معين من رأس المال يعمل على توفير هامش امان يحمي المصرف من خسائر التخلف عن السداد الناشئة من الانكشافات في البنود داخل وخارج الميزانية العمومية، إضافة الى ابداء استعداد مالكي رؤوس الأموال للمخاطرة بأموالهم، كما يوفر موارد متاحة بسهولة دون تحمل تكاليف معاملات او تصفية ... الخ، وبشكل عام، فان مؤشرات كفاية رأس المال تقيس درجة مرونة المصرف او القطاع المصرفي في مواجهة الصدمات، وهي كالآتي: (حسين، 2020 : 11-9)

(1) رأس المال التنظيمي الى الموجودات المرجحة بالمخاطر (Core) K / RWA

رأس المال التنظيمي/الموجودات المرجحة بالمخاطر (3)

ويقاس من خلال استخدام رأس المال التنظيمي (K) في البسط والموجودات المرجحة بالمخاطر (RWA) في المقام، وتشير هذه النسبة الى مدى مرونة المؤسسات المالية في مواجهة الصدمات المحتملة. يتكون رأس المال التنظيمي من اجمالي الطبقات الثلاثة لرأس المال وهي، المستوى الأول من رأس المال Tier1 والذي يشتمل على الأوراق المالية والأسهم العادية مسددة القيمة والاحتياطيات المعلنة بما في ذلك الأرباح المحتجزة والاحتياطيات القانونية، بينما المستوى الثاني Tier2 يتضمن الاحتياطيات غير المعلنة واحتياطيات إعادة تقييم الموجودات إضافة الى الاحتياطيات والمخصصات العامة وكذلك الأدوات المختلطة التي تجمع بين سمات الدين وأسهم رأس المال والتي تكون متاحة للوفاء بالخسائر، واخيرا الطبقة الثالثة من رأس المال Tier3 والتي تشتمل على الدين متوسط الأجل الذي يبلغ اجل استحقاقه عامين أو أكثر مع شروط التثبيت والتي تنص على عدم دفع أصل الدين او الفائدة في حالة كان التسديد سيخفض من رأس المال الكلي للمصرف الى اقل من الحد الأدنى لرأس المال الالزامي. وتتضمن المخاطر المتعلقة بالعملة والودائع والقروض والأوراق المالية والموجودات الأخرى في البنود داخل وخارج الميزانية العمومية، ويتم ترجيح الموجودات بعوامل تمثل مخاطرها الائتمانية واحتمالية التخلف عن السداد. وتختلف هذه الأوزان من بلد إلى آخر.

(2) رأس المال الأساسي التنظيمي الى الموجودات المرجحة بالمخاطر Tier 1 / RWA (Core)

رأس المال الاساسي التنظيمي/الموجودات المرجحة بالمخاطر (4)

وتقاس هذه النسبة من خلال استخدام المستوى الأول من رأس المال كبسط، والموجودات المرجحة بالمخاطر في المقام، وأيضاً يستخدم Tier1 / RWA في قياس جودة رأس المال ومدى قابلية المصارف في مواجهة الصدمات، ويجب ملاحظة ان نسبة Tier1 / RWA تعد أقل فائدة في البلدان النامية وذلك لان رأس المال من المستوى الثاني Tier2 يكون حجمه صغير نسبياً - كما في العراق - وهو ما يجعل هذه النسبة أكثر ملائمة في البلدان التي تحتوي أسواق رأس مال متطورة تعتمد اعتمادا كبيرا على الأدوات المالية الهجينة. الأدوات المالية الهجينة: وهي الأدوات التي تجمع بين خصائص الدين وحقوق الملكية والمتاحة لمواجهة الخسائر.

3) رأس المال الى الموجودات

رأس المال الاساسي التنظيمي/اجمالي الموجودات بدون المخاطر المرجحة.... (5)

ويقاس هذا المؤشر من خلال استخدام اجمالي رأس المال والاحتياطيات كما مبلغ عنها في الميزانية العمومية أو من خلال رأس المال الأساسي التنظيمي Tier1 في البسط، واجمالي الموجودات بدون المخاطر المرجحة في المقام، وتشير النسبة - والتي تسمى احيانا الرافعة المالية - الى المدى الذي يمول به اصول المصرف من موارد اخرى غير التي يمتلكها، وهو يعد من مؤشرات كفاية رأس المال للمصارف المقترحة في مقررات لجنة بازل.

4) القروض المتعثرة بعد خصم المخصصات كنسبة من رأس المال (Core) ويهدف هذا المؤشر الى مقارنة تأثير القروض المتعثرة بعد خصم المخصصات على رأس المال، بمعنى آخر، قياس قدرة رأس المال على تحمل الخسائر المرتبطة بالقروض المتعثرة، ويعد هذا المؤشر مفيد جدا في قياس مرونة رأس المال وتشير النسب المنخفضة لهذا المؤشر - أقل من 100% - الى ان النظام المصرفي سيكون قادراً على شطب جميع القروض المتعثرة مع إمكانية الوفاء بالتزاماته المالية الأخرى، ويقاس المؤشر باستخدام قيمة القروض المتعثرة بعد طرح مخصصات خسائر القروض كبسط ورأس المال التنظيمي كمقام.

2- مؤشر جودة الموجودات Asset Quality Index

تعد جودة الموجودات واحدة من أكثر المجالات أهمية في تحديد السلامة المالية للمصرف، وان العامل الرئيس الذي يؤثر على الجودة الشاملة للموجودات هو جودة القروض والتي تمثل عادة غالبية أصول المصرف والتي تحمل القدر الأكبر من المخاطر، بالتالي فان اغلب المخاطر التي تهدد الملاءة المالية للمصارف تنشأ من خلال التدهور في قيمة الموجودات (القروض) الذي ينشأ من التدهور في السلامة المالية للمقترضين وتدهور ربحيتهم، لذلك - ومن اجل التقييم المناسب للقطاع المصرفي - لابد من تحليل المؤشرات التي تهتم بجودة الموجودات، وهي: (حسين، 2020: 12)

أ) القروض المتعثرة الى اجمالي القروض (Core): وهو مقياس مباشر لجزء من أصول المصرف المتعثرة او في طريقها الى التعثر فهو يحدد المشاكل المتعلقة بجودة الموجودات في محفظة القروض، ويشير تزايد النسبة الى تدهور جودة محفظة الائتمان (حسين، 2020: 12).

(ب) المخصصات الى القروض المتعثرة (Additional): يشير هذا المؤشر الى مدى تغطية

القروض المتعثرة بمخصصات محددة، بالتالي يقيس مقدار الخسائر الائتمانية المتوقعة في حالة تم شطب جميع الديون المتعثرة، بمعنى آخر يشير الى مدى تحوط المصارف ضد مخاطر عدم السداد للقروض المتعثرة، ويعطي المؤشر - مع المؤشر السابق- صورة أفضل حول جودة موجودات المصرف، ويتم قياسه من خلال استخدام مخصصات خسائر القروض في البسط والقروض المتعثرة في المقام (حسين، 2020: 14)

وتمثل جودة الموجودات مراجعة أو تقييم للمخاطر الائتمانية المرتبطة بموجود معين. وتتطلب هذه الموجودات عادة وجود مدفوعات فوائد، مثل القروض والمحافظ الاستثمارية. وان مدى فعالية الإدارة في مراقبة مخاطر الائتمان يمكن ان تؤثر كذلك على نوع التصنيف الائتماني، إذ يتم أخذ العديد من العوامل بعين الاعتبار عند تقييم جودة الموجودات، (Alamirew, 2015:15) وتحتل جودة الموجودات أهمية خاصة في نظام التقييم المصرفي لأنها تمثل الجزء الحاسم في نشاط المصرف الذي يقود عملياته نحو تحقيق الإيرادات، إذ ان حيازة المصرف على موجودات ذات كفاءة عالية يعني ذلك توليد دخل أكثر وتقييم أفضل لكل من السيولة والإدارة ورأس المال (Aspal et.al,2019:17)، كذلك تعد نسبة جودة الموجودات مقياساً لدرجة القوة المالية للمصرف، وان قياس جودة الموجودات مهم للغاية بالنسبة للمصارف لانه يعكس ربحيتها (Boateng,2019:44) ويمكن قياس جودة الموجودات وفقاً للمعادلة الآتية: (خلف، 2004: 109)

نسبة القروض المتعثرة / اجمالي القروض (6)

- انواع الموجودات في المصارف

- (أ) الموجودات القياسية.
- (ب) الموجودات دون المستوى.
- (ج) الموجودات المشكوك في تحصيلها.
- (د) الموجودات الخاسرة.

تعتمد درجة مصداقية معدلات رأس المال على درجة مصداقية مؤشرات جودة الموجودات ، كما ان مخاطر العسر المالي في المصارف ينتج من نوعية الموجودات وصعوبة تحويلها الى سيولة.

3- مؤشر الربحية *profitability index*

تعرف الربحية من وجهة نظر محاسبية واقتصادية فمن الناحية المحاسبية هي عبارة عن زيادة الإيرادات الكلية عن التكاليف الكلية خلال مدة معينة ، أما من الناحية الاقتصادية فهي عبارة عن الزيادة في الثروة والتي تتضمن زيادة الإيرادات المتحققة عن تكاليفها مضافاً إليها تكاليف الفرص البديلة ، أي يعني ان الربح الاقتصادي اقل من الربح المحاسبي بسبب وجود هذه التكاليف المضافة (أبو حمد وقدوري، 2005:333). تعد الربحية هدفاً أساسياً وأمر ضروري لبقاء عمل المؤسسة واستمرارها وغاية يتطلع إليها المساهمون . وهي عبارة عن العلاقة بين الأرباح التي تحققها المؤسسة والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح لذا نجد ان جهدا كبيرا يوجه نحو الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بهدف تحقيق أفضل عائد ممكن للمساهمين لا تقل قيمته عن العائد الممكن تحقيقه على الاستثمارات البديلة التي تتعرض لنفس الدرجة من المخاطرة (الشيخ، 2008:41). تعد الربحية في صورة أرباح محتجزة أحد المصادر الرئيسية لتوليد رأس المال ، ويقوم النظام المصرفي السليم على أكتاف المصارف الربحية وذات رأس المال الكافي (101: 2009: Greuning). تهتم المؤسسات المالية بالدرجة الأولى على كمية الأرباح فمقدار الربح المتحقق هو مقياس كفاءة الأعمال كلما كبر حجم الأرباح كلما ارتفعت الكفاءة لذلك فبالإمكان قياس وتحليل ارباح المؤسسات المالية من خلال دراسة ربحية استثماراتها المتحققة (Barad,2010:108) ووفقا لذلك، فان كلمة الربحية تتألف من كلمتين هي الربح ، اذ يعرفها (Trivedi) بانها " الدخل الكلي المتحقق بواسطة نشاطات الأعمال خلال فترة زمنية معينة" (Trivedi,2010:237) ، في حين الكلمة الثانية القدرة فهي تشير الى قدرة المصرف لكسب الأرباح، وتدل ايضا على قوة ادائها التشغيلي والمالي . وعلى هذا الأساس تعرف مجتمعة على انها " قدرة اداة معينة على تحقيق العائد من استخدامها" (Barad, 2010:108)

مما لاشك فيه، انه يتم استخدام مصطلحي الربح والربحية بشكل متبادل، الا انه في المعنى الحقيقي هناك الفرق بين الاثنين، فالربح مفهوم مطلق، في حين الربحية مفهوم نسبي، مع انهما يرتبطان ارتباطاً وثيقاً ومتداخلاً فيما بينهما ووجود ادوار متميزة في مجال النشاطات التجارية (Trivedi, 2010:27). ووفقا لذلك، يبين (Bansal) الربح لأمد على انه مفهوم محاسبي مما

يدل على زيادة الايرادات على النفقات خلال فترة زمنية معينة . ويعد هو السبب الرئيس لاستمرار وجود كل مؤسسة تجارية. من ناحية أخرى، فان الربحية لأمد هو مفهوم ومقياس نسبي، اذ يتم التعبير عنه كنسبة مئوية . وهو يصور العلاقة بين القيمة المطلقة للربح مع مختلف العوامل الأخرى. كما يسلط الضوء على المقدره الادارية وثقافة العمل والكفاءة التشغيلية للمصرف (Bansal،2010:123). ويسمى الربح احيانا (بالعائد) وفي مناسبات أخرى يشار اليه بالهامش ،بالرغم من ان مصطلح الهامش يستخدم بشكل اكثر شيوعا قياسا بالمقدار او المبالغ . فضلا عن ذلك، انه يمكن احتساب الربحية باستخدام نفس المعلومات المستخدمة لحساب الأرباح الا انه بطريقة مختلفة قليلا . كما تعد الربحية افضل اداة في تحديد واختيار أي مشروع قياسا بالربح (Lutz،2010:20).

- مؤشرات قياس الربحية

ان انخفاض هذه النسب يمكن ان يعطي إشارة إلى وجود مشكلات في ربحية مؤشرات الإيرادات وربحية الشركات والمؤسسات المالية، في حين ان الارتفاع العالي في هذه النسب قد يعكس سياسة استثمارية في محافظ مالية محفوفة بالمخاطر.

هناك عدد من النسب التي يمكن النظر إليها في تقييم ربحية المؤسسات المالية أهمها ، (Evans, et al:2000:4)

1) ROE: العائد على حقوق الملكية Return on Equity وتعتبر هذه النسبة عن العائد الذي يحققه الملاك على استثمار أموالهم بالمصرف، وهي تعد من أهم نسب الربحية المستخدمة حيث انه بناءً على هذه النسبة قد يقرر الملاك الاستمرار في النشاط أو تحويل الأموال إلى استثمارات أخرى تحقق عائداً مناسباً. وقد استخدم هذا النموذج منذ بداية السبعينات في الولايات المتحدة الامريكية من قبل ديفيد كول، كإجراء لتقييم أداء المصارف يتم تلخيصها في عدة اشكال تمكن المحلل من تقييم مصدر وحجم ارباح المصرف الخاصة بمخاطر تم اختيارها، تتمثل بشكل أساس من مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر سعر الفائدة، مخاطر رأس المال، ومخاطر التشغيل (قريشي،2004:90).

ويمكن قياس هذا المتغير من خلال المعادلة الأتية:

$$\text{العائد على حقوق الملكية} = \text{صافي الربح بعد الضريبة} \div \text{مجموع حقوق الملكية} \dots (7)$$

(الججاوي والدفاعي،2015:205) .

وتعتبر هذه النسبة عن مدى كفاءة ونجاح المصرف في استثمار امواله إذ انه كلما زادت ربحية المصرف سيؤدي ذلك الى تعظيم قيمة أسهم المصرف في السوق المالي، الامر الذي يؤثر بشكل ايجابي على درجة الامان المصرفي للمصرف، وقد أوضحت الادبيات المالية والمصرفية الى وجود علاقة طردية بين معدل العائد على حقوق الملكية ودرجة كفاية رأس المال (Molyneux & Thornton J, 1992:173)، بمعنى أي ارتفاع على معدل العائد على حقوق الملكية سوف يؤدي الى ارتفاع درجة كفاية رأس المال والعكس صحيح.

ROA(2): العائد على الموجودات Return on Asset ويمثل كافة الموجودات التي يمتلكها المصرف ومدى قدرتها وكفاءتها على توليد الأرباح خلال فترة زمنية معينة، بمعنى آخر يوضح مدى نجاح المصرف في استثمار موجوداته التي يملكها وكفايته في توجيهها نحو فرص استثمارية مربحة، وتقاس هذه النسبة باستخدام المعادلة الآتية:

العائد على الموجودات = صافي الربح بعد الضريبة \ مجموع الموجودات (8)

وتقيس هذه النسبة مدى فاعلية الادارة في استخدام الموارد المتاحة، ومدى قدرتها على تحقيق العوائد من الاموال المتاحة من مختلف مصادر التمويل، بالتالي فهو يعكس اثر الانشطة التشغيلية والتمويلية للمصرف وقد تم استخدام معدل العائد على الموجودات مقياساً لاداء المصارف في الكثير من الدراسات ومنها دراسة (Polius & Samuel, 2000:76). وقد اشارت الادبيات المالية والمصرفية الى وجود علاقة طردية بين معدل العائد على الموجودات ودرجة كفاية رأس المال بمعنى أي ارتفاع على معدل العائد على الموجودات سوف يؤدي الى ارتفاع درجة كفاية رأس المال والعكس صحيح.

وهناك من يرى المؤشرات بالآتي:

1) معدل العائد على الودائع

ويعرف بانه صافي الدخل مقسوما على إجمالي الودائع، وهو يدل على قدرة المصرف على المنافسة للحصول على أموال. ويمكن اعتباره كثن أو تكلفة جذب الودائع. وبإمكان المصرف ان يصبح أكثر كفاءة في جمع الودائع وتحويلها إلى استثمارات مربحة، فقيمة الدولار الواحد من الودائع في حينها يصبح أكثر قيمة. ثم ان المصرف سيشتري من خلالها الكثير من الودائع مقابل تقديمه لنسب عالية عبر مشاركته بالأرباح، على الرغم من ان هذا قد يزيد من حجم المصرف، اذا ما تزال العلاقة بين الحجم و ROD تتسم بالغموض (بشير، 1999، 11).

العائد على الودائع = صافي الربح بعد الضريبة \ الودائع (9)

(الججاوي و الدفاعي، 2015:205)

2) هامش صافي الدخل

صافي الدخل \ صافي المبيعات (10)

(سعيد و سعيد، 2016:155)

يقيس هذا المؤشر صافي الدخل المتحقق لكل دولار واحد من اجمالي الايرادات . كما يقيس قدرة المصرف على الرقابة والسيطرة على النفقات وتخفيف الضرائب ، وذلك لان صافي الدخل يساوي اجمالي الايرادات مطروحاً منها النفقات . وكلما كبر الهامش الصافي دل ذلك على كفاءة المصرف في خفض النفقات والضرائب (سعيد و سعيد، 2016:155).

3- معدل العائد على الأموال المتاحة

يعطي هذا المعدل ربحية الأموال المتاحة للتوظيف في المصرف، وهي تشمل الودائع مع حق الملكية، ويتم حساب هذا المعدل بقسمة أرباح السنة الماضية على حق الملكية، بالإضافة الى الودائع.

معدل العائد على الأموال المتاحة = أرباح السنة الماضية \ حق الملكية + الودائع (11)

(الهوري، 1981:127).

4- مؤشر مخاطر سعر الصرف Exchange Rate Risk Index

تعرف مخاطر أسعار الصرف بأنها "الحدث الذي يمكن ان تتعرض له المؤسسة ويترتب عليه ربح أو خسارة، أو هو خطر الخسارة المرتبطة بالتغيرات في أسعار العملات" (Marois, 1981:55). كما تعرف بانها: "المبلغ الإجمالي للموجودات أو الالتزامات بالعملية الأجنبية والتي تتأثر قيمتها المقابلة للعملة الوطنية في حالة تغير معدل الصرف" (142 Jura , 1999). ان تعرض الشركات لمخاطر اسعار الصرف يعني ان معدلات صرف العملات الأجنبية تتعدل وتتبدل باستمرار (الميداني، 1999:248). و يمكن تعريفها بانها المخاطر الناتجة عن تقلب سعر الصرف بين عملتين (Gitman, 2000:83). غير ان التعبير الدقيق لمخاطر اسعار الصرف هو مدى حساسية سعر سهم الشركة مقاسة بالعملية المحلية للتغير في قيمة تلك العملة (Solnik, 2000:176). ان اسعار الصرف تمثل علاقة التحويل بين العملات، وذلك فان

مخاطرة سعر الصرف تعني درجة التقلب في سعر صرف عملة معينة نسبة إلى العملات الأخرى أو العملة المرجعية (Shapiro, 2003: 534). كما تعرف بانها: المخاطر المرتبطة بعدم التأكد من التغير في قيمة العملات الأجنبية التي تحدث عند تبديل (تحويل) عملة بعملة أخرى. وان المصدر للمخاطر يحدث فقط عندما يمتلك المستثمر أصولاً خارجية يكون مخصصاً لها عملات أجنبية. وعليه فان تجنب المستثمر لمثل هذه الموجودات يعني ان المستثمر قد تجنب هذا المصدر من المخاطرة (الدوري، 2010:207). ويمكن ان تؤثر هذه المخاطر على قيمة موجودات ومطلوبات المؤسسات المالية بالعملات غير المحلية من خلال التغيرات الحاصلة في اسعار الصرف (Saunders & Cornett, 2011:181).

- انواع مخاطر سعر الصرف :

تقسم مختلف المخاطر المرتبطة بالتغيرات في أسعار الصرف إلى ثلاث فئات مخاطر الصفقات ، مخاطر التحويل والمخاطر الاقتصادية.

أ- **مخاطر الصفقات:** وتعرف مخاطرة الصفقات بانها تأثير التغيرات غير المتوقعة في سعر الصرف الاسمي على التدفقات النقدية المصاحبة للموجودات والمطلوبات المالية (Carter et al ، 2003: 796). وهي عبارة عن المخاطر الناجمة عن تكلفة المعاملات او الحصيلة المترتبة على المعاملات عند تقويمها بالعملة المحلية ، ويكون ذلك نتيجة حدوث تغيير في أسعار الصرف ، وتولد هذه المخاطر عندما توافق شركة ما على استكمال عملية مقومة بالعملة الأجنبية في تاريخ مستقبلي لاحق (دانيلز و فانهوز، 2010:142). وهذه المخاطر هي في الأساس مخاطر التدفقات النقدية . تتعامل مع تأثير تحركات أسعار الصرف على حساب تعرض الصفقات المتعلقة بالمستحقات (عقود التصدير) والمدفوعات (عقود الاستيراد) أو إعادة توزيع الإرباح ، وتنتج عن ممارسة الانشطة الدولية العادية للمشروعات، التي تتطلب تحويل فعلي لعملة أخرى غير العملة الوطنية للمشروع، كما في العمليات التجارية الدولية للمشروعات الدولية النشاط التي يخص فيها ان تكون عملة الفاتورة عملة أخرى غير العملة الوطنية وينشأ هذا النوع من مخاطر الصفقات من جراء القيام بالعمليات الآتية:

- الصفقات التجارية مع الخارج عندما تكون مفوترة بالعملة الأجنبية (صادرات أو واردات).

• الصفقات المصرفية والمالية التي تحدد بالعملة الصعبة (اقتراض أو إقراض) (محمد،1998:20).

ب- **مخاطر التحويل** : تنشأ هذه المخاطرة عندما لا يمتلك المصرف القدرة على تحويل الأموال اللازمة للجهة المقرضة بسبب ظروف محيطة بعمل المصرف ، الأمر الذي يجعله عاجزاً عن أداء التزاماته في كل الأحوال. وهي مقدار التباين في قيمة الكشوفات المالية نتيجة التغير في أسعار الصرف (محمد،1998:2) إذ تنتج مخاطرة التحويل من الحاجة إلى تحويل الكشوفات المالية للفروع الأجنبية من العملة الأجنبية إلى العملة المحلية للشركة لغرض إعداد وتكامل التقارير النهائية (Shapiro,2003:330) وتبرز هذه المخاطر عند تحويل قيمة الموجودات والمطلوبات المقومة بعملة أجنبية إلى عملة أخرى واحدة. وقد يكون من الأكثر سهولة ان نفهم مخاطر التحويل عند تفحص قائمة الميزانية الخاصة بإحدى الشركات متعددة الجنسيات. فالموجودات والمطلوبات يمكن ان تكون مقومة بعملات أجنبية مختلفة وفي نهاية السنة المالية ، يقوم المحاسبون في الشركة بإعداد قائمة الميزانية ، مع تقييم الموجودات والمطلوبات بعملة مشتركة. وعندما يتغير سعر صرف هذه العملة بالنسبة للعملات الأجنبية الأخرى تتغير بالتالي قيمة الموجودات والمطلوبات المقومة بعملة أجنبية ومن ثم تتغير القيمة الصافية للشركة التي تعكسها الميزانية (دانيالز وفانهوز ،2010: 142) .

ج **المخاطر الاقتصادية** : وهي المخاطر الناجمة عن اثر التغييرات في سعر الصرف على القيمة الحالية لتدفقات الدخل في المستقبل. وتؤثر هذه المخاطر الاقتصادية على قدرة المنشأة على التنافس في سوق معينة عبر مدة زمنية ممتدة ، ويعتقد بعض الاقتصاديين ان جزءا من الاستثمار الأجنبي المباشر ناتج عن محاولة الشركات لتجنب المخاطر الاقتصادية ، اذ ان الشركة تستطيع من خلال امتلاكها مصنعا او مكتبا من الدول الأجنبية التي تعمل فيها ان تتجنب بعض مخاطر الصرف الأجنبي وذلك بالقياس إلى ما تواجهه من مخاطر عندما تكون جميع مصانعها ومكاتبها موجودة في مواقع محلية فقط (دانيالز و فانهوز،2010:142)، إذا استثمر احد بالأسهم فان أسعار هذه الأسهم ستتأثر بمقدار الأرباح التي ستحققها الشركة وبمقدار الأرباح التي ستوزعها وبما انها تتأثر بالأوضاع الاقتصادية التي تعمل في ظلها الشركة إذن فالمصلحة النهائية هي ان أسعار الأسهم ستتأثر بالأوضاع الاقتصادية وحامل هذه الأسهم سيتعرض للمخاطر الاقتصادية من خلال تأثرها بهذه الأوضاع (رمضان،2007:332).

5- مؤشر السيولة Index liquidity

السيولة في معناها المطلق تعني النقدية، اما السيولة في معناها الفني فتعني قابلية الأصل على التحول إلى النقدية بسرعة وبدون خسائر ، لان السيولة ينبغي ان ترتبط بالربحية ، ولان ان الهدف في الاحتفاظ بإصول سائلة هو مواجهة الإلتزامات المستحقة الإداء حالياً أو في غضون فترة قصيرة ،فان السيولة تعد مفهوماً نسبياً يعبر عن العلاقة بين النقدية والموجودات سهلة التحول إلى نقدية بسرعة وبدون خسائر ، وبين الإلتزامات المطلوب الوفاء بها . لذلك لا يمكن تحديد سيولة أي مصرف أو أي فرد إلا في حدود إلتزاماته (عبد الحميد،2002:230) .

أما السيولة في الجهاز المصرفي فتعني : أحتفاظ المصرف بجزء من أصوله في شكل سائل بدرجات متفاوتة ، وذلك لمواجهة الزيادة في سحب الودائع والسحب من الإعتمادات المفتوحة للعملاء ، بحيث يتمكن المصرف في ذات الوقت من إستغلال ودائعه بما يحقق له أكبر ربح ممكن ، مع إحتفاظه بنقود كافية تمكنه من مقابلة طلبات السحب دون أدنى تأخير ، ومن غير ان ينجم عن ذلك أرتباط في أعماله (عساف،1986:129). و ان سيولة المصرف تتمثل في قدرته على تلبية طلبات عملائه المتعلقة بسحب ودائعهم المختلفة أو تقديم التسهيلات اللازمة والموجودات لهم والمتمثلة بالنقد السائل في الأوقات التي ييرتئوها أو يختارها العملاء . معنى ذلك ان لا تقل(في مقام تأمين المركز المالي للمصرف) القيمة الفعلية للموجودات عن جملة المطلوبات، وانما يجب ان تتوفر لدى المصرف انواع الموجودات مما يتيح له مواجهة طلبات المودعين الدفع باستمرار . وبعبارة أخرى، فان من أولى واجبات المصرف وضمن أهدافه وسياسته ان يكون قادرا أو مستعدا على الدوام في تأمين سيولة مركزه المالي.(العلاق،2001،11). وتم تعريفها بانها : الفرق بين الموارد المتاحة له والأموال المستخدمة في مختلف انواع الموجودات ضمن التوازن الذي تفرضه الموجودات المصرفية المتعارف عليها ، أو تكون المصارف في حالة وفرة في السيولة عندما تكون الأموال المتاحة فائضة عن قدرة المصرف على الإقراض ، وعن حدود الإستثمار المتوازن في بنود الميزانية الأخرى ، بحيث يضطر المصرف إلى إستثمار الفوائض ضمن الموجودات السائلة ، مثل الأوراق المالية أو على شكل أرصدة لدى المصارف أو أرصدة عاطلة لدى البنك المركزي (عقل،2006:158). وباختصار ووفقا لما بينه مكتب المراقب المالي في واشنطن للعمليات بخصوص السيولة ، فالحفاظ على مستوى كاف من السيولة يعتمد على قدرة المؤسسة المالية على الوفاء بكفاءة كل من تدفقاتها النقدية واحتياجاتها الجانبية المتوقعة وغير المتوقعة دون ان يؤثر ذلك سلبا سواء في عملياتها اليومية أو الوضع المالي للمصرف (OCC,2012:3) .

ويظهر من أعلاه عدم الاختلاف بين تعريف السيولة والسيولة المصرفية إلا فيما يخص الهدف من السيولة، فالسيولة بشكل عام هي وجود سيولة نقدية تحت اليد أو موجودات قابلة للتحويل إلى سيولة نقدية بسهولة وبكلف معقولة للإيفاء بالتزامات الشركات أو المصارف في المديونية أو الاستثمار أو غيرها من الامور المناط بها (حنفي وقرياقص، 2000:55).

- هناك بعض الآليات التي يمكن للمصارف استخدامها للتأمين ضد أزمات السيولة:

(Aspachs et al., 2005:5)

- تمتلك المصارف احتياطياً من الموجودات السائلة، فالاحتياطي الكبير بما فيه الكفاية من هذه الموجودات (مثل النقد والأرصدة لدى البنوك المركزية والمصارف الأخرى، سندات الدين التي تصدرها الحكومات والأوراق المالية المماثلة أو تداولات إعادة الشراء المقابلة لتقليل احتمال متطلبات السيولة التي تهدد سلامة المصرف.
- ترتبط الاستراتيجية الثانية بجانب المطلوبات . إذ يمكن للمصارف الاعتماد على سوق ما بين المصارف حيث الاقتراض من المصارف الأخرى في حالة طلب السيولة. ومع ذلك، يتم ربط هذه الاستراتيجية بشدة مع مخاطرة السيولة السوق.
- يعمل البنك المركزي عادة بوصفه المقرض والملاذ الأخير لتقديم المساعدة الطارئة لمؤسسات معينة لديها سيولة قليلة، ويوفر السيولة اللازمة في حالة وجود نقص على نطاق المنظومة.

- مؤشرات قياس السيولة

ان من ابرز المؤشرات المالية المستخدمة في هذا المجال هي:-

أ. نسبة الرصيد النقدي (Monetary Fund Ratio)

وتستخرج وفق المعادلة الآتية:

$$\text{نسبة الرصيد النقدي} = \text{النقد لدى البنك المركزي} + \text{النقد في الصندوق} + \text{أرصدة سائلة أخرى} \\ \text{الودائع وما في حكمها} \dots\dots (12)$$

ب- نسبة الاحتياطي القانوني (Legal Reserves Ratio)

وتمثل قدرة الأرصدة الموجودة في البنك المركزي على الوفاء لالتزامات المالية المترتبة بذمة المصرف في الاستحقاق المتفق عليه ، وتمثل هذه الارصدة حجم الاحتياطات القانونية

المفروضة على الودائع والتي يمكن ان تدعم موقف المصرف المالي لتأدية التزاماته في الظروف غير الاعتيادية للمودعين بشكل خاص وتحسب هذه النسبة وفقاً للمعادلة الآتية :

نسبة الاحتياطي القانوني = النقد لدى البنك المركزي \ الودائع وما في حكمها (13)

(الحسيني والدوري، 2000:97)

ج- نسبة السيولة القانونية (Legal Liquidity Ratio)

وهي من النسب المطلوب توفرها لدى المصرف للقانون ، وهي تتراوح ما بين (30-35%) كحد أدنى في الانظمة الاقتصادية المختلفة ، وتعرض هذه النسبة للمتابعة والكشف المتواصل من قبل البنك المركزي (احيانا أربع مرات في الشهر الواحد).

وتستخرج هذه النسبة وفقاً للمعادلة الآتية :

نسبة السيولة القانونية = النقد في الصندوق + الرصيد النقدي لدى البنك المركزي + الاستثمارات + أوراق تجارية مخصومة \ الودائع وما في حكمها (14)

(العلاق، 2001:122).

د- نسبة التوظيف (Investment Ratio)

تمثل هذه النسبة العلاقة بين القروض والتسليفات التي يمنحها المصرف التجاري بحكم طبيعة عمله إلى إجمالي الودائع ، وتشير هذه النسبة الى مدى استعمال المصرف للودائع وذلك لتلبية حاجات الزبائن والمؤسسات من القروض والتسليفات وتستخرج وفقاً للمعادلة الآتية :

نسبة التوظيف = القروض والتسليفات \ إجمالي الودائع (15)

(الدوري وعداي، 1991:202)

المبحث الثالث

دور بعض المتغيرات المالية في الاستقرار المصرفي

اولا: دور السياسة المالية في تحقيق سلامة القطاع المصرفي

توجد العديد من الأسباب التي تفسر اهتمام المسؤولين عن السياسة المالية بسلامة وكفاءة القطاع المصرفي، ومن أهمها: (الفولي، 1999:220)

1- في حالة ما إذا كانت المصارف مضطرة للعمل في مناخ يسوده عدم اليقين ، أو إذا كانت هناك تغييرات متكررة ومتناقضة في السياسة المالية و غيرها من السياسات الاقتصادية ، فإن احتمال فشل بعض المصارف يزيد لا محالة، فارتفاع معدلات التضخم وتقلبها يقدم مؤشرات سوقية خاصة، ويعرض المصارف للخطر ويتسبب في سوء توزيع الموارد وعدم التوقع الصحيح بربحية المصارف مما يؤدي إلى خسارة بعض المصارف (افلاسها).

2- يؤثر القطاع المصرفي على توزيع الموارد ، فالاضطرار إلى إعادة تمويل القروض التي فاتت مواعيد استحقاقها يؤدي إلى تقييد إمكانية الإقراض لمقترضين جدد. إن توجيه الإستثمار والإقتراض بصورة إجبارية الى نشاطات وقطاعات على أسس غير سوقية تؤدي دائما الى تخصيص غير كفاء للموارد مما يؤثر سلبيا على درجة الإعسار في المصارف (Owen Evans et al,2000:12).

3- إن تراكم المتأخرات في الإقتصاد يعكس صعوبات في خدمة الدين من قبل الحكومة والقطاع الخاص ، وهذا يؤثر مباشرة على درجة السيولة والإعسار المالي في المؤسسات المالية.(Owen Evans et al ,2000:12).

4- كما أن التجاوزات الشديدة للمتغيرات الاقتصادية فيما يتعلق بأسعار الصرف على سبيل المثال قد تؤدي إلى زيادة العبء المالي للقطاع وبالتالي تزيد معها مخاطر التعثر في سداد المصارف للقروض بسبب ارتفاع قيمة القروض بالعملات المختلفة (الصعبة) اتجاه العملة المحلية بسبب اختلاف ما بين فترة الاقتراض وفترة استهلاك القرض .

5- آثار الإنتقال بالعدوى بسبب الترابط بين النظم المالية في البلدان المختلفة من خلال التدفقات المالية وأسواق رأس المال والتجارة الخارجية فإن انتقال الأزمات المالية عبر الحدود يصبح متوقعا . فعندما يعاني أحد البلدان من أزمة مالية تظهر على شكل إنخفاض حاد في قيمة العملة

في إن البلدان الأخرى الشريكة لها في التجارة تعاني من الأزمة بانتقالها إليها من خلال التجارة بسبب تراجع تنافسية هذه البلدان مقارنة مع البلد الذي انخفضت قيمة عملته بشكل حاد. ويزداد أثر العدوى كلما زادت درجة التشابك في النظام المصرفي ، ويعد الهروب الجماعي للودائع (أسلوب القطيع) من أكثر مظاهر العدوى التي تصيب النظام المصرفي. (العميد، بلا:11)

ثانياً: تطور العلاقة بين السياسة المالية والاستقرار المصرفي

ان حالات الذعر المصرفي التي تحدث لدى الجمهور اتجاه المصارف هو السبب الذي يقف وراء الازمات المصرفية في بداية القرن التاسع عشر والسنوات التي سبقت هذا القرن قبل ان تعمل السلطات النقدية كملجأ اخير للإقراض، الا انه مع منتصف القرن التاسع عشر انتقلت الازمات المصرفية من مسؤولية الاسواق وحدها فأخذت تتلقى المساعدات من قبل البنك المركزي من اجل تجاوز تلك الازمات إذ كانت اخر حالة للذعر المصرفي في فرنسا عام 1882 و في ألمانيا عام 1873 اما في الولايات المتحدة الامريكية فقد استغرق الامر حتى عام 1933 مع ظهور اشكال متعددة للضمانات الحكومية للمصارف خلال فترة الكساد العظيم حيث بدأت الحكومات بشراء الموجودات المتعثرة و ضخ رأس المال للمصارف التي لا تستطيع الايفاء بالتزاماتها للزبون، ومع هذا التوسع بأدوات السياسة المالية خلال هذه الفترة و التي اجيز لها الاقتراض من اجل تحقيق اهدافها في الاقتصاد إذ ان الاستمرار في الاقتراض بصفة اجبارية او اختيارية قد يقود الى ازمات مصرفية عندما تتجاوز الديون السيادية النسب المقررة للاستدامة المالية أي عدم قدرة الحكومات على تسديد التزاماتها تجاه المصارف، و يمكن ان تكون الازمات المصرفية سبباً في الازمات المالية للحكومات عندما تقوم الحكومات بدعم المصارف المتعثرة وضخ رأس المال في المصارف التي تعاني من مستويات متدنية من الاستقرار المصرفي حتى يصل الدين السيادي الى مستويات كبيرة (Bordo & Meissner, 2016: 12-13).

ولابد من الإشارة الى أن الاقتصاد العراقي يتسم بالانفتاح الشديد على العالم الخارجي ، كما تسيطر عليه الصيغة الأحادية ، إذ يعتمد على منتج واحد بشدة وهو تصدير النفط الذي يشكل نسبة عالية من الناتج والصادرات ، لذا فإن أي تقلبات لهذا القطاع ستعكس على أداء الاقتصاد الكلي وبالتالي أداء القطاع المصرفي . ومن المعلوم بأن الأزمة في الدول التي تعتمد بشدة على صادرات المواد الأولية تختلف عن الدول الصناعية ، فالمشكلات التي تواجه المصارف والقطاع المالي تكون مسبقة بتدهور معدلات التبادل وانخفاض أسعار الصادرات من السلع الأولية والذي لا يؤثر فقط في معدل ربحية بعض الصناعات الكبيرة ولكنه يخفض إيرادات الحكومة

ويضعف الطلب المحلي ويهدد ربحية كل المشروعات ، لذا فإن دور مؤشر معدل التبادل الدولي يجعل من السهل التنبؤ بالمشكلات المالية والمصرفية .(العميد، بلا: 12-13)

ركز العديد من المؤلفين على أصول الأزمات المصرفية. اذ وجدوا عادةً أن الأزمات تميل إلى الظهور عندما تكون بيئة الاقتصاد الكلي ضعيفة ، لا سيما عندما يكون النمو منخفضاً ويكون التضخم ومعدلات الفائدة مرتفعة. وركز آخرون بدلاً من ذلك على عواقب هذه الأزمات ، واتخذوا من التحليل خطوة أخرى إلى الأمام ودرس حالات الركود الناجمة عن تقلصات الائتمان ، وتلك المرتبطة بانخفاض أسعار المنازل ، وحلقات انخفاض أسعار الأسهم. تظهر نتائجهم أن التفاعل بين متغيرات الاقتصاد الكلي والمتغيرات المالية يمكن أن يلعب دوراً رئيساً في تحديد شدة حالات الركود. على وجه التحديد ، وجدوا أدلة على أن فترات الركود المرتبطة بأزمة الائتمان وانهيارات أسعار المنازل تميل إلى أن تكون أعمق وأطول من فترات الركود الأخرى. يشكل تحليل استجابات السياسات لهذه الأزمات مجالاً آخر من مجالات الاهتمام للباحثين. قامت بعض الدراسات بتحليل نوع سياسات الاحتواء والحل التي تهدف إلى استقرار القطاع المصرفي خلال الأزمات المالية. قام آخرون بتقييم استجابة سياسة الاقتصاد الكلي. وجد صندوق النقد الدولي (2009) أن السياسة النقدية والمالية تميل إلى أن تكون معاكسة للدورة الاقتصادية خلال فترات الركود وانكماش الائتمان وانخفاض أسعار الموجودات. في هذه الأحداث ، تبدو السياسة المالية أكثر ملاءمة ، مما يوحي بمالية أكثر عدوانية لمواجهة التقلبات الدورية (Baldacci et al,2009: 6).

ثالثاً: دور متغيرات السياسة المالية في الاستقرار المصرفي

تعد السياسة المالية من السياسات الاقتصادية المهمة التي لها دور أساسي في تعزيز التنمية الاقتصادية والتأثير على النشاط الاقتصادي والمصرفي وذلك لما تمتلكه هذه السياسة من أدوات وعناصر ومدى قدرتها على إدارة تلك العناصر من حيث كيفية الحصول على الإيرادات وتقدير الموارد الممكنة للحصول على هذه الإيرادات وكذلك تقدير حجم النفقات اللازمة لضمان تحقيق الاستقرار الاقتصادي وبالتالي الاستقرار في النشاط المصرفي لكونه جزءاً لا يتجزأ من النشاط الاقتصادي وكذلك قدرة السياسة المالية على الموازنة بين الإيرادات المتحصلة وطريقة إنفاقها على أوجه الإنفاق. اكتسبت المصارف دوراً كبيراً ومهماً وريادياً من خلال عملها وسيطاً مالياً وقدراتها على تعبئة المدخرات الموجودة لدى المجتمع وتوجيهها نحو الأنشطة الاقتصادية المختلفة (الاستثمارات، التسهيلات المصرفية النقدية منها والتعهدية، وغيرها من الأنشطة

المصرفية) مما يمكنها من التأثير في اقتصاديات الدول ولاسيما الدول النامية ودعم وتطوير اقتصاد تلك الدول. تأثر القطاع المصرفي بمراحل التطور والحداثة ومنها أحداث أدوات مصرفية جديدة وخدمات متطورة، كما أن استقرار النظام المصرفي مرتبط بحركة المؤشرات المالية في المصارف والمؤسسات المالية الأخرى ومن تلك المؤشرات (الموجودات ، الودائع، القروض، الاستثمارات، نسب الربحية ونسبة السيولة) من حيث معدلات نموها او تذبذبها. إن مساندة ودعم السياسة المالية للمصارف يتطلب تفعيل دور هذه المصارف بتوفير البيئة الاقتصادية المناسبة والصالحة لممارسة مختلف أنشطتها بشكل فعال تماشياً مع الظروف السائدة للبلد والحفاظ على استقرار مؤشراتنا وضمن تخطيها للظروف الاستثنائية أو الطارئة ، أن متغيرات السياسة المالية تؤثر في مؤشرات أداء المصارف عن طريق التأثير في السياسة الاقراضية والسياسة الانفاقية والسياسة الضريبية إذ تؤثر على حجم الدخل القومي مما يؤدي الى تشجيع الاستثمار وزيادة الاستهلاك وبالتالي زيادة الطلب مما ينعكس ايجابيا على أداء المصارف و تحقيق الاستقرار المصرفي (الغانمي،2020:253-254).

1- دور الإيرادات العامة في الاستقرار المصرفي

لكي تقوم الدولة بالإنفاق العام لا بد لها من أن توفر الموارد اللازمة لتمويل ذلك الإنفاق وتعد تلك الموارد دخولا للدولة وتسمى بالإيرادات العامة. قد يختلف نوع الإيرادات بحسب المصدر والشكل ويمكن تمييز ذلك عن طريق عنصر الإلزام في الحصول عليها، قد تكون الإيرادات اقتصادية أو سيادية أو ائتمانية (دراوسي،2005:175). فالاقتصادية هي إيرادات أملاك الدولة (الدومين) ويعرف بأنه جميع الممتلكات العائدة للدولة سواء كانت دوميماً عاماً ويقصد به الأموال التي تمتلكها الدولة وتخضع للقانون العام مثل الطرق والجسور والموانئ ... الخ، أم دوميماً خاص ويقصد به الأموال التي تملكها الدولة ملكية خاصة وتخضع لأحكام القانون الخاص وتعد إيرادات للدولة ومن أنواعه الدومين العقاري والزراعي والصناعي والتجاري والمالي ، أما الإيرادات السيادية فهي الإيرادات النفطية والضرائب والرسوم والائتمانية هي القروض العامة(الشمري،2016:75).

تمارس الإيرادات العامة تأثيراً مهماً في أداء المصارف بوصفها جزءاً لا يتجزأ من الوحدات الاقتصادية المكونة للاقتصاد ، فإذا كانت هناك حصيلة كافية من الإيرادات العامة بالكمية التي تغطي النفقات العامة بشكل مستقر سيعمل ذلك على تحقيق أداء جيد للمصارف التجارية ، وإثر البيئة المستقرة سوف تحقق الاستقرار الاقتصادي وأيضاً سوف توفر قدرة مالية كافية للحكومة

التي سوف توجه قسم من تلك الأموال إلى القطاع المصرفي مما يؤدي إلى زيادة موارد المصارف وبالتالي زيادة استثماراتها وتحقيق الأرباح و أن البيئة الاقتصادية المستقرة سوف توفر مناخاً استثمارياً مناسباً (عبد الباري، 2013:190).

ولكن عندما تستهدف السياسة المالية زيادة إيرادات الدولة عن طريق فرض الضرائب أو الاقتراض من القطاع المصرفي أو غير المصرفي وزيادة الرسوم وغيرها من الأدوات التي تستخدمها الدولة للحصول على إيرادات عامة ، فإن الإجراءات المتخذة سوف تؤثر على الاستقرار المصرفي أو المالي بشكل عام من خلال تأثيرها على بيئة الاقتصاد الكلي ومن ثم على معدلات النمو الاقتصادي، مثلاً في حال فرض الدولة ضرائب تصاعدية عالية بغية الحصول على الإيرادات العامة فإن تأثير الضرائب على دخول الأفراد والمشاريع تأثير مباشر من حيث انخفاض حجم هذه الدخول والتي كان سيوجه أغلبها نحو المصارف على شكل إيداعات مصرفية مما يؤثر على حجم فائض الدخول لهؤلاء الأفراد والشركات والمشاريع والمتمثلة بانخفاض ارصدهم النقدية وانعكاسها على انخفاض حجم إيداعاتهم بل قد يؤدي إلى سحب ما موجود من تلك الودائع لدى المصارف لمواجهة الالتزامات الضريبية وغير الضريبية المترتبة على أعمالهم مما يؤدي إلى انخفاض حجم الموجودات النقدية لدى المصارف وبالتالي انخفاض قدرة تلك المصارف من حيث منح الائتمان المصرفي أو التوسع فيه، كذلك زيادة الضرائب تؤدي إلى إفلاس الشركات و انخفاض كفاءتها و انخفاض دخلها و المنافسة فيما بينها و بالنتيجة تباطؤ نمو الاقتصاد أي نمو الناتج المحلي الإجمالي و هذا ما يؤدي إلى انخفاض الاستقرار المصرفي بسبب الخسائر التي تعرضت لها الشركات و انعكاسها على المصارف، والعكس في حال خفضت الدولة حجم الضرائب أو قدمت إعفاءات ضريبية إذا تخلق بيئة مناسبة للعمل و الاستثمار و زيادة الانتاج مما يؤدي زيادة معدلات نمو الناتج المحلي مما يقود إلى وضع أفضل للاستقرار المصرفي بسبب زيادة التعامل مع المصارف و زيادة قدرة المتعاملين مع المصارف على تسديد التزاماتهم تجاهها (Bikas et al,2014:202).

2- دور النفقات العامة في الاستقرار المصرفي

النفقات العامة وهي مبالغ نقدية تدفع من قبل الخزنة العامة بعد إقرارها من قبل السلطة التشريعية ويقوم بإنفاقها شخص عام من أجل توفير السلع والخدمات العامة وتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية (علي و السبهاني، 2013:97) وتهدف النفقات العامة إلى إشباع الحاجات العامة لتحقيق النفع العام حيث تقوم الدولة بعملية الإنفاق لتلبية متطلبات الحاجات العامة ومنها الصحة والتعليم والأمن والإعمار وغيرها، بينما النفقات التي تهدف إلى إشباع حاجات خاصة لا تدخل ضمن إطار النفقات العامة وذلك يعود إلى مبدأ العدالة والمساواة بين أفراد المجتمع ككل طالما هم يتحملون نفس الأعباء والتكاليف في دفع الضرائب فلا بد من أن يتساوى في المنافع من النفقات العامة (محمود و محمود، 2017:187). إن تأثير النفقات العامة على حجم النشاط الاقتصادي والاجتماعي يعتمد على طرق تمويل تلك النفقات، فإذا تم تمويلها من خلال الاقتراض من الأفراد يكون أثرها على زيادة الدخل بالمقدار الذي يعتبر إنفاق المبالغ بأنه سيحتفظ بها الأفراد دون الإنفاق على الاستهلاك أو الاستثمار، وتؤدي طريقة التمويل هذه إلى زيادة الطلب الفعال شريطة ألا تلجأ إليها الدولة على نطاق واسع لأن ذلك سوف يؤدي إلى قيام الأفراد بتخفيض إنفاقهم على الاستهلاك والاستثمار (غدير، 2010:16).

وعندما تقوم الدولة بزيادة حجم نفقاتها فإن هذا الاجراء بشكل عام يؤدي لزيادة حجم دخول الأفراد من خلال قيام الدولة بالإنفاق الجاري المتمثل بزيادة رواتب موظفين او زيادة الإنفاق على المشاريع الاستثمارية الجديدة او القائم منها مما يؤدي لزيادة الدخل القومي ، أو تقديم الدعم المالي لنوع معين من الاستثمارات الاقتصادية الذي يسهم بتكوين رؤوس الأموال مما يزيد من حجم الأرصدة النقدية لدى الأفراد والمشاريع وبالتالي زيادة حجم الادخارات، إذ أن تأثير النفقات العامة على الادخار هو تأثير مباشر أي أن زيادة النفقات تؤدي لزيادة الدخول بشكل عام ، وبما أن الأفراد عند زيادة دخولهم يميلون للادخار لذلك تكون العلاقة طردية بين زيادة النفقات العامة والادخار، وكل هذا سوف يسهم بزيادة حجم الودائع لدى المصارف نتيجة قيام الأفراد بإيداع جزء من دخولهم نتيجة لازديادها على اثر زيادة النفقات ، وكذلك تقديم الدعم للمشاريع الاستثمارية المتمثلة بمشاريع البنى التحتية مما يزيد من انتاج هذه المشاريع ويزيد من ارباحها وبالتالي يتم ايداع أغلب تلك الأرباح في المصارف ما يزيد من حجم الأرصدة النقدية لدى تلك المصارف (كنعان، 2009:210-211)، إن القيام بعملية الإنفاق العام بالاتجاه الصحيح يتطلب المقدرة المالية الكافية وتوفير المتطلبات الأساسية اللازمة لتحقيق نشاط اقتصادي متميز وهذا سوف ينعكس على تحقيق الأداء المطلوب في الوحدات الاقتصادية بشكل عام والقطاع المصرفي

بشكل خاص. والعكس يحصل في حال قيام الدولة بخفض حجم النفقات العامة اذ تقل الدخل والارصدة النقدية في المجتمع وتقل الودائع وتقل الأرصدة النقدية لدى المصارف قد يترتب عليه تقليص النشاطات الاقتصادية (الغزي،1975:346-347). فعندما تكون هنالك صعوبات ومعوقات تواجه عملية الإنفاق الحكومي بالمقدار والاتجاه الصحيحين إذ يؤدي ذلك إلى تدهور السياسات الاقتصادية ومتغيراتها بشكل عام وهذا سينعكس على اداء المصارف بوصفها جزءاً من النظام الاقتصادي العام (مزان،2010:88).

تؤثر السياسة المالية على سيولة وربحية المصارف وتجنب مخاطر سعر الصرف من خلال زيادة نفقاتها اذ أن زيادة عرض النقود بشكل مفاجئ شرط ان يكون غير معنن لدى السلطات النقدية فان هذا سوف يؤدي إلى زيادة عرض النقود ومن ثم زيادة الطلب وزيادة الانتاج والتوظيف بدون حدوث تضخم في المدة القصيرة الأجل ، واذ حصل خلل أو ارتفاع في التضخم فيمكن السيطرة عليه في ضوء السياسات المالية. وهذا قد يؤدي في نفس الوقت نمو حجم الودائع لدى المصارف التجارية في المدى القصير مع الحفاظ على قوتها الشرائية للعملة النقدية في المدى القصير ما يؤدي إلى الاستقرار المالي والمصرفي وجني ارباح عالية ، ولكن في المدى الطويل اذا استمر نظام الصدمات النقدية فان ذلك يؤدي إلى ظهور التضخم بشكل كبير ما ينعكس على الوضع الاقتصادي للبلد بشكل عام من استثمار وبطالة وعدم استقرار في معدل الاسعار (الربيعي،2005:11).

ومن النفقات العامة التي تتكبدها الحكومات في دعم القطاع المصرفي للصمود في وجه الازمات المالية والاقتصادية هي تكاليف مالية مباشرة واخرى غير مباشرة ضمن اجراءات السياسة المالية في دعم الاستقرار المصرفي، اذ تتمثل التكاليف المالية المباشرة في (ضخ رأس المال او شراء الموجودات المتعثرة، الاعانات.. الخ) وهذه التدخلات تؤدي إلى ارتفاع الدين العام وتسمى هذه التكاليف المالية بالتكاليف الاجمالية نظرا لان السياسة المالية قد تستطيع الحصول عليها بعد التعافي من الازمة و بيع الموجودات المالية (Tagkalakis,2013:8)، أما التكاليف المالية غير المباشرة التي تتحمل عبئها السياسة المالية اذ تتمثل تلك التكاليف، بالأثر الذي تتركه الازمة في النشاط الاقتصادي محدثة في الاقتصاد انخفاض للإيرادات الحكومية و ارتفاع الدين العام نتيجة لتدهور الوضع الاقتصادي و ارتفاع الإنفاق الحكومي من اجل تقليل و موازنة اثر الازمة في الاقتصاد، اما في حالة الاستقرار المصرفي فان ذلك سيكون له دور في تمويل الاقتصاد و من ثم توسيع القاعدة الانتاجية و تعظيم الإيرادات الحكومية (Tagkalakis,2013:9).

3- دور الدين العام الداخلي في الاستقرار المصرفي

تظهر علاقة الدين الداخلي بالاستقرار المصرفي من خلال قيام الدولة باتباع سياسة مالية توسعية ، والتي ينجم عنها زيادة في حجم العجز المالي الحكومي ، مما يترتب عليه تراكم في حجم الديون الحكومية (عبد اللطيف، 2012:3)، وعندما تقوم الدولة بتمويل العجز من خلال الاقتراض الداخلي وقد تزيد من توسعها في الاقتراض وسيؤثر ذلك سلبا على اداء النشاط الاقتصادي بشكل عام (من خلال التأثير على حجم السيولة المحلية وسعر الفائدة عندما تقترض الحكومة في فترة التضخم النقدي اي ببيعها للسندات الحكومية على القطاع المصرفي والجمهور) وعلى أداء السياسة النقدية والمتمثلة بالبنك المركزي بشكل خاص (المطيري والاسدي، 2016:105). وبذلك أن السياسة المالية قد تسبب انخفاض السيولة المحلية وبالتالي انخفاض حجم الطلب الكلي أي خفض الإنفاق الاستهلاكي. وبما أن الحكومة غالبا ما تنتهج سياسة مالية توسعية بهدف رفع مستوى النشاط الاقتصادي، إذ أن هذه السياسية تتطلب معرفة مصادر الحكومة الإيرادية لتمويل الزيادة في الإنفاق العام . وهذا يعني أن الإنفاق الحكومي محدد بمصادر الإيرادات التي يمكن أن تحصل عليها في مدة زمنية محددة. و تلجأ الحكومة الى تمويل العجز في الموازنة عندما يكون الإنفاق الحكومي اكبر من الضرائب والإيرادات العامة الأخرى لذا يمول العجز عن طريق الاقتراض من الجهاز المصرفي والمستثمرين من خلال طرح السندات الحكومية فإذا اقتضت الحكومة عن طريق الأسواق المالية من خلال بيع السندات الحكومية إلى الأفراد أو المصارف التجارية فلن يكون هناك تغيير في صافي عرض النقود، فإن عملية بيع السندات تؤدي إلى أن يكون هناك انخفاض في عرض النقود . ولكن الأمر يختلف إذا ما مولت الحكومة هذا العجز عن طريق بيع سنداتها للبنك المركزي إذ ستكون هناك زيادة في عرض النقود فإذا اشترى البنك المركزي تلك السندات وفي الوقت نفسه أنفقت الحكومة عائداتها فإن عرض النقود سوف يزداد . (الدعمي، 2017:27) وسنبين اثر كل مصدر على حدة:-

(أ)- الاقتراض من البنك المركزي

أن درجة استقلال البنك المركزي هي ما يحدد موقف الحكومة من حيث الاقتراض منه من عدم الاقتراض ، ويظهر تأثير الاقتراض من البنك المركزي على دخول الأفراد اذ تزداد نتيجة قيام الحكومة بزيادة نفقاتها الممولة من تلك القروض ، وبالتالي يولد لدى الافراد نقود عالية القوة ما يؤدي الى زيادة ودائعهم لدى المصارف التجارية وتزداد بذلك احتياطات تلك المصارف مما يسمح لها بالتوسع وارتفاع قدرتها على منح الائتمان المصرفي على اثر ذلك ، وكذلك الحال عند

التمويل بالإصدار النقدي الجديد (طبع النقود) الذي يؤدي بشكل مباشر لزيادة عرض النقد فهو لا يختلف عن التمويل من البنك المركزي الذي لا يترتب عليه نقل القوة الشرائية من جهة الى جهة اخرى ، ذلك لأنه مجرد قيود دفترية بين مؤسستين حكوميتين وكلا الوسيلتين اعلاه تعمل على زيادة السيولة لدى الجمهور وزيادة سيولة المصارف التجارية مما يوفر للمصارف القدرة على التوسع في نطاق منح الائتمان (سجل، 1978:74).

وغالبا ما تتم عملية إصدار الأوراق المالية الحكومية عندما يكون هناك عجز حكومي حيث يهدف البنك المركزي إلى بيع الأوراق المالية إلى سحب السيولة النقدية وبالتالي خفض المعروض النقدي مما يزيد من كلفة التمويل و انخفاض الطلب على المنتجات مما يقلل من إرباح المصارف.

(ب)- الاقتراض من المصارف التجارية (السيد علي والعيسى، 2004:386).

كون تأثير هذا النوع من الاقتراض او التمويل مختلف باختلاف الحالات التي تمر بها هذه المصارف والتي يمكن اجمالها بالحالتين الآتيتين :

الحالة الأولى: عندما تتوفر لدى المصارف التجارية احتياطات نقدية فائضة تستطيع معها أن تواجه طلب الحكومة على الأموال الموجودة بحوزة تلك المصارف دون ان تضطر هذه المصارف الى تخفيض حجم الائتمان المقدم للقطاع الخاص ، ففي هذه الحالة لن يتأثر الائتمان المصرفي سلبا بل على العكس قد يزداد حجم الائتمان لزيادة احتياطات المصارف التجارية نتيجة لقيام الحكومة بإنفاق تلك القروض (طاقة و العزاوي، 2006:159)، مما يزيد من حجم الدخول لدى المجتمع سواء لدخل الأفراد أو المؤسسات والشركات لتأثرهم بشكل وحجم ذلك الانفاق ، ما زاد من عرض النقد وزاد على اثره حجم الودائع المصرفية الأساسية في عملية منح الائتمان .

الحالة الثانية: عندما لا تتوفر لدى المصارف التجارية فوائض نقدية لتمويل طلب الحكومة على الأموال لتغطية عجز الموازنة ، فعندئذ يمكن أن تلبي طلب الحكومة بإحدى الطريقتين او كلاهما (1) قيام البنك المركزي من اجل ان يؤثر في احتياطات المصارف التجارية بزيادة حجم تلك الاحتياطات باستخدام ادوات السياسة النقدية مثل تخفيض متطلبات الاحتياطي القانوني لتلك المصارف لزيادة سيولتها النقدية ، او قيام البنك المركزي بشراء السندات الحكومية في السوق

المفتوحة وفي كلا الأمرين تزداد الاحتياطات الفائضة في المصارف التجارية مما يؤدي لزيادة قدرة تلك المصارف على التوسع بمنح الائتمان .

(2) قد تقوم المصارف التجارية عند تقدم الحكومة لطلب اموال الاقتراض منها بتقليص حجم الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص (افراد او مشاريع وذلك لان حجم الاموال المعدة للإقراض زاد بشكل اكبر من حجم الأموال المعروضة من قبل هذه المصارف ، وهنا يكون تأثير الائتمان بشكل سلبي في هذا الاجراء مما يؤدي الى نشوء ظاهرة المزاحمة المالية ، أي مزاحمة القطاع العام (الدولة) للقطاع الخاص على القروض المقدمة من المصارف التجارية ، وبهذا سوف تزداد كلفة الائتمان وسيخفض حجمه المقدم للقطاع الخاص .

(ج)- الاقتراض من القطاع الخاص غير المصرفي (الاقتراض من الجمهور)

يتم تمويل العجز الحاصل في الموازنة عن طريق الاقتراض من القطاع غير المصرفي وذلك من خلال الخزينة العامة ، اذ يتم بيع السندات الحكومية و طرحها إلى القطاع غير المصرفي والمتمثل بالأفراد ومؤسسات الاعمال والمشاريع الاستثمارية وشركات التأمين ، وغيرها من المؤسسات، وذلك لتمويل زيادة حجم النفقات الحكومية المتزايدة ، وتتأثر المصارف سلبا من حيث انخفاض حجم الائتمان الممنوح من قبل المصارف التجارية عندما يقوم الأفراد بشراء تلك السندات الحكومية في حال عدم توفر فوائض نقدية لديهم لشراء تلك السندات ولاسيما اذا كان هذا الاقتراض اجباريا مما قد يلجأ هؤلاء الأفراد لسحب ودائعهم من المصارف حيث تقلل احتياطات المصارف وتقل قدرتها على التوسع او منح الائتمان لمختلف الشرائح المتقدمة لطلبه (الجبوري،2015:172-173) ، لكن عندما يستلم الافراد مدفوعات جديدة من قبل الحكومة والتي تمثل دخول اضافية لهم سوف تزداد احتياطات المصارف بنفس مقدار الودائع المسحوبة من قبل الأفراد سابقا أي أن تأثير هذا النوع من الاقتراض لتمويل العجز على الائتمان الممنوح للقطاع الخاص هو امر صعب التكهن به ، لأنه يعتمد على مقدار الايداعات الجديدة لدى المصارف التجارية والاحتياطات النقدية التي ستحصل عليها تلك المصارف على اثر ذلك (السيد علي و العيسى،2004:386).

ومما تقدم نلخص بالقول بأن زيادة الاحتفاظ بالقروض الحكومية من قبل المؤسسات المصرفية تعد واحدة من أهم المخاطر التي تتركها السياسة المالية على القطاع المصرفي وزيادة انعكاسها على حالة عدم الاستقرار المصرفي، ويصبح هذا الأثر الأكثر احتمالية في تهديد الاستقرار المصرفي مع زيادة القروض الحكومية في محفظة الاستثمار لدى المؤسسات المالية

ولاسيما اذا تجاوزت القروض الحكومية سقف اموال المصارف أي الحد الذي تعتمد المصارف عليه في منح الائتمان بشكل عام ، ومن أهم الأسباب التي تدفع المؤسسات المالية في البلدان النامية للاستثمار في القروض الحكومية هو انه لا يوجد بديل اخر من الادوات المالية امامها للاستثمار فيه بسبب تخلف الاسواق المالية وكذلك سياسات البنك المركزي من اجل تمويل الحكومات، وبالتالي فان الخسائر التي تتعرض لها المصارف من جراء الاحتفاظ بالقروض الحكومية تتمثل في ارتفاع سعر الفائدة بسبب تقلبات السوق على السندات الحكومية (العلاقة العكسية) سوف يخفض من قيمتها و من ثم قد تضطر المصارف الى بيعها بسعرها المنخفض من اجل الالتزام امام مطلوباتها، او قد لا تستطيع الحكومات تسديد ديونها و بالتالي تؤثر سلبا على الاستقرار المصرفي. (Ješić,2013:122)

الفصل الثالث

تحليل وقياس أثر بعض المتغيرات المالية في الاستقرار المصرفي في العراق للمدة (2010-2018)

المبحث الاول/ تحليل بعض المتغيرات المالية في العراق للمدة (2010-2018)

المبحث الثاني/ تحليل مؤشرات الاستقرار المصرفي في العراق للمدة (2010-2018)

المبحث الثالث/ قياس اثر بعض المتغيرات المالية في مؤشرات الاستقرار المصرفي العراقي
للمدة (2010-2018)

المبحث الاول

تحليل بعض المتغيرات المالية في العراق للمدة (2010-2018)

تلعب السياسة المالية دوراً حيوياً في تسهيل أو تعقيد مهمة توسيع الوساطة المالية بين وحدات الفائض (القطاع العائلي) ووحدات العجز (قطاع الأعمال)، وبعبارة أخرى بمدى نجاحها في تعبئة المدخرات لتمويل النشاط الإنتاجي وزيادة حجم الاستثمارات وزيادة كفاءة عملية تخصيص الموارد للدفع بعملية التنمية، من خلال ما تستخدمه من أدوات وأساليب في تمويل العجز في الموازنة العامة وما تتركه من آثار على أداء القطاع المصرفي (الشرع، 2010:2).

شهدت الفترة ما بعد عام 2003 صدور القانون الجديد للبنك المركزي العراقي المرقم 56 لسنة 2004 الذي كرس إستقلالية البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية، وكان من أبرز ملامح تلك الاستقلالية قرار البنك المتعلق بالتوقف عن طبع النقود لتمويل العجز في الموازنة العامة، لذا لجأت الحكومة إلى إستخدام الأسلوب البديل وهو التمويل بالدين والأداة الائتمانية المستخدمة في ذلك هي إصدار السندات أو إذونات الخزينة وبيعها إلى المصارف التجارية وسوق الأوراق المالية لتوفير التمويل، ومن مزايا هذه السياسة أنها لا تؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم لأنها لا تؤدي إلى الزيادة في معدلات نمو عرض النقد من النقود عالية القوة، وهي تعمل فقط على نقل القوة الشرائية من الجمهور إلى الحكومة، ألا أن زيادة الاستدانة باستخدام أسلوب المزداد و كما يحصل حالياً أدى إلى رفع معدلات الفائدة الحقيقية في القطاع المصرفي، خصوصاً بعد أن تحرر هذا السعر من إجراءات الكبح المالي بعد قيام البنك المركزي في عام 2004 بتعويم أسعار الفائدة على الإيداع والإقراض ومنح المصارف التجارية حرية تحديد أسعار الفائدة، غير أن لجوء الحكومة بشكل متزايد إلى التمويل بالدين قد أدى إلى زيادة الضغط على الاستثمار الخاص وهو ما يعرف (بالإزاحة خارجاً) وقد أدى ذلك الاتجاه إلى رفع أسعار الفائدة وزيادة تكلفة الاقتراض وسيقود في النهاية إلى عزوف القطاع الخاص عن الاستدانة من المصارف التجارية، فدخلت الحكومة بوصفها منافساً للقطاع الخاص على الموارد المالية المتاحة، قد رفع من مستوى الطلب الكلي على القروض وأدى إلى إرتفاع أسعار الفائدة الحقيقية، وسيؤدي ذلك إلى تخفيض مشتريات المستهلكين وخاصة من السلع المعمرة والسلع الأخرى التي تتطلب الاقتراض من المصارف ولاسيما السلع الحساسة لأسعار الفائدة كالسيارات والعقارات، كما سترتفع تكلفة الفرص البديلة للمشاريع الاستثمارية مما يجبر قطاع الأعمال على تأجيل الإنفاق على تلك المشاريع (الربيعي، 2008:2).

اولا : تحليل الايرادات العامة في العراق للمدة (2010-2018)

يمكن ملاحظة التطور في حجم الايرادات العامة خلال المدة (2010-2018) بالاستعانة بالبيانات من الجدول (1) اذ نلاحظ بان حجم الايرادات العامة قد شهد ارتفاعا في عام 2010 مقارنة بعام 2009 * ليسجل رصيماً قدره (69521117) مليون دينار وبمعدل نمو (25.9%)، نتيجة لارتفاع الايرادات النفطية في ضوء ارتفاع اسعار النفط الخام حيث بلغ معدل سعر برمبل النفط (75.6) دولار في عام 2010 (التقرير الاقتصادي السنوي، 2010:35) اذ ادى هذا الارتفاع الى زيادة الايرادات النفطية لتصل الى (60131401) مليون دينار وبمعدل نمو (23%) مقارنة في العام السابق، وبلغت نسبة الايرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي (42.8%) لعام 2010.

جدول (1)

الايرادات العامة ومعدل نموها ونسبتها الى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في العراق للمدة (2010-2018) (مليون دينار)

السنوات	الايرادات العامة	معدل نمو الايرادات العامة %	GDP الاسعار الجارية	نسبة الايرادات العامة الى الاسعار الجارية GDP %
	(1)	(2)	(3)	(4)
2010	69,521,117	25.9	162,064,566	42.8
2011	99,998,776	43.8	217,327,107	46
2012	119,466,403	19.5	254,225,491	47
2013	113,767,395	-4.8	273,587,529	41.6
2014	105,386,623	-7.4	266,332,655	39.6
2015	66,470,252	-36.9	194,680,972	34.1
2016	54,409,270	-18.1	196,924,142	27.6
2017	77,335,955	42.1	221,665,710	34.9
2018	106,569,834	37.8	268,918,874	39.6

المصادر : - العمود (1) :- العمود(1) / البنك المركزي العراقي المديرية العامة للإحصاء والابحاث النشرات الاحصائية للأعوام (2010-2018)، *الايرادات العامة لعام 2009 بلغت (55,209,353)

- العمود (3) لبنك المركزي العراقي ، البيانات الاقتصادية والإحصائية ، القطاع الحقيقي قسم الناتج المحلي الإجمالي، منشور على موقع البنك المركزي www.cbiraq.org علما ان GDP لعام 2009 كان (130643200).
- العمود (2 و 4) من احتساب الباحث.

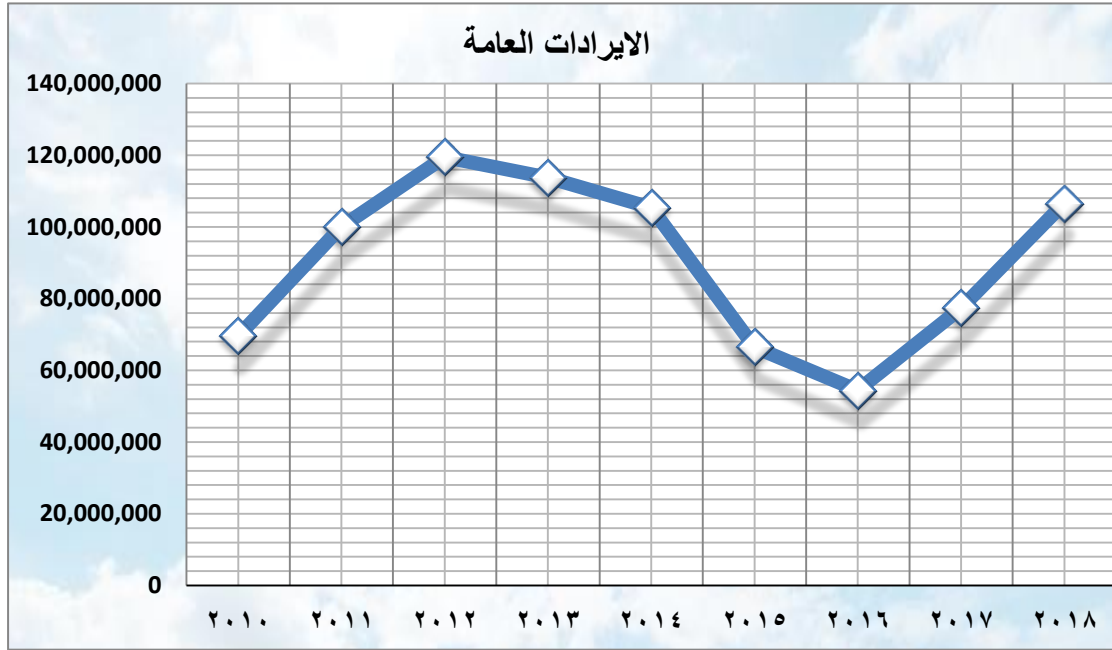
وواصلت الإيرادات بعد ذلك ارتفاعاً في معدلاتها لعامي 2011 و 2012 إذا بلغت عام 2011 مقدار (99998776) مليون دينار واستمرت بالارتفاع لتسجل (119466403) مليون دينار عام 2012 وبمعدلي نمو (43.8% و 19.5%) على التوالي، نتيجة لزيادة الإيرادات النفطية حيث بلغ معدل سعر برميل النفط (103 و 107) دولار لعامي 2011 و 2012 على التوالي بعد أن كان (75) دولار للبرميل عام 2010 (التقرير الاقتصادي السنوي، 2012:42) ، كما ارتفعت نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي لتبلغ (46%، 47%) في عام 2011 و 2012 على التوالي بعد أن سجلت (42.8%) في عام 2010.

أما خلال الأعوام التالية فنلاحظ بان الإيرادات قد انخفضت إذ بلغت مقدار (113767395)، 105386623، 66470252، 54409270) مليون دينار للأعوام 2013 و 2014 و 2015 و 2016 على التوالي، بسبب انخفاض الإيرادات النفطية والثروات المعدنية والتي بلغت في عام 2014 (97072410) مقارنة (105677542) مليون دينار لعام 2013، وفي عام 2016 بلغت (44,267,063) مليون دينار مقارنة بالعام السابق إذ سجلت (51,312,621) مليون دينار كما موضح في الجدول (2)، كما كان لتراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية تداعيات كبيرة على الموازنة العامة وهذا ما أسهم في زيادة نسبة العجز فيها بسبب الاعتماد الشبه الكامل على إيرادات النفط، إلى جانب التحديات الأخرى المتمثلة بتردي الأوضاع وعلى مختلف الأصعدة في البلد وبالأخص الوضع الأمني الذي شهد تدميراً وتخريباً للعديد من منشآت وخطوط النفط وتوقف عدة مصافٍ عن العمل وخصوصاً من تقع في المحافظات الشمالية نتيجة لتخريبها وسلبها من قبل المجاميع الإرهابية التي وجدت في تلك المحافظات مما انعكس على انخفاض تصدير النفط (البنك المركزي العراقي، 2014:10)، فضلاً عن الفساد المالي والإداري الذي أثر بشكل مباشر على موازنة الدولة بشكل عام ، إذ سجلت الإيرادات العامة معدلات نمو سالبة بلغت (-4.8% ، -7.4% ، -36.9% ، -18.1%) للسنوات 2013 و 2014 و 2015 و 2016 على التوالي وكذلك انخفاض نسبة الإيرادات إلى الناتج المحلي لذات الأعوام لتبلغ (41.6%، 39.6%، 34.1%، 27.6%) على التوالي نتيجة لتأثرها بالأسباب التي سبق ذكرها.

ثم عاودت الإيرادات العامة للارتفاع في الأعوام الأخيرة لمدة البحث إذا سجلت ارتفاعاً خلال عام 2017 بنسبة (42.1%) عن العام السابق لتسجل (77335955) مليون دينار عام 2017 مقابل (54409270) مليون دينار عام 2016 فيما بلغت نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (34.9%) ، وفي عام 2018 سجلت الإيرادات العامة ارتفاعاً بنسبة (37.8%) لتبلغ (106569834) مليون دينار مقابل (77335955) مليون دينار لعام 2017

مشكلة بذلك ما نسبته (39.6%) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية وكما في الجدول (1). نتيجة لتحسن أسعار النفط الذي انعكس على ارتفاع الإيرادات النفطية التي سجلت (95619820) مليار دينار لعام 2018 مقابل (65071929) في عام 2017 والتي استحوذت على النسبة الأكبر من إجمالي الإيرادات.

والشكل (1) يبين اتجاهات الإيرادات العامة في العراق للمدة (2010-2018)



الشكل (1)

اتجاهات الإيرادات العامة في العراق للمدة (2010-2018)

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (1)

جدول رقم (2)

مكونات الإيرادات العامة ومعدل نموها ونسبة مساهمتها الى الإيرادات العامة في العراق للمدة (2010-2018) (مليون دينار)

السنوات	الإيرادات النفطية والثروات المعدنية	معدل النمو %	نسبة المساهمة %	الإيرادات الضريبية	معدل النمو %	نسبة المساهمة %	الإيرادات الأخرى	معدل النمو %	نسبة المساهمة %	الإيرادات العامة
	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)	(8)	(9)	(10)
2010	60131401	23	86.5	1532438	-54	2.2	7857278	161.6	11.3	69,521,117
2011	94476305	57.1	94.5	1783593	16.3	1.8	3738878	-52.4	3.7	99,998,776
2012	110308784	16.8	92.3	2633357	47.6	2.2	6524262	74.5	5.5	119,466,403
2013	105677542	-4.2	92.9	2876856	9.2	2.5	5212997	-20.1	4.6	113,767,395
2014	97,072,410	-8.1	92.1	1885127	-34.4	1.8	6429086	23.3	6.1	105,386,623
2015	51,312,621	-47.1	77.2	2015010	6.9	3	13142621	104.4	19.8	66,470,252
2016	44,267,063	-13.7	81.3	3861896	91.7	7.1	6,280,311	-52.2	11.5	54,409,270
2017	65,071,929	47	84.1	6298272	63	8.1	5,965,754	-5	7.7	77,335,955
2018	95,619,820	46.9	89.7	5686211	-9.7	5.3	5,263,803	-11.8	4.9	106,569,834

المصدر: العمود (1) \ السنوات (2010-2012) وزارة المالية، الحسابات الختامية، الإيرادات النفطية من الموازنة العامة للسنوات (2010-2012) منشورة على الموقع www.mof.gov.iq/pages/ar/FinalAccounting.aspx، علماً ان الإيرادات النفطية لعام 2009 بلغت 48871708، سنة (2013) تقرير الاقتصاد العراقي 2018 منشورة على الموقع www.makingpolicies.org/ar/posts/economy.arabic.php

السنوات (2014-2018) البنك المركزي العراقي المديرية العامة للإحصاء والابحاث النشرات الاحصائية للأعوام (2014-2018)

- العمود (4 و 10) \ البنك المركزي العراقي المديرية العامة للإحصاء والابحاث النشرات الاحصائية للأعوام (2010-2018)، علماً ان الإيرادات الضريبية والإيرادات الأخرى لعام 2009 قد بلغت (3,334,809) و(3002836) على التوالي.
- العمود (2 و 3 و 5 و 6 و 7 و 8 و 9) \ من احتساب الباحث.

ويمكن ملاحظة تأثير الإيرادات الضريبية والإيرادات الأخرى من خلال الجدول (2)، الذي يوضح معدلات الإيراد الضريبي والإيرادات النفطية والإيرادات الأخرى للمدة (2010-2018) إذ تبين بان الإيرادات الضريبية تشكل نسبة منخفضة جداً لا تتعدى (8%) مقارنة بالإيرادات النفطية التي تسهم الإيرادات النفطية نسبة 77 إلى 94.5% من مجموعها الكلي. إذ ارتفعت الإيرادات الضريبية خلال عام 2011 لتبلغ (1783593) مليون دينار مقارنة بعام 2010 والتي

سجلت فيه (1532438) مليون دينار وواصلت الارتفاع اذ بلغت (2633357) و (2876856) مليون دينار خلال عامي 2012 و 2013 ، اما الايرادات النفطية فقد ارتفعت في عام 2012 لتبلغ (110308784) مليون دينار وذلك بسبب أسعار النفط اذ بلغ معدل سعر برميل النفط خلال عام 2012 مقدار (107) دولار بعد أن كان (103) دولار عام 2011 (التقرير الاقتصادي السنوي، 2012:42) مما أثر على ارتفاع حجم الإيرادات بشكل عام عن العام السابق ومعدل نمو (19.5%). في حين بلغت الإيرادات الأخرى (6524262 و 5212997) مليون دينار خلال عامي 2012 و 2013 على التوالي ، اما في عام 2014 فقد انخفضت جميع الإيرادات بشكل عام ، حيث انخفضت عوائد الصادرات النفطية نتيجة للانخفاض السريع لأسعار النفط العالمية اضافة الى الظروف التي شهدتها الاقتصاد العراقي خلال هذه الأعوام ، وبما أن اعتماد البلد على الإيرادات المتحققة من صادرات النفط الخام وعدم تنوع مصادر الإيراد مما أثر على نمو حجم الإيرادات خلال عام 2014 مقارنة بالعام السابق، وقد انخفضت الإيرادات الضريبية لتستقر عند (1885127) مليون دينار خلال العام ذاته اضافة الى انخفاض الإيرادات النفطية لتصل إلى (97,072,410) مليون دينار نتيجة الانخفاض سعر البرميل النفط الخام من (105) دولار شهر كانون الثاني عام 2014 إلى (71) دولار في شهر كانون الأول ، وذلك حسب نشرة وزارة النفط العراقية ، وقد شكلت إيرادات النفط والثروة المعدنية نسبة (92.1%) من إجمالي الإيرادات خلال عام 2014 في حين شكلت الإيرادات الضريبية نسبة (1.8%) والإيرادات الأخرى نسبة (6.1%) من إجمالي الإيرادات العامة.

فيما أشرت باقي مكونات الإيرادات العامة باستثناء (الإيرادات النفطية) ارتفاعا ملحوظا لعام 2015 إذ بلغت الضرائب (2015010) مليون دينار وبنسبة مساهمة (3%) من مجمل الإيرادات العامة لتستمر بالارتفاع إلى (6298272) مليون دينار لعام 2017 وكانت نسبة مساهمتها الأعلى التي وصلت (8.1%) بعد نسبة مساهمة الإيرادات النفطية، الا انها انخفضت عام 2018 لتسجل (56866211) مليون دينار وبنسبة مساهمة بلغت (5.3%) بسبب تخفيض الضرائب على دخول الموظفين ، فيما سجلت الإيرادات الأخرى عام 2015 (13142621) مليون دينار وبنسبة مساهمة (19.8%) من إجمالي الإيرادات العامة إلا أنها انخفضت عام 2017 مسجلة (5,965,754) مليون دينار وبنسبة (7.7%)، واستمرت بالانخفاض في عام 2018 وبنسبة مساهمة بلغت (4.9%) .

ثانياً: تحليل النفقات العامة في العراق للمدة (2010-2018)

يمكن ملاحظة التطورات الحاصلة في حجم النفقات العامة للسنوات الأولى في مدة البحث من خلال الجدول (3) الذي يوضح الزيادة الحاصلة في النفقات العامة إذ بلغ حجم النفقات العامة مقدار (64,351,984) مليون دينار عام 2010 واستمرت بالزيادة لتبلغ مقدار (69,639,523) مليون دينار عام 2011 محققة بذلك معدل نمو سنوي قدره (8.2%) ثم واصلت الارتفاع لعام 2012 إذ بلغ حجم النفقات العامة مقدار (90,374,783) وبمعدل نمو (29.8) وهو أعلى معدل نمولها خلال مدة البحث وعلى اثر هذا ازدادت النفقات الجارية والنفقات الاستثمارية نتيجة للتحسن الحاصل في الصادرات والعوائد النفطية التي يعتمد عليها لتمويل تلك النفقات إذ شكلت النفقات الجارية نسبة (97%، 80.4%، 77%) من مجموع النفقات العامة خلال الاعوام 2010 و 2011 و 2012 على التوالي، وشكلت النفقات الاستثمارية للاعوام ذاتها نسبة (3%، 19.6%، 23%) من مجموع النفقات العامة على التوالي، في حين سجلت النفقات العامة أعلى حجم في عام 2013 إذا بلغت (106,873,027) مليون دينار وبمعدل نمو (18.3%) وترجع الاسباب في زيادة الإنفاق الحكومي في هذا العام إلى ارتفاع الإنفاق على قوات الجيش والشرطة لغرض الاستقرار الأمني وكذلك الإنفاق على البنى التحتية والتعليم والصحة وكذلك استيعاب الأيدي العاملة العاطلة عن العمل لامتناس البطالة، بالاستناد إلى الجدول (4) بلغت زيادة النفقات الجارية لعام 2013 نسبة (3.7%) عن العام السابق في حين ازدادت النفقات الاستثمارية لذات العام بنسبة (66.9) وهي أعلى نسبة لزيادة للنفقات الاستثمارية خلال مدة البحث.

وعلى الرغم من هذه الزيادة إلا أن نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة (2010-2018) تذبذبت بين الارتفاع والانخفاض إذا شكلت نسبة (39.7%) عام 2010 وهي أعلى نسبة خلال مدة البحث ثم انخفضت لعام 2011 لتسجل نسبة (32.1%) وعادت للارتفاع خلال عامي 2012 و 2013 لتسجل نسبة (35.5%، 39.1%) على التوالي وكما مبين في الجدول (3) الآتي:

جدول (3)

النفقات العامة ومعدل نموها ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية
في العراق للمدة (2010-2018) (مليون دينار)

السنوات	النفقات العامة (1)	معدل نمو النفقات العامة % (2)	GDP بالاسعار الجارية (3)	نسبة النفقات العامة الى GDP % (4)
2010	64,351,984	22.4	162,064,566	39.7
2011	69,639,523	8.2	217,327,107	32.1
2012	90,374,783	29.8	254,225,491	35.5
2013	106,873,027	18.3	273,587,529	39.1
2014	83,556,226	-21.8	266,332,655	31.4
2015	70,397,515	-15.7	194,680,972	36.2
2016	67,067,437	-4.7	196,924,142	34.1
2017	75,490,115	12.6	221,665,710	34.1
2018	80,873,189	7.1	268,918,874	30.1

المصادر:- العمود(1) / البنك المركزي العراقي المديرية العامة للإحصاء والابحاث النشرات الاحصائية للأعوام (2010-2018)، حجم النفقات العامة لعام 2009 هو (52,567,025).

- العمود (3) / البنك المركزي العراقي ، البيانات الاقتصادية والإحصائية ، القطاع الحقيقي/ قسم الناتج المحلي الإجمالي، منشور على موقع البنك المركزي www.cbiraq.org
- العمود (2 و4) / من احتساب الباحث .

ثم انخفضت النفقات العامة بعد ذلك تدريجيا للسنوات الثلاث اللاحقة، اذا سجلت النفقات العامة وبشقيها الجارية والاستثمارية لعام 2014 انخفاضا كبيرا اذ بلغت النفقات العامة (83,556,226) مليون دينار وبمعدل نمو سالب قدره (-21.8%) بواقع (58625459) مليون دينار للنفقات الجارية و (24930767) مليون دينار للنفقات الاستثمارية إذ شكلا نسبة (70.2)، 29.8 (%) على التوالي من مجموع النفقات العامة ، وان هذا الانخفاض في النفقات العامة هو بسبب انخفاض النفقات الجارية المتأثرة بعدم اقرار الموازنة خلال عام 2014 مما حدا بوزارة المالية لتقييد التصرف بنسبة (1-12) من المصاريف الفعلية الجارية.(البنك المركزي العراقي، 2014:70)، وكذلك انخفاض نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي لتبلغ (31.4%) مقارنة ب(39.1%) في عام 2013

وهكذا استمرت النفقات بالانخفاض لتستقر في عام 2015 عند(70,397,515) مليون دينار كما في الجدول (3)، وبمعدل نمو سالب (-15.7%) وبلغت نسبة النفقات الى الناتج المحلي عام 2015 مقدار (36.2%)، وان انخفاض النفقات العامة خلال عامي 2014 و 2015 وتسجيلهما

لمعدلات نمو سالبة يعود الى الأوضاع الصعبة التي شهدتها العراق وتآزمها خلال هذه الاعوام اضافة الى الأوضاع السياسية غير المستقرة والتي ما زالت مستمرة لحد الان واستمرار تردي الأوضاع الأمنية وازدياد العمليات العسكرية ضد الارهاب فضلا عن تفشي الفساد المالي بشكل كبير خلال هذه الاعوام مما ادى الى سلب الأموال واستنزافها بمشاريع واستثمارات بنيت على عقود وهمية كلفت الحكومة العراقية الكثير من الأموال، انعكست على الموازنة العراقية بتحقيقها عجزاً مالياً عام 2014 على الرغم من انخفاض الانفاق الا انه لم يتم تغطيته من قبل الإيرادات العامة خلال نفس العام بسبب ما تم ذكره اعلاه . واستمر انخفاض النفقات العامة حتى عام 2016 اذ سجلت إنخفاضا بنسبة (-4.7%) مقارنة بعام 2015 لتبلغ (67,067,437) مليون دينار وبنسبة (34.1%) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، وذلك نتيجة الإنخفاض الحاصل في النفقات العامة بشقيها (الجارية والاستثمارية) وبنسبة (-1.3%، -14.4%) لكل منهما على التوالي مقارنة بالعام 2015 إذ شكلا نسبة (76.3، 23.6%) على التوالي من مجموع النفقات العامة، كما مبين في الجدول (4) الآتي:

جدول (4)

الانفاق الجاري والانفاق الاستثماري ومعدل نموهم ونسبتهما إلى الانفاق العام في العراق للمدة (2010-2018) (مليون دينار)

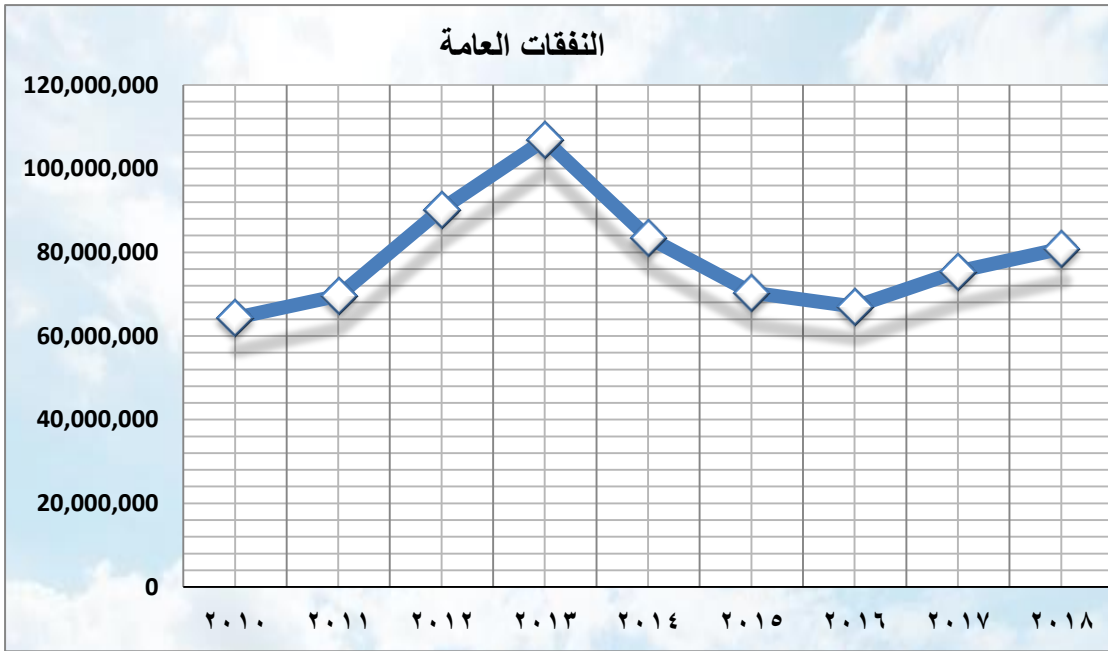
السنوات	النفقات العامة	النفقات الجارية	معدل النمو %	نسبة النفقات الجارية الى النفقات العامة %	النفقات الاستثمارية	معدل النمو %	نسبة النفقات الاستثمارية الى النفقات العامة %
(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)	(8)
2010	64,351,984	62404784	21.7	97	1947200	48.7	3
2011	69,639,523	56016524	10.2-	80.4	13622299	6	19.6
2012	90,374,783	69618966	24.3	77	20755817	52.4	23
2013	106,873,027	72225630	3.7	67.6	34647397	66.9	32.4
2014	83,556,226	58625459	18.8-	70.2	24930767	28-	29.8
2015	70,397,515	51832839	11.6-	73.6	18564676	25.5-	26.4
2016	67,067,437	51173428	1.3-	76.3	15894009	14.4-	23.6
2017	75,490,115	59025654	15.3	78.2	16464461	3.6	21.8
2018	80,873,189	67052856	13.6	82.9	13820333	16.1-	17.1

المصادر:- العمود (1) البنك المركزي العراقي المديرية العامة للإحصاء والابحاث النشرات الاحصائية للأعوام (2018-2019).

- العمود (2 و5) مؤشرات الانذار المبكر الربع الرابع للأعوام (2016 و 2018)، علما ان النفقات الجارية والنفقات الاستثمارية لعام 2009 بلغت (1309100, 51257925) على التوالي.
- العمود (3، 4، 6، 7) من احتساب الباحث.

ثم عادت النفقات العامة الارتفاع في العامين الاخيرين لمدة البحث، عام 2017 ارتفاعا بمعدل نمو (12.6%) عن العام السابق لتبلغ (75,490,115) مليون دينار مقابل (67,067,437) مليون دينار لعام 2016 وبنسبة (34.1%) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، وذلك نتيجة للارتفاع الحاصل في النفقات العامة بشقيها الجارية والاستثمارية وبنسبة (15.3%، 3.6%) على التوالي مقارنة بعام 2016 حيث شكلا نسبة (78.2%)، وبنسبة (21.8%) على التوالي من مجموع النفقات العامة ، وكما ورد في الجدول (4) . واختتمت النفقات العامة ارتفاعها في العام الاخير لمدة البحث اذ سجلت نموا بنسبة (7.1%) لتبلغ (80,873,189) مليون دينار مقابل (75,490,115) مليون دينار عام 2017 مشكلا ما نسبته (30.1%) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية. ويعزى هذا الارتفاع الى نمو النفقات الجارية بنسبة (13.6%) فيما سجلت النفقات الاستثمارية انخفاضا بنسبة (-16.1%) إذ شكلا نسبة (82.9%، 17.1%) على التوالي من مجموع النفقات العامة.

و الشكل (2) يبين اتجاهات النفقات العامة في العراق للمدة (2010-2018)



الشكل (2)

اتجاهات النفقات العامة في العراق للمدة (2010-2018)

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (3)

ثالثاً : تحليل الدين الداخلي في العراق للمدة (2010-2018)

ان التوسع الكبير لدور الحكومة في النشاط الاقتصادي الذي رافقه نمو هائل في النفقات الحكومية ادى بشكل واضح لاتساع حجم العجز المالي في الموازنة لقصور الإيرادات العامة من تغطية النفقات العامة بحيث أصبحت الدولة تعتمد بشكل كبير على السياسة المالية بشكل عام وأدواتها المتمثلة بالإيرادات والنفقات والدين العام بشكل خاص في تحقيق الدعائم الأساسية لقيادة الإدارة الاقتصادية على اكمل وجه بما يحقق التنمية الاقتصادية المنشودة، وهذا ما يدفع الحكومة الى اللجوء الى المديونية الخارجية والداخلية لسد العجز في موازنتها العامة أو لتغطية الانفاق الواسع الذي يحدث تحت ظروف معينة او طارئة في بعض الأحيان (حمدان، 2013: 11)، وأن الحكومة العراقية تعتمد على الدين العام وبنسبة معينة لتغطية العجز المالي في الموازنة، اذ يتم تمويل اغلب الدين الداخلي من البنك المركزي العراقي بوصفه يمثل السلطة النقدية في البلد ولضعف التمويل من الاسواق المالية أو القطاع المصرفي في البلد والتي لاتزال تعاني الكثير من النقوصات مقارنة بالأسواق المالية والقطاعات المصرفية العالمية .

جدول (5)

الدين العام الداخلي في العراق ومعدل النمو ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في العراق للمدة (2010-2018) (مليون دينار)

السنوات	الدين العام الداخلي	معدل النمو %	GDP بالاسعار الجارية	نسبة الدين العام الداخلي الى GDP %
	(1)	(2)	(3)	(4)
2010	9,180,806	8.9	162,064,566	5.7
2011	7,446,859	-18.9	217,327,107	3.4
2012	6,547,519	-12.1	254,225,491	2.6
2013	4,255,594	-35	273,587,529	1.6
2014	9,520,019	123.7	266,332,655	3.6
2015	32,142,805	237.6	194,680,972	16.5
2016	47,362,251	47.3	196,924,142	24.1
2017	47,678,796	0.7	221,665,710	21.5
2018	41,822,918	-12.3	268,918,874	15.6

المصادر:- العמוד(1) البنك المركزي العراقي المديرية العامة للإحصاء والابحاث النشرات الاحصائية للاعوام (2010-2018)، علما ان الدين الداخلي لعام 2009 بلغ (8,434,049)

- العמוד (3) اعتمادا على جدول (1)
- العמוד (2 و 4) من احتساب الباحث.

المالية والبنك المركزي بشأن الدين المترتب على الوزارة لصالح البنك المركزي فقد قامت وزارة المالية خلال عام 2014 بتسديد ثلاثة اقساط بمبلغ (300) مليار دينار وتسديد الفائدة على مبلغ أصل الدين المتبقي البالغة (99) مليار دينار، فيما لم يتم تسديد القسط الرابع في 2014\12\31 وذلك بناء على طلب وزارة المالية بتأجيل السداد (البنك المركزي التقرير الاقتصادي، 2014: 74) .

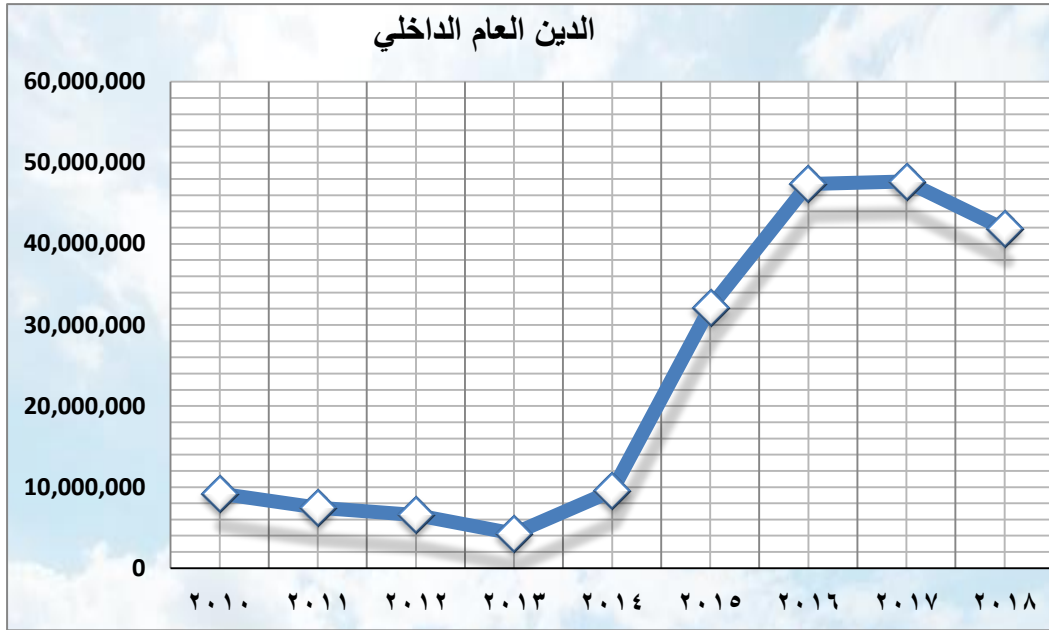
اذ أظهرت المؤشرات المالية العامة لعام 2015 ارتفاعا ملحوظا في رصيد الدين الداخلي، إذ بلغ رصيده (32,142,805) مليون دينار بنسبة نمو بلغت (237.6%) وهي اعلى نسبة خلال مدة البحث، فيما شكل ما نسبته (16.5%) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية مقابل (9,520,019) مليون دينار بنسبة (3.6%) من الناتج المحلي بالأسعار الجارية نهاية عام 2014، ويعود سبب ذلك الارتفاع الكبير في رصيد الدين العام الداخلي الى الأحداث التي يواجهها البلد المتمثلة في الصراع المسلح مع تنظيم داعش، والهبوط الحاد في أسعار النفط الذي تسبب بانخفاض الإيرادات العامة خلال هذا العام وبشكل كبير مقارنة بالعام السابق مما فرضت تحديات واجهت الموازنة العامة دفعت بالحكومة المتمثلة بوزارة المالية إلى اللجوء للاقتراض الداخلي لتمويل ذلك العجز(البنك المركزي التقرير الاقتصادي، 2015: 76) ، إذ عملت على إصدار سندات وطنية وسندات التسليم الأجل بالدولار التي تم العمل بها خلال هذا العام والبالغة مقدار (14525) مليون دينار اضافة الى منح المؤسسات المالية قروض بقيمة (10461057) مليون دينار مقابل انخفاض الديون التي بزمة وزارة المالية مقارنة بالعام السابق اذ بلغت هذه الديون عام 2015 مقدار (2355519) مليون دينار. وقد بلغت حوالات الخزينة لدى المصارف التجارية خلال نفس العام مقدار (19311704) مليون دينار وكما موضح في الملحق (2)، كما قامت وزارة المالية إلى العمل على تمويل موازنة الدولة من خلال تشغيل (50%) من احتياطي المصارف التجارية المودعة لدى البنك المركزي.

سجل الدين العام الداخلي ارتفاعاً نهاية عام 2016 بمقدار (15.2) مليون دينار ليبلغ (47362251) مليون دينار مقابل (32142805) مليون دينار عام 2015، مشكلا نسبة (24.1%) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، ونتيجة للعجز المسجل في عام 2016 ازدادت الحاجة لمتابعة تطورات الدين ومؤشرات استدامته ، إذ ترتبط استدامة الدين بالقدرة على تدويره، وللبنك المركزي دور كبير في ضمان تدوير الدين الحكومي الداخلي عبر تيسير السيولة واستخدام المزيد من أدوات الدين، إذ قام البنك بشراء حوالات الخزينة أو السندات العائدة إلى الحكومة من السوق الثانوية، فضلا على الاستمرار بتشغيل (50%) من احتياطي المصارف

التجارية المودعة لدى هذا البنك والملحق (2) يوضح مكونات الدين العام الداخلي(البنك المركزي التقرير الاقتصادي،2016:61) اذ شهدت مكونات الدين العام الداخلي ارتفاعا ملحوظا بجميع اصنافها لعام 2016 باستثناء الدين على وزارة المالية الذي لم يشهد تغيرا عن العام السابق وبقي عند رصيد (2,355,519) مليون دينار في حين شهدت كل من حوالات الخزينة لدى المصارف التجارية و السندات الوطنية وسندات التسليم ارتفاعا كبيرا لعام 2016 اذ بلغت (32,763,554) و(1,696,945) مليون دينار على التوالي مقابل (19,311,704) و(14,525) مليون دينار على التوالي للعام السابق، وشهدت قروض المؤسسات المالية ارتفاعا طفيفا لتبلغ (10,546,233) مليون دينار مقابل(10,461,057) لعام2015، وكما موضح في الملحق (2).

وكان اخر ارتفاع للدين العام الداخلي خلال المدة (2014-2018) هو في عام 2017 ليسجل ارتفاعا طفيفا بنسبة (0.7 %) وهي نسبه منخفضة جدا مقارنة بسنوات السابقة للمدة ذاتها اذ بلغ حجم الدين العام الداخلي لهذا العام (47,678,796) مليون دينار وبنسبة مساهمة من الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية (21.5%)، قبل ان يعود الدين العام الداخلي لينخفض في عام 2018 بنسبة (-12.3%) اذ بلغ حجم الدين العام الداخلي (41,822,918) مليون دينار وشكلت نسبة مساهمته من الناتج المحلي الاجمالي (15.6%) وكما مبين في الجدول (5)، وذلك بسبب انخفاض مكونات الدين العام الداخلي اذ شهدت تذبذب بجميع اصنافها لعامي 2017 و2018 باستثناء قروض المؤسسات المالية والتي لم تسجل اي تغير لعام 2017 عن العام السابق اذ بقيت عند رصيد (10,546,233) مليون دينار لكنها انخفضت في عام 2018 لتبلغ (9501043) مليون دينار في حين سجل الدين على وزارة المالية انخفاضا لعامي 2017 و2018 اذ بلغ (2,155,519) و(1955519) مليون دينار على التوالي وكذلك انخفضت حوالات الخزينة لدى المصارف التجارية لتبلغ (32,294,624) و(28413167) مليون دينار لعام2017 و2018 على التوالي في حين ارتفعت السندات الوطنية وسندات التسليم لعام 2017 لتبلغ (2,682,420) و هيه اعلى نسبة لها خلال هذه المدة ثم انخفضت بعد ذلك في عام 2018 اذا بلغت (1953189) مليون دينار.

والشكل (3) يبين اتجاهات الدين العام الداخلي في العراق للمدة (2018-2010)



الشكل (3)

اتجاهات الدين العام الداخلي في العراق للمدة (2018-2010) (مليون دينار)

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (5)

المبحث الثاني

تحليل مؤشرات الاستقرار المصرفي في العراق للمدة (2010-2018)

اختلفت البنوك المركزية في العديد من الدول في استخدام مؤشرات محددة في قياس استقرار وقوة القطاع المصرفي، بالإضافة الى تباين الباحثين في اختيار مجموعة محددة من المؤشرات لغرض نفسه، وأن هذا الاختلاف يعود بالغالب الى طبيعة النظام المصرفي ومدى تطوره ومدى توفر البيانات، لذلك سيستفاد هذا المبحث من التجارب السابقة في اختيار مؤشرات الاستقرار المصرفي في العراق وبما يناسب طبيعة القطاع المصرفي فضلا عن توفر البيانات.

اولاً: تحليل كفاية رأس المال في القطاع المصرفي العراقي للمدة (2010-2018)

تقيس نسبة كفاية رأس المال مدى كفاية رأس المال المحتفظ به من قبل المصارف لمواجهة المخاطر التي قد يتعرض لها. يقصد بكفاية رأس المال احتفاظ المصارف برأس مال قادر على مواجهة الخسائر المحتملة من عمليات توظيف الأموال، ويجب أن يكون بالقدر المطلوب لغرض توفير الحماية للمودعين من ناحية وكذلك مهم للسلطات الرقابية من ناحية أخرى لتجنب إيقاف عمليات المصارف . وفقا لتلك الأهمية لمعدل نسب كفاية رأس المال في الحفاظ على المصارف من الافلاس و الاستمرار في عملياتها الاستثمارية فقد حددت المادة (16) من قانون المصارف العراقي المرقم (94) لعام 2004 الحد الأدنى لمعيار معدل نسبة كفاية رأس المال بنسبة (12%) للحد من مخاطر الائتمان المصرفي علما أن النسبة المحددة وفق معيار بازل (8%) و السبب وجود مخاطرة عالية في القطاع المصرفي العراقي.

يتم احتساب هذا المؤشر من خلال

مجموع رأس المال \مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر.

ومن خلال مراجعة الجدول (6) نلاحظ بأن نسبة كفاية رأس المال لدى المصارف شهدت نسباً متفاوتة بين ارتفاع و انخفاض طوال مدة البحث الا انها شهدت أعلى معدل ارتفاع لها في عام (2018) اذ حلت بالمرتبة الأولى خلال مدة البحث بعدل بمقدار (285%)، أما أقل نسبة من هذا المؤشر فكانت في عام (2011) بمقدار (89%) اذ انه كلما ارتفعت نسب كفاية رأس المال قلت احتمالية العسر المالي وترتفع تبعاً لذلك درجة ملائته المالية، والعكس صحيح، اما بقية

السنوات فكانت متذبذبة من سنة الى اخرى فترتفع تارة وتنخفض تارة اخرى، اذ بلغت نسبة كفاية رأس المال لعام 2010 (130%)، ومن الجدول (6) ايضا نلاحظ ان نسبة كفاية رأس المال قد انخفضت لعام 2011 بمعدل نمو سالب بلغ (-31.5%)، اذ سجلت ادنى معدل لها خلال مدة البحث بنسبة (89%)، ويعود سبب انخفاض نسبة كفاية رأس المال للمصارف الحكومية الى ضآلة رأس مال بعض المصارف وبشكل خاص مصرف الرافدين الى أقل من الحد الأدنى المقرر من قبل لجنة بازل والبالغ (12%) بسبب التشوه الواضح في ميزانيته والمتمثل بضآلة رأس ماله ووجود الديون الموروثة وخسائر الحرب وفروقات استبدال العملة العراقية القديمة بالعملة العراقية الجديدة عام 2004، وفروقات اعادة تقييم الموجودات والمطلوبات على عكس ارتفاع المصارف الخاصة التي تشهد ارتفاعاً في نسب كفاية رأس المال لديها وذلك لتحفظ الأخيرة على منح الائتمان من ناحية، وقيام المصارف برفع رؤوس أموالها تلبية منها لقرار البنك المركزي برفع رؤوس أموال المصارف لتصبح (250) مليار دينار في غضون ثلاث سنوات اضافة الى تحقيقها ارباحاً مما انعكس ايجابياً على نسبة كفاية رؤوس أموالها (البنك المركزي تقرير السلامة المالية، 2011: 36).

جدول (6)

نسبة كفاية رأس المال ومعدل نموها للقطاع المصرفي العراقي للمدة (2010-2018)

السنوات	نسبة كفاية رأس المال %	معدل النمو %
	(1)	(2)
2010	130	39.8
2011	89	-31.5
2012	138	55.1
2013	205	48.6
2014	122	-40.5
2015	105	-14
2016	128	22
2017	181	41.4
2018	285	57.5
الوسط الحسابي	153.7	
Max	285	57.5
Min	89	-40.5

المصدر: - العمود (1) البنك المركزي العراقي المديرية العامة للإحصاء والابحاث المنشرات الاحصائية للأعوام (2009-2018)، علماً ان نسبة كفاية رأس المال لعام 2009 كانت (93)

العمود (2) من احتساب الباحث.

ثم قفزت نسبة كفاية رأس المال لتسجل ارتفاعا كبيرا لعامي 2012 و 2013 اذا بلغت نسبة كفاية رأس المال للقطاع المصرفي (138%، 205%) على التوالي وبمعدل نمو بلغ (55.1%، 48.6%) على التوالي، ثم عاودت كفاية رأس المال لتسجل انخفاضا ملحوظا للأعوام اللاحقة اذا انخفضت بمعدل نمو سالب بلغ (-40.5%) في عام 2014 ، وبمعدل نمو سالب بلغ (-14%) في عام 2015 اذ بلغت نسبة كفاية رأس المال معدل (122%، 105%) لعامي 2014 و 2015 على التوالي وعلى الرغم من هذا الانخفاض الا انها لا تزال نسبة مرتفعة مقارنة بالنسبة التي حددها البنك المركزي والبالغة (12%) وكذلك ما اقرته لجنة بازل حداً أدنى لنسبة كفاية رأس المال وهي (8%).

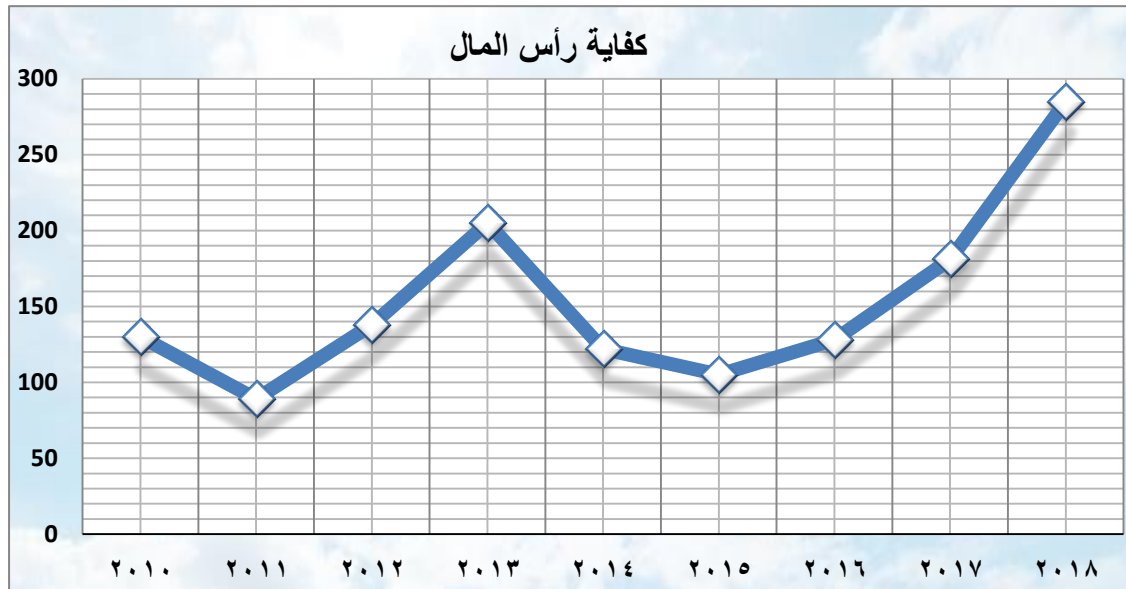
ثم عاودت نسبة كفاية رأس المال للقطاع المصرفي الارتفاع للسنوات الاخيرة من مدة البحث اذ بلغت (128%) في عام 2016 وهي نسبة مرتفعة تعكس قدرة وكفاءة القطاع المصرفي على مجابهة المخاطر والمشاكل غير المتوقعة التي قد يتعرض لها، وبمقارنة تلك النسبة إلى مثيلاتها في عام 2015 البالغة (105%) يتضح أنها ارتفعت بنسبة (22%). إذ يلحظ أن نسبة الكفاية تحسنت وارتفعت بسبب انخفاض الموجودات المرجحة بالمخاطر مصارف الحكومية داخل وخارج الميزانية، إذ بلغت (25.8) ترليون دينار، في المقابل فإن رأس المال لم يطرأ عليه أي تغيير لعدم زيادة المصارف لرأسمالها وعدم فتح أي مصرف حكومي جديد، وكذلك ارتفاع اجمالي رأس المال للمصارف الخاصة وذلك يعود لعاملين: الأول إن عدد المصارف الخاصة مرتفع، إذ يبلغ (56) مصرفاً أما العامل الثاني فهو ارتفاع رأس مال المصرف الخاص لاستجابته لتوجيهات البنك المركزي بزيادة رأس المال وكحد أدنى (250) مليار دينار (البنك المركزي الاستقرار المالي، 2016:30).

واستمرت نسبة كفاية رأس المال للقطاع المصرفي بالارتفاع لتصل الى (181%) في عام 2017 وبمقارنة تلك النسبة إلى مثيلاتها في عام 2016 البالغة (128%) يتضح أنها ارتفعت بنسبة (41.4%)، وحافظت المصارف على هذا المستوى المرتفع من الملاءة المالية نتيجة ارتفاع مكونات رأس المال والتي تكون أغلبها من الشريحة الأولى من رأس المال والمتكونة من رأس المال الأساسي، يعود ذلك إلى التزام المصارف بتعليمات البنك المركزي الى زيادة رأس المال الى (250) مليار دينار حداً أدنى فضلاً عن افتتاح (6) مصارف خاصة في عام 2017 و تكون نسب كفاية رأس مالها مرتفعة جداً قياساً بالمصارف العاملة القديمة العهد إذ يكون رأس مالها عالياً قياساً بالموجودات فترتفع نسبة الكفاية لديها(البنك المركزي الاستقرار المالي، 2017:30).

وسجلت نسبة كفاية رأس المال في العام الاخير من مدة البحث اعلى نسبة لها اذ بلغت (285%) وبأعلى معدل نمو ايضا بلغ(57.5%) وهي نسبة مرتفعة جدا مقارنة بالأعوام السابقة لهذه المدة ، و تعكس هذه النسبة قدرة وكفاءة القطاع المصرفي على مجابهة المخاطر والمشاكل غير المتوقعة التي قد يتعرض لها، وحافظت المصارف على هذا المستوى المرتفع من الملاءة المالية نتيجة مكونات رأس المال والتي تكون أغلبها من الشريحة الأولى من رأس المال والمتكونة من رأس المال الأساسي، وكذلك بسبب انخفاض الموجودات المرجحة بالمخاطر داخل وخارج الميزانية، في المقابل زيادة رأس مال المصارف الحكومية، بالإضافة الى افتتاح (3) مصارف خاصة في عام 2018 ، وهذه المصارف تكون نسب كفاية رأس مالها مرتفعة جدا قياسا بالمصارف العاملة القديمة العهد، إذ يكون رأس مالها عال قياسا بالموجودات المرجحة بالمخاطر فترتفع نسبة كفاية رأس المال لديها(البنك المركزي الاستقرار المالي، 2018:33-34).

ومن الجدول (6) نلاحظ ان الوسط الحسابي بلغ (153.7%) وهي نسبة مرتفعة مقارنة مع ما حدده البنك المركزي العراقي بنسبة (12%) وكذلك النسبة المحددة وفق معيار بازل (8%) مما تشير الى قدرة القطاع المصرفي على تجنب المخاطر، ذلك يؤثر ايجابا في الاستقرار المصرفي العراقي.

والشكل (4) يبين اتجاهات مؤشر كفاية رأس المال للقطاع المصرفي العراقي للمدة (2010-2018)



الشكل (4)

اتجاهات كفاية رأس المال للقطاع المصرفي العراقي للمدة (2018-2010)

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (6)

ثانياً: تحليل جودة الموجودات في القطاع المصرفي العراقي للمدة (2010-2018)

يتم احتساب مؤشر جودة الموجودات باستخدام المعادلة الآتية:

نسبة الديون المشكوك في تحصيلها \ اجمالي القروض والسلف.

(التقرير المالي، 2017: 29)

اذ توضح هذه النسبة حجم القروض التي لم يستطع المقترضون سدادها في تاريخ استحقاقها وذلك لعدم تمكنهم من ارجاع مبالغها بسبب عدم نجاح النشاط الذي يزاوئ فيه القرض من مصرف معين، وكلما ارتفعت هذه النسبة فان ذلك يدل على ارتفاع المخاطر الائتمانية الناتجة عن منح القروض والسلف ويعكس سياسة غير ناجحة للمصرف في منح القروض مما يؤثر في سمعة المصرف وبالعكس كلما انخفضت هذه النسبة فان ذلك يقلل من المخاطر الائتمانية والافضل انخفاض تلك النسبة لأنه يعكس سياسة ذات كفاءة للمصارف في منح القروض والسلف، مع الإشارة أن النسبة المعيارية المحددة من قبل البنك المركزي العراقي للديون المتعثرة الى اجمالي القروض و السلف لا تقل عن (2%) و لا تزيد عن (5%) .

جدول (7)

جودة الموجودات ومعدل نموها للقطاع المصرفي العراقي للمدة (2010-2018)

السنوات	جودة الموجودات % (1)	معدل النمو % (2)
2010	2.8	-52.5
2011	3.0	7.1
2012	2.2	-26.7
2013	8.1	268.2
2014	8.4	3.7
2015	10.16	21
2016	10.93	7.6
2017	14.2	28.1
2018	15.7	10.6
الوسط الحسابي	8.4	
Max	15.7	268.2
Min	2.2	-52.5

المصدر:- العمود (1) \ وزارة التخطيط، مديرية الحسابات القومية، مؤشرات الإنذار المبكر للربع الأول 2016 والربع الرابع 2018. علماً ان نسبة جودة الموجودات لعام 2009 هي (5.9)

- العمود (2) \ من احتساب الباحث.

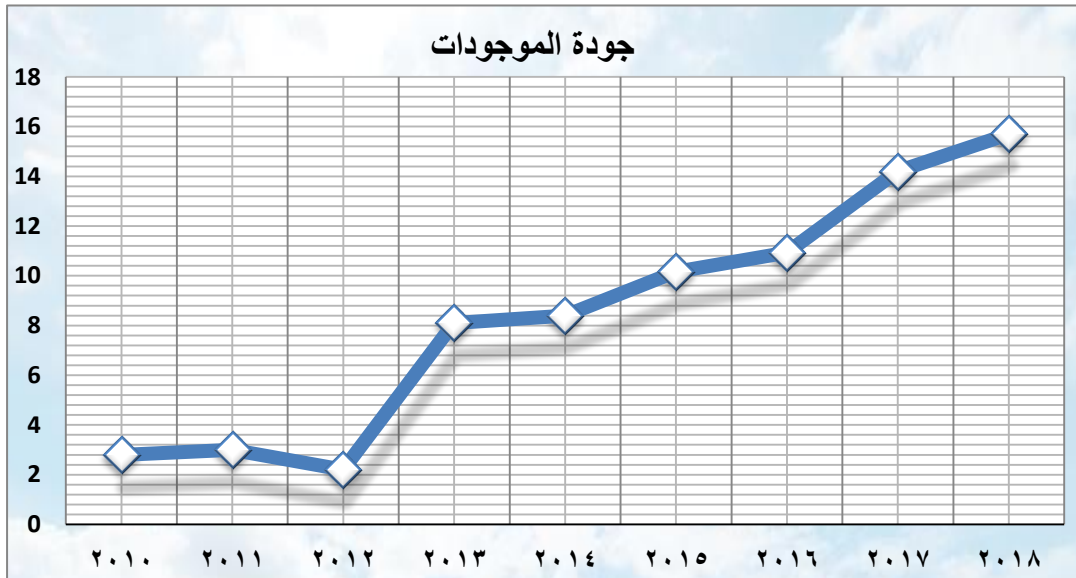
بالاستناد الى الجدول (7) نلاحظ بأن جودة الموجودات لسنة 2018 حلت بالمرتبة الأولى اذ سجلت أعلى نسبة لها من تلك النسب وهي بمقدار (15.7%) ، أما أقل نسبة من هذا المؤشر فكان في عام 2012 وهو بمقدار (2.2%) اذ ان اي ارتفاع في مؤشر جودة الموجودات هو نتيجة لارتفاع نسبة القروض المتعثرة إلى كل من اجمالي القروض والسلف ، والعكس صحيح، اما بقية السنوات فكانت متذبذبة من سنة إلى أخرى فترتفع تارة وتنخفض تارة اخرى. اذ نلاحظ أن نسبة الديون المتعثرة منخفضة بالنسبة للقروض الكلية لدى القطاع المصرفي في بداية عام 2010 وصولا الى عام 2012 إذ شهد هذا العام ادنى نسبة في الديون المتعثرة بالنسبة للقروض الكلية خلال مدة البحث ، اما بعد عام 2012 اخذت الديون المتعثرة بالزيادة مع تزايد سياسة المصارف في منح الائتمان، اذ ارتفعت جودة الموجودات لعام 2013 ارتفاعا ملحوظا بمعدل نمو بلغ (268.2 %) وهو اعلى معدل نمو لجودة الموجودات خلال مدة البحث اذ سجلت جودة الموجودات لهذا العام نسبة (8.1%)،.

واصلت جودة الموجودات الارتفاع للأعوام اللاحقة اذ سجلت جودة الموجودات للقطاع المصرفي نسبة (8.4% ، 10.16%) لعامي 2014 و 2015 على التوالي وبمعدل نمو بلغ (3.7%، 21%) على التوالي. إن ارتفاع نسبة الديون المتعثرة لدى غالبية المصارف يعود سببه إلى ضعف الوضع الأمني في العراق ، وانخفاض القدرة المالية للمقترضين ، وهبوط قيمة الضمانات ، وهجرة الكثير من المقترضين خارج العراق ، وهذا ما دعا المصارف إلى منح ائتمانات قليلة جدا وبعضها توقف عن منح الائتمان في السنوات الأخيرة ، والتوجه نحو الاستثمارات الآمنة وخاصة لدى البنك المركزي العراقي واعتمدت في تقديم المزيد من الائتمان الآمن بما فيها فتح الاعتمادات المستندية وإصدار خطابات الضمان لتمويل ودعم أنشطة التجارة الخارجية. ومن الجدير بالذكر ، قيام البنك المركزي العراقي بتخفيض أسعار الفائدة (Policy Rate) إلى (6%) منذ عام 2010 بوصفها أداة من أدوات السياسة النقدية لحث المصارف على التوجه إلى السوق ، فضلا عن قرارات البنك المركزي العراقي السابقة بإلغاء خطة الائتمان والسماح للمصارف بتقديم القروض المشتركة بهدف زيادة التعاون فيما بينها ، وعدم تجاوزها للنسب القانونية المحددة ، وتكثيف الرقابة على القروض الكبيرة الحجم ووضع التخصيصات المالية المناسبة لمواجهة مخاطر القروض الرديئة ، ومنح إجازة لشركة الكفالات المصرفية التي تقوم بضمان القروض المقدمة من المصارف الخاصة لغاية (250000) (مئتين وخمسين ألف دولار) أو ما يعادلها بالدينار العراقي (البنك المركزي تقرير الاستقرار المالي، 2015:18).

من ناحية أخرى، بلغت نسبة القروض غير العاملة إلى إجمالي القروض لدى القطاع المصرفي عام 2016 ما نسبته (10.93%) مرتفعة بنسبة (7.6%) عن عام 2015 والبالغة (10.16%)، وتستمر نسبة جودة الموجودات للقطاع المصرفي بالارتفاع إذ سجلت جودة الموجودات لعام 2017 نسبة (14.2%) وبمعدل نمو بلغ (28.1%) عن العام السابق، وهي نسبة مرتفعة جدا قياسا بالنسب المعيارية المحددة من قبل البنك المركزي العراقي بنسبة (5-2%)، إذ شهد عام 2018 أعلى نسبة لجودة الموجودات للقطاع المصرفي خلال مدة البحث إذ بلغت (15.7%) وبمعدل نمو بلغ (10.6%) عن العام السابق و تعد هذه النسبة عالية المخاطر مقارنة بالنسب المعيارية المحددة من قبل البنك المركزي العراقي بنسبة (2-5%)، وذلك يؤثر في الاستقرار المصرفي في العراق، إذ تعد جودة الموجودات احد المؤشرات الداخلة في احتسابه.

ومن الجدول (7) نلاحظ الوسط الحسابي لمؤشر جودة الموجودات للقطاع المصرفي العراقي للمدة (2010-2018) بلغ (8.4%) وتعد هذه النسبة عالية المخاطر مقارنة بالنسب المعيارية المحددة من قبل البنك المركزي العراقي بنسبة (2-5%) وذلك يؤثر سلبا في الاستقرار المصرفي العراقي.

و الشكل (5) يبين اتجاهات جودة الموجودات للقطاع المصرفي العراقي للمدة (2010-2018)



الشكل (5)

اتجاهات جودة الموجودات للقطاع المصرفي العراقي للمدة (2010-2018).

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (7)

ثالثاً: تحيل الربحية في القطاع المصرفي العراقي للمدة (2010-2018)

سوف يتم الاعتماد في هذا المؤشر على نسبتين لقياس ربحية القطاع المصرفي العراقي وهي نسبة العائد على الموجودات ونسبة العائد على حق الملكية وكالاتي:

(أ) معدل العائد على الموجودات:

يقيس هذا المؤشر مدى نجاح المصرف في استثمار موجوداته وقدرته على توجيهها نحو فرص استثمارية مربحة. وتبين هذه النسبة مقدار ما يحققه دينار واحد مستثمر في أصول المصرف من عوائد، وكلما ارتفعت هذه النسبة توضح ارتفاع كفاءة المصرف الاستثمارية والتشغيلية. علماً بان النسبة المعيارية للأرباح المحددة من قبل البنك المركزي العراقي (0.5%) (الزبيدي، 2015: 141). بالاستناد إلى الجدول (8) نلاحظ بأن معدل العائد على الموجودات في عام 2010 شهد ادنى نسبة خلال مدة البحث بلغت (0.21%) و هذا يعكس سياسة استثمارية منخفضة الكفاءة ولاسيما انها انخفضت دون مستوى النسبة المحددة من قبل البنك المركزي العراقي، ثم اتخذت مسار متزايد اذ بلغت نسبة معدل العائد على الموجودات (0.59%) في عام 2011 وبمعدل نمو بلغ (181%) وهو اعلى معدل نمو خلال مدة البحث، واستمرت هذه النسبة بالارتفاع الى ان بلغت (0.83%) عام 2012 وهي نسبة مرتفعة جدا نسبة الى الاعوام السابقة وهذا يعكس أن سياسة المصارف الاستثمارية في التعامل بالموجودات أي استثماراتها كانت مرتفعة أي تمثل ارتفاع كفاءة المصرف الاستثمارية والتشغيلية ولاسيما انها تجاوزت النسبة المحددة من قبل البنك المركزي، ثم بعد ذلك اتخذت العوائد على الموجودات نسب متفاوتة بين ارتفاع وانخفاض، اذ انخفضت نسب العوائد على الموجودات للأعوام 2013 و2014 و2015 لتبلغ (0.79%، 0.54%، 0.46%) على التوالي وبمعدل نمو سالب بلغ (-4.8%، -31.6%، -14.8%) على التوالي بعد الارتفاع الذي شهدته في عام 2012 وهذا يعكس انخفاض كفاءة القطاع المصرفي في الاستثمار بموجوداتها و لكنها جيدة من حيث النسبة المحددة من قبل البنك المركزي العراقي باستثناء عام 2015 الذي بلغت به (0.46%) وهي نسبة منخفضة عن ما حدده البنك المركزي العراقي ويعود سبب ذلك إلى انخفاض ربحية المصارف قياساً بحجم الموجودات المرتفع.

ثم عادت نسبة العائد على الموجودات لترتفع في عام 2016 لتبلغ (0.51%) عن نسبتها نهاية عام 2015 البالغة (0.46%) وبمعدل نمو بلغ (10.9%)، واستمرت بالارتفاع الى ان بلغت اعلى معدل لها في عام 2017 اذ بلغت نسبة (1.19%) وهي اعلى نسبة للعائد على

الموجودات شهدتها القطاع المصرفي خلال مدة البحث (2010- 2018) وبمعدل نمو بلغ (133.3%) يعود ذلك إلى تحسن ربحية المؤسسات المصرفية نتيجة زيادة استثماراتها وتوظيفاتها المالية خلال عام 2017، والتحسين النسبي في الأوضاع السياسية والأحداث الأمنية التي تشهدها البلاد، فضلا عما أفرزته حالة الموازنة العامة للدولة الناجمة من ارتفاع أسعار النفط وما ترتب على ذلك من تأثيرات وتداعيات جمة انعكست بشكل أو بآخر على نتائج أعمال القطاعات الاقتصادية كافة ولا سيما المؤسسات المالية والمصرفية منها على حد سواء ما أدى الى زيادة مكاسبها وأرباحها السنوية. ثم عاودت نسبة العائد على الموجودات الانخفاض في العام الاخير من مدة البحث لتبلغ (0.5%) وبمعدل نمو سالب بلغ (-58%) ، وذلك نتيجة لانخفاض أرباح المصارف وارتفاع الموجودات.

اما الوسط الحسابي لمؤشر الربحية (معدل العائد على الموجودات) للقطاع المصرفي العراقي للمدة (2010-2018) بلغ (0.62%) وهي نسبة مرتفعة عن ما حدده البنك المركزي العراقي البالغة(0.5%) اذ تشير الى معدل ربحية مناسب لدعم الاستقرار المصرفي.

جدول (8)

معدل العائد على الموجودات ومعدل العائد على حق الملكية و معدل نموها للقطاع المصرفي

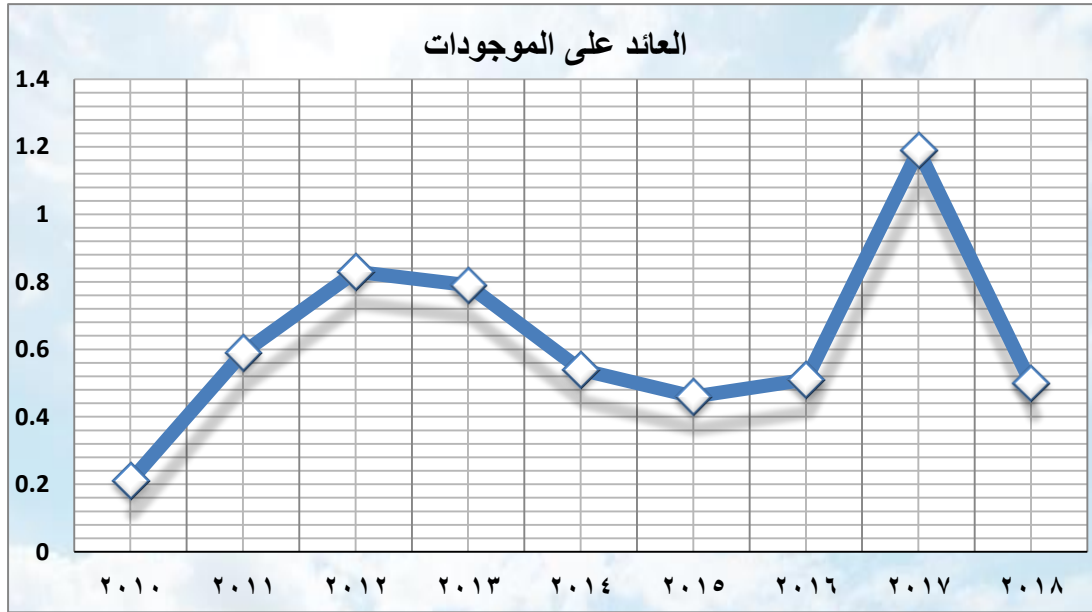
العراقي للمدة (2010-2018)

السنوات	معدل العائد على الموجودات	معدل النمو%	معدل العائد على حقوق الملكية	معدل النمو%
2010	0.21	-30	26.77	-25.6
2011	0.59	181	21	-21.6
2012	0.83	40.7	26.95	28.3
2013	0.79	-4.8	21.48	-20.3
2014	0.54	-31.6	13.52	-37.1
2015	0.46	-14.8	10.20	-24.6
2016	0.51	10.9	9.57	-6.2
2017	1.19	133.3	29.26	202.7
2018	0.5	-58	4.39	-85
الوسط الحسابي	0.62		18.13	
Max	1.19	181	29.26	202.7
Min	0.21	-58	4.39	-85

المصادر: العمود (1 و2) \ وزارة التخطيط، مديرية الحسابات القومية، مؤشرات الانذار المبكر للربع الرابع 2016 والربع الرابع 2018. علما ان سنة 2009 بلغ فيها معدل العائد على الموجودات (0.3) ومعدل العائد على حق الملكية (36).

- العمود (4) \ من احتساب الباحث.

ويبين الشكل (6) اتجاهات العائد على الموجودات للقطاع المصرفي العراقي للمده (2010-2018)



(الشكل 6)

اتجاهات معدل العائد على الموجودات للقطاع المصرفي العراقي للمده (2010-2018)

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (8)

(ب) معدل العائد على حقوق الملكية:

يوضح هذا المؤشر مدى قدرة المصارف على تحقيق العوائد نتيجة استخدام اموال المساهمين لغرض تعظيم ثروتهم، فاذا كانت نسبة هذا المؤشر مرتفعة فان ذلك يدل على قدرة المصارف باتخاذ القرارات الاستثمارية والتشغيلية بكفاءة عالية في استغلال اموال المالكين. علما بان النسبة المعيارية للأرباح المحددة من قبل البنك المركزي العراقي (0.5%) (الزبيدي، 2015: 141).

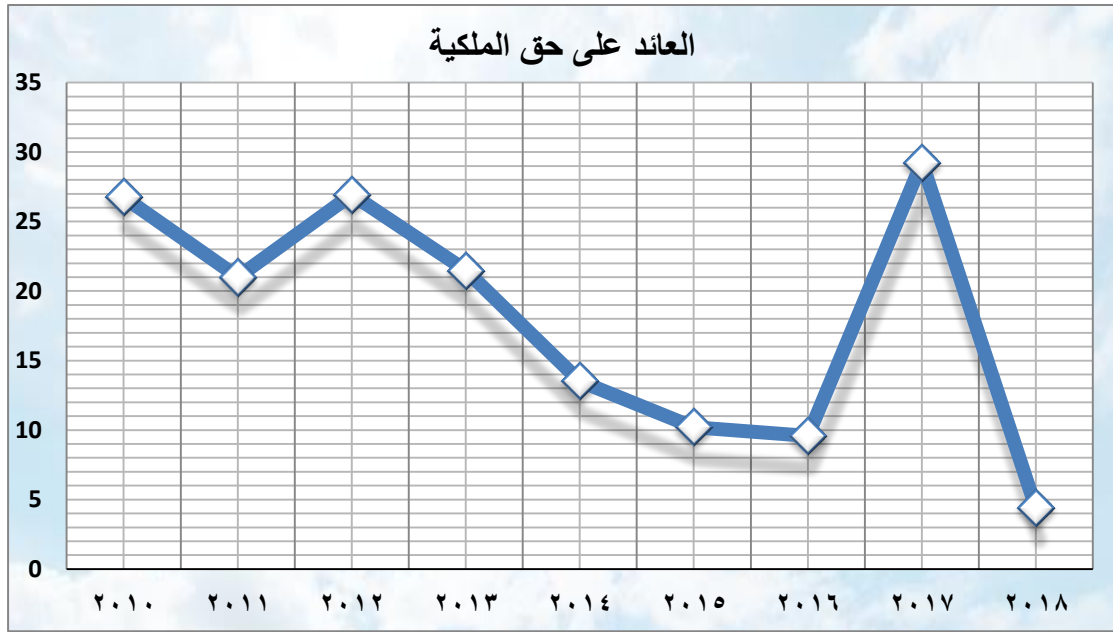
بالاستناد إلى الجدول (8) شهدت سياسة المصارف الاستثمارية في استثمار اموال المالكين و التي تتكون من الاحتياطي و الأرباح المحتجزة و رأس المال ارتفاع نسبة العوائد عليها مع بعض الانخفاض في العوائد، اذ نلاحظ بأن معدل العائد على حقوق الملكية لسنة 2017 حل بالمرتبة الأولى إذ سجل أعلى نسبة له من تلك النسب وهي بمقدار (29.26%) ، اما اقل نسبة له فكانت في عام 2018 وهي بمقدار (4.39%) اذ كلما ارتفع هذا المؤشر كلما كان أداء تلك المصارف جيدا وكانت أرباحها المدرة على مالكيها عالية وكذلك كان مركزها المالي وسمعتها جيد جدا في القطاع المصرفي ، والعكس صحيح، اما بقية السنوات فكانت متذبذبة من سنة إلى أخرى فترتفع

تارة وتنخفض تارة اخرى، اذ بلغت نسبة هذا المؤشر عام 2010 (26.77%) ثم انخفضت في العام اللاحق لتبلغ (21%) في عام 2011 وبمعدل نمو سالب بلغ (-21.6) ، وصولاً إلى عام 2012 و التي شهدت نسب هذا المؤشر ارتفاعاً بمعدل نمو بلغ (28.3%) اذ بلغت نسبة مؤشر معدل العائد على حقوق الملكية لهذا العام (26.95%) مقابل (21%) لعام 2011 وهذا يدل على ارتفاع كفاءة المصارف في اتخاذ القرارات الاستثمارية و التشغيلية في استغلال اموال المالكين ولاسيما انها تجاوزت النسبة المحددة من قبل البنك المركزي العراقي، و بعدها شهد هذا المؤشر نسب انخفاض متتالية للأعوام اللاحقة 2013 و 2014 و 2015 و 2016 اذ سجل هذا المؤشر نسب (21.48%، 13.52%، 10.20%، 9.57%) على التوالي وبمعدل نمو سالب بلغ (-20.3% ، -37.1%، -24.6%، -6.2%) على التوالي وهذا يعكس واقع انخفاض كفاءة المصارف في استغلال اموال المالكين في تحقيق عوائد مرتفعة و لكنها جيدة من حيث النسبة المحددة من قبل البنك المركزي العراقي.

ثم عاودت نسبة مؤشر معدل العائد على حقوق الملكية الارتفاع في عام 2017 لتبلغ (29.26%) مقارنة بنسبتها نهاية عام 2016 البالغة (9.57%) وهي اعلى نسبة خلال مدة البحث ، وبمعدل نمو بلغ (202.7%) وهو اعلى معدل نمو خلال مدة البحث ، وتعكس هذه النسبة معدل العائد الذي يحصل عليه المستثمرون أصحاب رأس المال في المؤسسة المالية وكفاءة الشركة ومدى نجاحها في توليد الأرباح من كل وحدة من حقوق المالكين، ثم انخفضت نسبة العائد على حقوق الملكية إلى (4.39%) في عام 2018 مقارنة مع نسبتها البالغة (29.26%) في عام 2017 ، تعكس هذه النسبة معدل العائد الذي يحصل عليه المستثمرون أصحاب رأس المال في المؤسسة المالية وكفاءة المؤسسة ومدى نجاحها في توليد الأرباح من كل وحدة من حقوق المالكين، والأسباب الرئيسة الانخفاض هذه النسبة هي انخفاض قيمة الدخل وارتفاع قيمة الموجودات،

اما الوسط الحسابي لمؤشر معدل العائد على حقوق الملكية للقطاع المصرفي العراقي للمدة (2010-2018) بلغ (18.13%) وهي نسبة مرتفعة كثيراً عن النسبة التي حددها البنك المركزي العراقي البالغة (0.5%) وهذا يدل على ارتفاع كفاءة المصارف في اتخاذ القرارات الاستثمارية و التشغيلية في استغلال اموال المالكين و خصوصاً انها تجاوزت النسبة المحددة من قبل البنك المركزي العراقي.

و يبين الشكل (7) اتجاهات العائد على حق الملكية للقطاع المصرفي العراقي للمده (-2018-2010)



الشكل (7)

اتجاهات معدل العائد على حق الملكية للقطاع المصرفي العراقي للمده (2018-2010)

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (8)

رابعاً: تحليل مخاطر سعر الصرف في القطاع المصرفي العراقي للمدة (2010-2018)

تقاس مخاطر سعر الصرف باستخدام المعادلة الآتية:

$$\text{القيمة المطلقة لنسبة صافي التعامل بالعملة الأجنبية} \setminus \text{رأس المال} \\ = \text{المطلوبات الاجنبية- الموجودات الاجنبية} \setminus \text{راس المال} \dots (16)$$

يوضح هذا المؤشر سياسة المصارف تجاه التعامل بالعملة الأجنبية ومخاطر تغيرات سعر الصرف عليها لذلك فارتفاع هذا المؤشر يبين سياسة استثمارية عالية المخاطر وذلك بسبب ارتفاع العملات الأجنبية لدى المصارف وتكون معرضة للهزات المفاجئة لتغيرات اسعار الصرف وانخفاض قيمة هذا المؤشر يعكس سياسة استثمارية منخفضة المخاطر تجاه تغيرات سعر الصرف.

جدول (9)

مخاطر سعر الصرف ومعدل نموها للقطاع المصرفي العراقي للمده (2010-2018)

السنوات	مخاطر سعر الصرف % (1)	معدل النمو % (2)
2010	169.30	-7.8
2011	103.22	-39
2012	96.77	-6.2
2013	105.12	8.6
2014	130.52	24.2
2015	74.70	-42.8
2016	49.16	-34.2
2017	36.90	-24.9
2018	68.38	85.3
الوسط الحسابي	92.7	
Max	169.30	85.3
Min	36.90	-42.8

المصدر: العمود (1) \ من احتساب الباحث بالاستناد الى بيانات الملحق (1) علما ان نسبة مخاطر سعر الصرف لعام 2009 بلغت (183.65).

- العمود (2) \ من احتساب الباحث.

بالاستناد إلى الجدول (9) يتضح أن مؤشر صافي التعامل بالعملة الأجنبية الى رأس المال شهد أعلى نسبة في عام 2010 إذ بلغ (169.30%) اذ تعد نسبة عالية و عرضة لمخاطر تقلبات سعر الصرف و من ثم تضع هذه المخاطر تأثيرها على القطاع المصرفي في العراق بارتفاع الخسائر و من ثم انخفاض السيولة ومن ثم تؤثر في متانة القطاع المصرفي، بعدها شهدت نسب هذا المؤشر انخفاضاً في العامين اللاحقين 2011 و 2012 إذ بلغت (103.22%، 96.77%) على التوالي، و بعدها أخذ هذا المؤشر مسارا بين ارتفاع و انخفاض حتى بلغ ادنى نسبة خلال مدة البحث (2010- 2018) في عام 2017 اذ بلغ (36.90%) اذ تعد نسبة منخفضة المخاطر مقارنة مع عام 2010 التي شهد فيها هذا المؤشر اعلى نسبه له، في الحقيقة أن ارتفاع نسب هذا المؤشر في عام 2010 وانخفاض نسب المؤشر في عام 2017 يعود الى التزام المصارف بتعليمات البنك المركزي الى زيادة رأس المال الى (250) مليار دينار حداً أدنى وهذا الإجراء يدعم مستويات الاستقرار المصرفي.

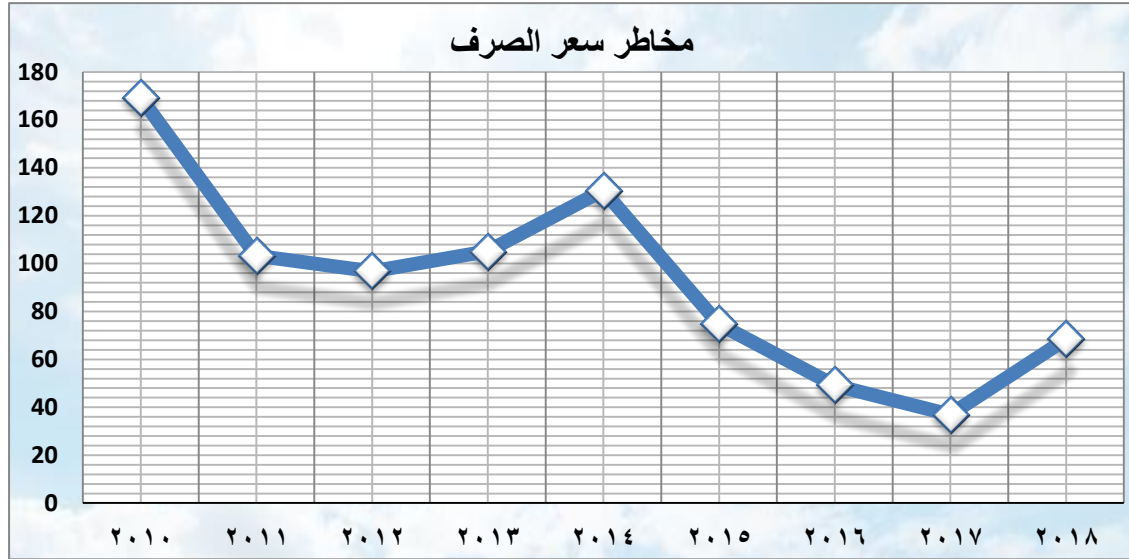
ومن خلال مراجعة الجدول (9) نلاحظ بأن مؤشر مخاطر سعر الصرف لبقية السنوات كان متذبذباً من سنة إلى أخرى فيرتفع تارة وينخفض تارة اخرى، اذ نلاحظ ارتفاع مخاطر سعر الصرف لعام 2013 بمعدل نمو بلغ (8.6%) عن العام السابق ، اذ بلغت مخاطر سعر

الصرف نسبة (105.12%) لهذا العام في حين كانت (96.77%) في عام 2012 ، كذلك عام 2014 ارتفعت مخاطر سعر الصرف لتبلغ (130.52%) مسجلة ارتفاعا بمعدل نمو بلغ (24.2%) عن العام السابق، يعود ذلك إلى ارتفاع الموجودات بالعملة الأجنبية لدى المصارف التجارية بنسبة (23.4%) يقابلها انخفاض المطلوبات الأجنبية بمعدل نمو سالب بلغ (-4.5%)، وكما موضح في الجدول (10). ثم عادت مخاطر سعر الصرف لتتخفف في السنوات الثلاثة اللاحقة تدريجيا اذ بلغت (74.70%، 49.16%، 36.90%) لعام 2015 و 2016 و 2017 على التوالي و بمعدل نمو سالب بلغ (-42.8%، -34.2%، -24.9%) على التوالي، و يعود ذلك إلى انخفاض الموجودات بالعملة الأجنبية لدى المصارف التجارية بمعدل نمو سالب (-41.6%، -23.9%، -2%) على التوالي، يقابلها انخفاض ايضا في المطلوبات الأجنبية بمعدل نمو سالب (-39.4%، -5.9%، -2.4%) على التوالي للأعوام ذاتها، وكما موضح في الجدول (10)، ما يشير الى انخفاض المخاطر التي قد يتعرض لها القطاع المصرفي في العراق نتيجة تقلبات أسعار الصرف الحادة.

ارتفعت نسبة مؤشر مخاطر الصرف الأجنبي من (36.90%) خلال عام 2017 لتصل إلى (68.38%) خلال عام 2018 و بمعدل نمو بلغ (85.3%) وهو معدل مرتفع جدا قياسا بما شهده من انخفاض في السنوات السابقة، اذ سجلت كل من الموجودات و المطلوبات بالعملة الأجنبية لدى المصارف التجارية ارتفاعا بمعدل نمو بلغ (35.5%، 44%) على التوالي لعام 2018، وعلى الرغم من الارتفاع في هذا المؤشر إلا أنه لا يشكل مخاطر عالية على الاستقرار المالي في ظل استقرار أسعار الصرف في العراق، و بمقارنة مع معدل التغير الحاصل في السنوات الاولى من مدة البحث ، وذلك قد يعود إلى التحسن الذي حصل نتيجة لارتفاع أسعار النفط، ومن ثم انتعاش الوضع الاقتصادي العام، فضلا عن الاستقرار التدريجي للوضع الأمني.

اما الوسط الحسابي لمؤشر مخاطر الصرف الأجنبي للقطاع المصرفي العراقي للمدة (2010- 2018) بلغ (92.7%) وهو معدل متوسط المخاطر على الاستقرار المصرفي العراقي قياسا بالنسب التي سجلها هذا المؤشر خلال سنوات مدة البحث.

ويبين الشكل (8) اتجاهات مخاطر سعر الصرف للقطاع المصرفي العراقي للمدة (2018-2010)



الشكل (8)

اتجاهات مخاطر سعر الصرف للقطاع المصرفي العراقي للمدة (2018-2010)

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (9)

جدول (10)

المطلوبات الاجنبية و الموجودات الاجنبية و معدل نموها للقطاع المصرفي العراقي للمدة (2018-2010) (مليون دينار)

السنوات	المطلوبات الاجنبية (1)	معدل النمو % (2)	الموجودات الاجنبية (3)	معدل النمو % (4)
2010	1762523	-52	12693755	-20.9
2011	1898190	7.7	11537795	-9.1
2012	1575655	-17	15491204	34.2
2013	1642248	4.2	22139272	43
2014	1568645	-4.5	27323928	23.4
2015	951158	-39.4	15952767	-41.6
2016	895180	-5.9	12144096	-23.9
2017	874005	-2.4	11902000	-2
2018	1257700	44	16132099	35.5

المصدر: العمود (1 و 3) \ البنك المركزي العراقي المديرية العامة للإحصاء والابحاث النشرات الاحصائية للاعوام (2018-2010). علما ان المطلوبات الاجنبية لعام 2009 هي (3686919) و الموجودات الاجنبية (16037960).

- العمود (2 و 4) \ من احتساب الباحث.

خامساً: تحليل السيولة في القطاع المصرفي العراقي للمدة (2010-2018)

أن السيولة بشكل عام تعبر عن وجود أصول نقدية في الصندوق أو موجودات قابلة للتحويل إلى سيولة نقدية بسهولة وبكاف منخفضة للإيفاء بالتزامات المصرف، وتقاس نسبة السيولة لدى المصرف على وفق أربعة مؤشرات (الموجودات السائلة إلى المطلوبات قصيرة الأجل، الموجودات السائلة إلى إجمالي الودائع، الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات، الائتمان النقدي إلى الودائع)، وان النسبة المحددة من قبل البنك المركزي العراقي للسيولة هي (30%) (البنك المركزي الاستقرار المالي، 2016:31).

جدول (11)

نسبة السيولة ومعدل نموها للقطاع المصرفي العراقي للمدة (2010-2018)

السنوات	نسبة السيولة %	معدل النمو %
2010	25	8.7
2011	51	10.4
2012	56	9.8
2013	68	21.4
2014	68	0
2015	69	1.5
2016	68	-1.4
2017	72	5.9
2018	214	197.2
الوسط الحسابي	76.8	
Max	214	197.2
Min	25	-1.4

العمود (1) البنك المركزي العراقي المديرية العامة للإحصاء والابحاث النشرات الاحصائية للاعوام (2010-2018)، علما ان نسبة السيولة لعام 2009 هي 23

- العمود (2) من احتساب الباحث.

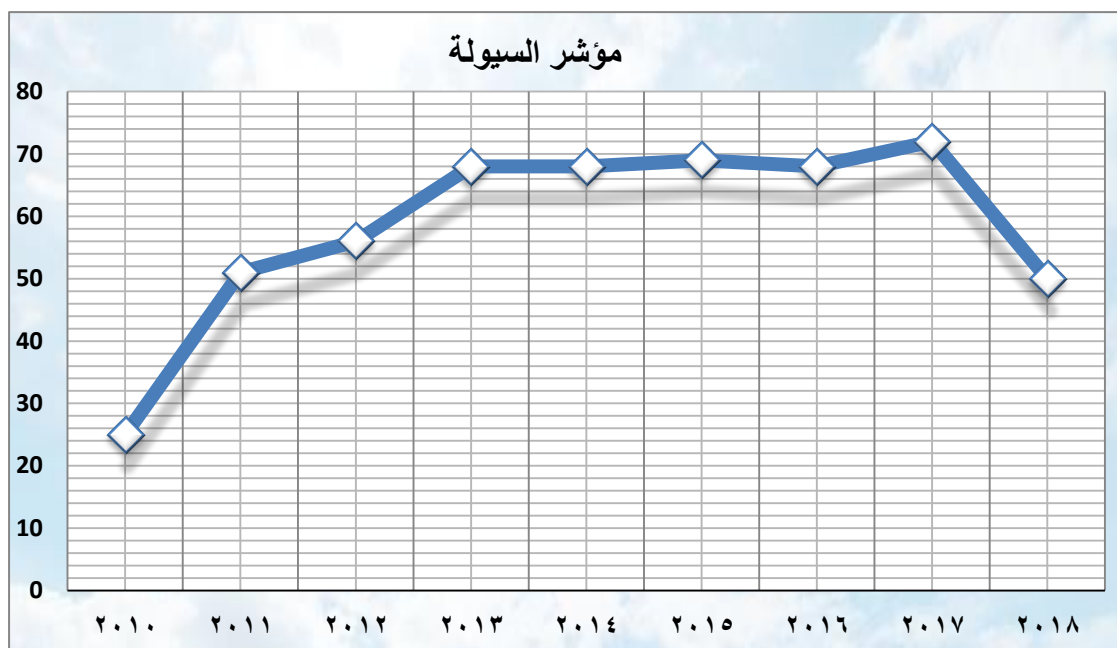
ومن خلال مراجعة الجدول (11) نلاحظ بأن مؤشر السيولة لسنة 2018 حلت بالمرتبة الأولى حيث سجلت أعلى نسبة لها من تلك النسب وهي بمقدار (214%)، إذ ان ارتفاع هذا المؤشر يدل على ان المصارف تتبع سياسة متحفظة من الاستثمار بالأصول المرتفعة السيولة وذات عوائد منخفضة وكذلك يوضح قدرة المصارف على توظيف الودائع في شكل قروض وكذلك ارتفاع مخاطر السيولة المتمثلة بصعوبة تصفية القروض عند الحاجة إلى سيولة، اما اقل نسبة من هذا المؤشر فكانت في عام 2010 وهي بمقدار (25%) وهي ادنى من النسبة التي

حددها البنك المركزي والبالغة (30%) اذ ان انخفاض هذا المؤشر يدل على أن المصرف يتبع سياسة ذات مخاطر عالية وذات عوائد عالية وكذلك ارتفاع نسبة توظيف القروض من الودائع، أما بقية السنوات فقد تراوحت بين الارتفاع والانخفاض تارة والاستقرار تارة اخرى، اذ شهد عام 2011 ارتفاعا كبيرا عن العام السابق اذ بلغت نسبة السيولة (51%) مقارنة مع عام 2010 البالغة فيه (25%) وبمعدل نمو بلغ (104%).

واستمرت نسب السيولة بالارتفاع للأعوام اللاحقة لتستقر عند نسبة (68%) لعامي 2013 و 2014 ثم سجلت ارتفاعا طفيفا في عام 2015 لتبلغ (69%) وبمعدل نمو بلغ (1.5%). ومن الجدول (11) ايضا نلاحظ انخفاضا طفيفا لنسبة السيولة في عام 2016 اذ بلغت (68%) وبمعدل نمو سالب بلغ (-1.4%) عن العام السابق، ورغم الانخفاض هذا الا انها لا تزال اكبر بكثير من النسبة الي حددها البنك المركزي. وفي عام 2017 بلغت نسبة السيولة (72%) مقارنة بعام 2016 والبالغة (68%)، وبمعدل نمو بلغ (5.9%)، وهذا يشير الى ان المصارف تحتفظ بكمية كافية من الموجودات السائلة عالية الجودة تمكنها من مواجهة الحالات الضاغطة لمدة لا تقل عن (30) يوما، الذي يعد أداة رقابة بنوية في قياس مستوى السيولة. ثم قفزت بعد ذلك نسبة السيولة للقطاع المصرفي في عام 2018 مسجلة نسبة (214%) مرتفعة عن عام 2017 بنسبة (197.2%).

اما الوسط الحسابي لمؤشر السيولة للقطاع المصرفي العراقي فقد بلغ (76.8%) وهي نسبة جيدة ومرتفعة عن النسبة التي قد حددها البنك المركزي العراقي البالغة (30%)، وبمقارنة نسب السيولة المسجلة إلى النسبة المحددة من قبل البنك المركزي العراقي، فإن القطاع المصرفي يمتلك نسبة سيولة عالية تمنحه درعا ومصدرا ضد الأزمات الناتجة عن السحوبات التي قد يتعرض لها، ومن ثم فإن درجة المخاطرة تكون أقل ما يمكن ويستطيع أن يتجنبها عن طريق الأرصدة السائلة المتوافرة لديه وإن كانت تؤثر على هدف الربحية للمصارف، فضلا عن ذلك فإن المصارف لها القدرة على التوسع في منح الائتمان المصرفي.

ويبين الشكل (9) اتجاهات السيولة للقطاع المصرفي العراقي للمده (2018-2010)



الشكل (9)

اتجاهات السيولة للقطاع المصرفي العراقي للمده (2018-2010)

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (11)

المبحث الثالث

قياس أثر بعض المتغيرات المالية في مؤشرات الاستقرار المصرفي في العراق للمدة (2010-2018)

في هذه الفقرة سوف يتم تناول التحليل الإحصائي للبحث ويتضمن اختبار بعض المتغيرات المالية المتمثلة بـ(الإيرادات العامة، النفقات العامة، الدين العام الداخلي) في مؤشرات الاستقرار المصرفي في العراق للمدة (2010-2018).

H0: لا يوجد أثر للمتغيرات المالية في مؤشرات الاستقرار المصرفي. مقابل

H1: يوجد أثر للمتغيرات المالية في مؤشرات الاستقرار المصرفي .

وسوف يقوم الباحث بإثبات ذلك من خلال دراسة أثر كل متغير من المتغيرات المالية (منفردة) في كل مؤشر من مؤشرات الاستقرار المصرفي (منفردة).

سيتم استخدام برنامج التحليل الإحصائي (spss 23) والدوال الإحصائية الآتية لغرض استخدامها في عملية التحليل والتحقق من الفرضيات وكما موضح في الجدول (12) أدناه.

جدول (12)

يبين المعاملات (الرموز) الإحصائية المستخدمة في الدراسة

التفاصيل	الدالة
معامل الارتباط بيرسون Pearson Correlation الذي يبين قيمة وقوة الارتباط بين المتغير المستقل والمتغير التابع	r
يمثل معامل التحديد الذي يستخدم لمعرفة القوة التفسيرية والذي يقيس قوة وجود نموذج الانحدار فكلما اقتربت النسبة من 100% كلما زاد تمثيل ظاهرة الدراسة	R ²
يستخدم اختبار (F) لمعرفة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع معا في معامل الارتباط بيرسون ليبين معنوية النموذج ككل	F
يستخدم اختبار (t) لبيان معنوية دلالة كل متغير من المتغيرات المستقلة على حدة في نموذج معامل الارتباط بيرسون وكذلك معاملات نموذج معامل الارتباط.	t
تبين قيمة معامل المتغير المستقل الذي يقيس مقدار التغير في المتغير التابع عندما يتغير المتغير المستقل وحدة واحدة	β
تشير إلى مستوى المعنوية الذي سيتم عنده قبول أو رفض الفرضيات وكلما كانت المعنوية اقرب إلى الصفر فأنها تدل على قوة المعنوية اي ان P < 0.05	Sig

المصدر من إعداد الباحث

بناء النماذج القياسية التفسيرية:

يعد نموذج معامل الارتباط بيرسون (Pearson Correlation) من افضل المقاييس، إذ تحاول قيمة الارتباط قياس القوة بين المتغيرات المختلفة وعلاقتها. وتقدير متوسط المتغير المعتمد التي توفرها المتغيرات المستقلة وبالتالي تقدير قوة الارتباط بين متغير مستقل ومتغير تابع.

النموذج الأول : أثر الإيرادات العامة في مؤشرات الاستقرار المصرفي

$$C = \alpha_0 + \alpha_1 R + u_1 \dots\dots\dots(1)$$

$$A = \alpha_2 + \alpha_3 R + u_2 \dots\dots\dots(2)$$

$$P = \alpha_4 + \alpha_5 R + u_3 \dots\dots\dots(3)$$

$$RI = \alpha_4 + \alpha_5 R + u_3 \dots\dots\dots(4)$$

$$Q = \alpha_8 + \alpha_9 R + u_5 \dots\dots\dots(5)$$

النموذج الثاني : أثر النفقات العامة في مؤشرات الاستقرار المصرفي

$$C = \beta_0 + \beta_1 E + u_1 \dots\dots\dots(1)$$

$$A = \beta_2 + \beta_3 E + u_2 \dots\dots\dots(2)$$

$$P = \beta_4 + \beta_5 E + u_3 \dots\dots\dots(3)$$

$$RI = \beta_4 + \beta_5 E + u_3 \dots\dots\dots(4)$$

$$Q = \beta_8 + \beta_9 E + u_5 \dots\dots\dots(5)$$

النموذج الثالث : أثر الدين العام الداخلي في مؤشرات الاستقرار المصرفي

$$C = C_0 + C_1 ID + u_1 \dots\dots\dots(1)$$

$$A = C_2 + C_3 ID + u_2 \dots\dots\dots(2)$$

$$P = C_4 + C_5 ID + u_3 \dots\dots\dots(3)$$

$$RI = C_4 + C_5 ID + u_3 \dots\dots\dots(4)$$

$$Q = C_8 + C_9 ID + u_5 \dots\dots\dots(5)$$

R	الإيرادات العامة	C	كفاية راس المال
E	النفقات العامة	A	جودة الموجودات
ID	الدين الداخلي	P	الربحية
		RI	مخاطر سعر
			الصرف
		Q	السيولة
		Ei	حد الخطأ العشوائي

أولاً: أثر الإيرادات العامة في مؤشرات الاستقرار المصرفي العراقي للمدة (2010-2018)

1- أثر الإيرادات العامة في مؤشر كفاية راس المال
وكما موضح في الجدول أدناه:

جدول (13)

أثر الإيرادات العامة في مؤشر كفاية راس المال

المتغيرات						
r	R ²	β	t المحسوبة	Sig	F	Sig
%37.4	% 14	9.492	2.352	%2.5	5.532	%2.5

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي

من خلال النتائج الظاهرة في الجدول (13) يتبين ما يأتي :

- بلغت قيمة معامل التحديد (R²) (14 %) وهذا يعني أن المتغير المستقل (الإيرادات العامة) يفسر ما نسبته 14 % من التغيير الحاصل في المتغير التابع (كفاية راس المال) أما النسبة المتبقية (86%) فتعود إلى متغيرات أخرى لم تضمن في هذا النموذج لتفسر هذا التغيير ، وان قوة الارتباط (r) كانت بقيمة (37.4%) وهذا يعني أن الارتباط بين المتغير المستقل والتابع ارتباط طردي ضعيف.

• بلغت قيمة معلمة الانحدار (β) للإيرادات العامة (9.492) وقيمة اختبار t لها بلغت (2.352) وهذا يعني أن التغير في الإيرادات العامة بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى التغير في كفاية رأس المال بمقدار (9.492) وحدة.

• قيمة Sig تساوي (2.5%) وهي اصغر من مستوى الدلالة (0.05) وهذا دليل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير المستقل (الإيرادات العامة) والمتغير التابع (كفاية رأس المال) ومنها نستنتج أن الإيرادات العامة لها تأثير معنوي في مؤشر كفاية رأس المال خلال مدة الدراسة (2010-2018) وهذا ما يؤكد رفض الفرضية الصفرية (H_0) وقبول الفرضية البديلة الأولى من الفرضية الرئيسية الأولى (H_1) التي تنص " يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية للإيرادات العامة في مؤشر جودة الموجودات ".

2-أثر الإيرادات العامة في مؤشر جودة الموجودات

وكما موضح في الجدول أدناه:

جدول (14)

أثر الإيرادات العامة في مؤشر جودة الموجودات

المتغيرات						
r	R ²	β	t المحسوبة	Sig	F	Sig
%19.1	%3.6	- 3.877	-1.132	%26.5	1.282	%26.5

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي

من خلال النتائج الظاهرة في الجدول (14) يتبين ما يأتي :

• بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (3.6%) وهذا يعني أن المتغير المستقل (الإيرادات العامة) يفسر ما نسبته 3.6% من التغير الحاصل في المتغير التابع (جودة الموجودات) أما النسبة المتبقية (96.4%) فتعود إلى متغيرات أخرى لم تضمن في هذا النموذج لتفسر هذا التغير ، وان قوة الارتباط (r) كانت بقيمة (19.1%) وهذا يعني أن الارتباط بين المتغير المستقل والتابع ارتباط طردي ضعيف .

• بلغت قيمة معلمة الانحدار (β) للإيرادات العامة (- 3.877) وقيمة اختبار t لها بلغت (-1.132) وهذا يعني أن التغير في الإيرادات العامة بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى التغير في حجم جودة الموجودات بمقدار (- 3.877) وحدة.

• قيمة Sig تساوي (26.5%) وهي اكبر من مستوى الدلالة (0.05) وهذا دليل على عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير المستقل (الإيرادات العامة) والمتغير التابع (جودة

الموجودات) ومنها نستنتج أن الإيرادات العامة ليس له تأثير معنوي في مؤشر جودة الموجودات خلال مدة الدراسة (2010-2018) وهذا ما يؤكد قبول الفرضية الصفرية (H0) ورفض الفرضية البديلة الثانية من الفرضية الرئيسية الاولى (H1) التي تنص " لا يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية للإيرادات العامة في مؤشر جودة الموجودات " .

3- أثر الإيرادات العامة في مؤشر الربحية

وكما موضح في الجدول أدناه:

جدول (15)

أثر الإيرادات العامة في مؤشر الربحية

المتغيرات						
r	R ²	β	t المحسوبة	Sig	F	Sig
%35.2	%12.4	1.207	2.190	%3.6	4.794	%3.6

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي

من خلال النتائج الظاهرة في الجدول (15) يتبين ما يأتي :

- بلغت قيمة معامل التحديد (R²) (12.4%) وهذا يعني أن المتغير المستقل (الإيرادات العامة) يفسر ما نسبته 12.4% من التغيير الحاصل في المتغير التابع (الربحية) أما النسبة المتبقية (87.6%) فتعود إلى متغيرات أخرى لم تضمن في هذا النموذج لتفسر هذا التغيير ، وان قوة الارتباط (r) كانت بقيمة (35.2%) وهذا يعني أن الارتباط بين المتغير المستقل والتابع ارتباط طردي ضعيف .
- بلغت قيمة معلمة الانحدار (β) للإيرادات العامة (1.207) وقيمة اختبار t لها بلغت (2.190) وهذا يعني أن التغيير في الإيرادات العامة بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى التغيير في مؤشر الربحية بمقدار (1.207) وحدة.
- قيمة Sig تساوي (3.6%) وهي اصغر من مستوى الدلالة (0.05) وهذا دليل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير المستقل (الإيرادات العامة) والمتغير التابع (الربحية) ومنها نستنتج أن الإيرادات العامة لها تأثير معنوي في مؤشر الربحية خلال مدة الدراسة (2010-2018) وهذا ما يؤكد رفض الفرضية الصفرية (H0) وقبول الفرضية الفرعية البديلة الثالثة من الفرضية الرئيسية الاولى (H1) التي تنص " يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية للإيرادات العامة في مؤشر الربحية " .

4- أثر الإيرادات العامة في مؤشر مخاطر سعر الصرف

وكما موضح في الجدول أدناه:

جدول (16)

أثر الإيرادات العامة في مؤشر مخاطر سعر الصرف

المتغيرات						
r	R ²	β	t المحسوبة	Sig	F	Sig
%26.1	%6.8	4.456	1.576	%12.4	2.484	%12.4

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي

من خلال النتائج الظاهرة في الجدول (16) يتبين ما يأتي :

- بلغت قيمة معامل التحديد (R²) (%6.8) وهذا يعني أن المتغير المستقل (الإيرادات العامة) يفسر ما نسبته %6.8 من التغيير الحاصل في المتغير التابع (مخاطر سعر الصرف) أما النسبة المتبقية (%93.2) فتعود إلى متغيرات أخرى لم تضمن في هذا النموذج لتفسر هذا التغيير ، وان قوة الارتباط (r) كانت بقيمة (%26.1) وهذا يعني أن الارتباط بين المتغير المستقل والتابع ارتباط طردي ضعيف .
- بلغت قيمة معلمة الانحدار (β) للإيرادات العامة (4.456) وقيمة اختبار t لها بلغت (1.576) وهذا يعني أن التغيير في الإيرادات العامة بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى التغيير في مخاطر سعر الصرف بمقدار (4.456) وحدة.
- قيمة Sig تساوي (%12.4) وهي اكبر من مستوى الدلالة (0.05) وهذا دليل على عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير المستقل (الإيرادات العامة) والمتغير التابع (مخاطر سعر الصرف) ومنها نستنتج أن الإيرادات العامة ليس لها تأثير معنوي في مؤشر مخاطر سعر الصرف خلال مدة الدراسة (2010-2018) وهذا ما يؤكد قبول الفرضية الصفرية (H0) ورفض الفرضية البديلة الرابعة من الفرضية الرئيسية الاولى (H1) التي تنص " لا يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية الإيرادات العامة في مؤشر مخاطر سعر الصرف " .

5- أثر الإيرادات العامة في مؤشر السيولة

وكما موضح في الجدول أدناه:

جدول (17)

أثر الإيرادات العامة في مؤشر السيولة

المتغيرات						
r	R ²	β	t المحسوبة	Sig	F	Sig
%27.9	%7.8	6.176	1.697	%9.9	0.530	%9.9

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي

من خلال النتائج الظاهرة في الجدول (17) يتبين ما يأتي :

- بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (7.8%) وهذا يعني أن المتغير المستقل (الإيرادات العامة) يفسر ما نسبته 7.8% من التغيير الحاصل في المتغير التابع (السيولة) أما النسبة المتبقية (92.2%) فتعود إلى متغيرات أخرى لم تضمن في هذا النموذج لتفسر هذا التغيير ، وان قوة الارتباط (r) كانت بقيمة (27.9%) وهذا يعني أن الارتباط بين المتغير المستقل والتابع ارتباط طردي ضعيف.
- بلغت قيمة معلمة الانحدار (β) للإيرادات العامة (6.176) وقيمة اختبار t لها بلغت (1.697) وهذا يعني أن التغيير في الإيرادات العامة بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى التغيير في حجم السيولة بمقدار (6.176) وحدة.
- قيمة Sig تساوي (9.9%) وهي اكبر من مستوى الدلالة (0.05) وهذا دليل على عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير المستقل (الإيرادات العامة) والمتغير التابع (السيولة) ومنها نستنتج أن الإيرادات العامة ليس لها تأثير معنوي في مؤشر السيولة خلال مدة الدراسة (2010-2018) وهذا ما يؤكد قبول الفرضية الصفرية (H_0) ورفض الفرضية الفرعية البديلة الخامسة من الفرضية الرئيسية الاولى (H_1) التي تنص " لا يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية للإيرادات العامة في مؤشر السيولة " .

ثانياً: أثر النفقات العامة في مؤشرات الاستقرار المصرفي العراقي للمدة (2010-2018)

1- أثر النفقات العامة في مؤشر كفاية رأس المال

وكما موضح في الجدول أدناه:

جدول (18)

أثر النفقات العامة في مؤشر كفاية رأس المال

المتغيرات						
r	R ²	β	t المحسوبة	Sig	F	Sig
% 47	%22.1	2.002	3.107	%0.4	1.738	%0.4

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي

من خلال النتائج الظاهرة في الجدول (18) يتبين ما يأتي :

- بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (22.1%) وهذا يعني أن المتغير المستقل (النفقات العامة) يفسر ما نسبته 22.1% من التغيير الحاصل في المتغير التابع (كفاية رأس المال) أما النسبة المتبقية (77.9%) فتعود إلى متغيرات أخرى لم تضمن في هذا النموذج لتفسر هذا التغيير ، وان قوة الارتباط (r) كانت بقيمة (47%) وهذا يعني أن الارتباط بين المتغير المستقل والتابع ارتباط طردي متوسط.
- بلغت قيمة معلمة الانحدار (β) للنفقات العامة (2.002) وقيمة اختبار t لها بلغت (3.107) وهذا يعني أن التغيير في النفقات العامة بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى التغيير في مؤشر كفاية رأس المال بمقدار (2.002) وحدة.
- قيمة Sig تساوي (0.4%) وهي اصغر من مستوى الدلالة (0.05) وهذا دليل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير المستقل (النفقات العامة) والمتغير التابع (كفاية رأس المال) ومنها نستنتج أن النفقات العامة لها تأثير معنوي في مؤشر كفاية رأس المال خلال مدة الدراسة (2010-2018) وهذا ما يؤكد رفض الفرضية الصفرية (H_0) وقبول الفرضية البديلة الاولى من الفرضية الرئيسية الثانية (H_1) التي تنص " يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية النفقات العامة في مؤشر كفاية رأس المال ".

2- أثر النفقات العامة في مؤشر جودة الموجودات

وكما موضح في الجدول أدناه:

جدول (19)

أثر النفقات العامة في مؤشر جودة الموجودات

المتغيرات						
r	R ²	β	t المحسوبة	Sig	F	Sig
% 4.5	%0.2	1.536	0.263	%79.4	0.069	%79.4

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي

من خلال النتائج الظاهرة في الجدول (19) يتبين ما يأتي :

- بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.2%) وهذا يعني أن المتغير المستقل (النفقات العامة) يفسر ما نسبته 0.2% من التغيير الحاصل في المتغير التابع (جودة الموجودات) أما النسبة المتبقية (99.8%) فتعود إلى متغيرات أخرى لم تضمن في هذا النموذج لتفسر هذا التغيير ، وان قوة الارتباط (r) كانت بقيمة (4.5%) وهذا يعني أن الارتباط بين المتغير المستقل والتابع ارتباط طردي ضعيف.
- بلغت قيمة معلمة الانحدار (β) للنفقات العامة (1.536) وقيمة اختبار t لها بلغت (0.263) وهذا يعني أن التغيير في النفقات العامة بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى التغيير في جودة الموجودات بمقدار (1.536) وحدة.
- قيمة Sig تساوي (79.4%) وهي اكبر من مستوى الدلالة (0.05) وهذا دليل على عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير المستقل (النفقات العامة) والمتغير التابع (جودة الموجودات) ومنها نستنتج أن النفقات العامة ليس لها تأثير معنوي في جودة الموجودات خلال مدة الدراسة (2010-2018) وهذا ما يؤكد قبول الفرضية الصفرية (H_0) ورفض الفرضية البديلة الثانية من الفرضية الرئيسية الثانية (H_1) التي تنص " لا يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية النفقات العامة في مؤشر جودة الموجودات ".

3- أثر النفقات العامة في مؤشر الربحية

وكما موضح في الجدول أدناه:

جدول (20)

أثر النفقات العامة في مؤشر الربحية

المتغيرات						
r	R ²	β	t المحسوبة	Sig	F	Sig
%25.8	%6.6	1.485	1.555	%12.9	2.419	%12.9

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي

من خلال النتائج الظاهرة في الجدول (20) يتبين ما يأتي :

- بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (6.6 %) وهذا يعني أن المتغير المستقل (النفقات العامة) يفسر ما نسبته 6.6 % من التغيير الحاصل في المتغير التابع (الربحية) أما النسبة المتبقية (93.4%) فتعود إلى متغيرات أخرى لم تضمن في هذا النموذج لتفسر هذا التغيير ، وان قوة الارتباط (r) كانت بقيمة (25.8%) وهذا يعني أن الارتباط بين المتغير المستقل والتابع ارتباط طردي ضعيف .
- بلغت قيمة معلمة الانحدار (β) للنفقات العامة (1.485) وقيمة اختبار t لها بلغت (1.555) وهذا يعني أن التغيير في النفقات العامة بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى التغيير في مؤشر الربحية بمقدار (1.485) وحدة.
- قيمة Sig تساوي (12.9%) وهي اكبر من مستوى الدلالة (0.05) وهذا دليل على عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير المستقل (النفقات العامة) والمتغير التابع (الربحية) ومنها نستنتج أن النفقات العامة ليس لها تأثير معنوي في مؤشر الربحية خلال مدة الدراسة (2018-2010) وهذا ما يؤكد قبول الفرضية الصفرية (H_0) ورفض الفرضية البديلة الثالثة من الفرضية الرئيسية الثانية (H_1) التي تنص " لا يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية النفقات العامة في مؤشر الربحية " .

4- أثر النفقات العامة في مؤشر مخاطر سعر الصرف

وكما موضح في الجدول أدناه:

جدول (21)

أثر النفقات العامة في مؤشر مخاطر سعر الصرف

المتغيرات						
r	R ²	β	T المحسوبة	Sig	F	Sig
%8.9	%0.8	2.558	0.523	%60.5	0.273	%60.5

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي

من خلال النتائج الظاهرة في الجدول (21) يتبين ما يأتي :

- بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.8%) وهذا يعني أن المتغير المستقل (النفقات العامة) يفسر ما نسبته 0.8% من التغيير الحاصل في المتغير التابع (مخاطر سعر الصرف) أما النسبة المتبقية (99.2%) فتعود إلى متغيرات أخرى لم تضمن في هذا النموذج لتفسر هذا التغيير ، وان قوة الارتباط (r) كانت بقيمة (8.9%) وهذا يعني أن الارتباط بين المتغير المستقل والتابع ارتباط طردي ضعيف .
- بلغت قيمة معلمة الانحدار (β) للنفقات العامة (2.558) وقيمة اختبار t لها بلغت (0.523) وهذا يعني أن التغيير في النفقات العامة بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى التغيير في مؤشر مخاطر سعر الصرف بمقدار (2.558) وحدة.
- قيمة Sig تساوي (60.5%) وهي اكبر من مستوى الدلالة (0.05) وهذا دليل على عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير المستقل (النفقات العامة) والمتغير التابع (مخاطر سعر الصرف) ومنها نستنتج أن النفقات العامة ليس لها تأثير معنوي في مؤشر مخاطر سعر الصرف خلال مدة الدراسة (2010-2018) وهذا ما يؤكد قبول الفرضية الصفرية (H_0) ورفض الفرضية البديلة الرابعة من الفرضية الرئيسية الثانية (H_1) التي تنص " لا يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية النفقات العامة في مؤشر مخاطر سعر الصرف " .

5- أثر النفقات العامة في مؤشر السيولة

وكما موضح في الجدول أدناه:

جدول (22)

أثر النفقات العامة في مؤشر السيولة

المتغيرات						
r	R ²	β	T المحسوبة	Sig	F	Sig
%18.3	%3.3	6.779	1.084	% 28.6	1.176	%28.6

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي

من خلال النتائج الظاهرة في الجدول (22) يتبين ما يأتي :

- بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (3.3%) وهذا يعني أن المتغير المستقل (النفقات العامة) يفسر ما نسبته 3.3% من التغيير الحاصل في المتغير التابع (السيولة) أما النسبة المتبقية (96.7%) فتعود إلى متغيرات أخرى لم تضمن في هذا النموذج لتفسر هذا التغيير ، وان قوة الارتباط (r) كانت بقيمة (18.3%) وهذا يعني أن الارتباط بين المتغير المستقل والتابع ارتباط طردي ضعيف .
- بلغت قيمة معلمة الانحدار (β) للنفقات العامة (6.779) وقيمة اختبار t لها بلغت (1.084%) وهذا يعني أن التغيير في النفقات العامة بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى التغيير في مؤشر السيولة بمقدار (6.779) وحدة.
- قيمة Sig تساوي (28.6%) وهي اكبر من مستوى الدلالة (0.05) وهذا دليل على عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير المستقل (النفقات العامة) والمتغير التابع (السيولة) ومنها نستنتج أن النفقات العامة ليس لها تأثير معنوي في مؤشر السيولة خلال مدة الدراسة (2010-2018) وهذا ما يؤكد قبول الفرضية الصفرية (H_0) ورفض الفرضية البديلة الخامسة من الفرضية الرئيسية الثانية (H_1) التي تنص " لا يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية النفقات العامة في مؤشر السيولة " .

ثالثاً: أثر الدين العام الداخلي في مؤشرات الاستقرار المصرفي العراقي للمدة (2010-2018)

1- أثر الدين العام الداخلي في مؤشر كفاية راس المال

وكما موضح في الجدول أدناه:

جدول (23)

أثر الدين العام الداخلي في مؤشر كفاية راس المال

المتغيرات						
r	R ²	β	T المحسوبة	Sig	F	Sig
%34.7	%12	1.125	2.155	%3.8	4.644	%3.8

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي

من خلال النتائج الظاهرة في الجدول (23) يتبين ما يأتي :

- بلغت قيمة معامل التحديد (R²) (12%) وهذا يعني أن المتغير المستقل (الدين العام الداخلي) يفسر ما نسبته 12% من التغيير الحاصل في المتغير التابع (كفاية راس المال) أما النسبة المتبقية (88%) فتعود إلى متغيرات أخرى لم تضمن في هذا النموذج لتفسر هذا التغيير ، وان قوة الارتباط (r) كانت بقيمة (34.7%) وهذا يعني أن الارتباط بين المتغير المستقل والتابع ارتباط طردي ضعيف .

- بلغت قيمة معلمة الانحدار (β) للدين العام الداخلي (1.125) وقيمة اختبار T لها بلغت (2.155) وهذا يعني أن التغيير في الدين العام الداخلي بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى التغيير في مؤشر كفاية راس المال بمقدار (1.125) وحدة.

- قيمة Sig تساوي (3.8%) وهي اصغر من مستوى الدلالة (0.05) وهذا دليل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير المستقل (الدين العام الداخلي) والمتغير التابع (كفاية راس المال) ومنها نستنتج أن الدين العام الداخلي له تأثير معنوي في مؤشر كفاية راس المال خلال مدة الدراسة (2010-2018) وهذا ما يؤكد رفض الفرضية الصفرية (H0) وقبول الفرضية البديلة الاولى من الفرضية الرئيسية الثالثة (H1) التي تنص " يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية للدين العام الداخلي في مؤشر كفاية راس المال " .

2- أثر الدين العام الداخلي في مؤشر جودة الموجودات

وكما موضح في الجدول أدناه:

جدول(24)

أثر الدين العام الداخلي في مؤشر جودة الموجودات

المتغيرات						
r	R ²	β	T المحسوبة	Sig	F	Sig
%83.6	%69.9	2.174	8.882	0.000	78.894	0.000

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي

من خلال النتائج الظاهرة في الجدول(24) يتبين ما يأتي :

- بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (69.7%) وهذا يعني أن المتغير المستقل (الدين العام الداخلي) يفسر ما نسبته 69.7% من التغيير الحاصل في المتغير التابع (جودة الموجودات) أما النسبة المتبقية (30.3%) فتعود إلى متغيرات أخرى لم تضمن في هذا النموذج لتفسر هذا التغيير ، وان قوة الارتباط (r) كانت بقيمة (83.5%) وهذا يعني أن الارتباط بين المتغير المستقل والتابع ارتباط طردي قوي .
- بلغت قيمة معلمة الانحدار (β) للدين العام الداخلي (2.174) وقيمة اختبار t لها بلغت (8.882) وهذا يعني أن التغيير في الدين العام الداخلي بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى التغيير في جودة الموجودات بمقدار (2.174) وحدة.
- قيمة Sig تساوي (0.000) وهي اصغر من مستوى الدلالة (0.05) وهذا دليل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير المستقل (الدين العام الداخلي) والمتغير التابع (جودة الموجودات) ومنها نستنتج أن الدين العام الداخلي له تأثير معنوي في مؤشر جودة الموجودات خلال مدة الدراسة (2010-2018) وهذا ما يؤكد رفض الفرضية الصفرية (H_0) وقبول الفرضية البديلة الثانية من الفرضية الرئيسة الثالثة (H_1) التي تنص " يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية الدين العام الداخلي في مؤشر جودة الموجودات " .

3- أثر الدين العام الداخلي في مؤشر الربحية

وكما موضح في الجدول أدناه:

جدول (25)

أثر الدين العام الداخلي في مؤشر الربحية

المتغيرات						
r	R ²	β	T المحسوبة	Sig	F	Sig
%82.5	%68	-3.622	-8.500	0.000	72.244	0.000

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي

من خلال النتائج الظاهرة في الجدول (25) يتبين ما يأتي :

- بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (68%) وهذا يعني أن المتغير المستقل (الدين العام الداخلي) يفسر ما نسبته 68% من التغيير الحاصل في المتغير التابع (الربحية) أما النسبة المتبقية (32%) فتعود إلى متغيرات أخرى لم تضمن في هذا النموذج لتفسر هذا التغيير ، وان قوة الارتباط (r) كانت بقيمة (82.5%) وهذا يعني أن الارتباط بين المتغير المستقل والتابع ارتباط طردي قوي.
- بلغت قيمة معلمة الانحدار (β) للدين العام الداخلي (-3.622) وقيمة اختبار t لها بلغت (-8.500) وهذا يعني أن التغيير في الدين العام الداخلي بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى التغيير في مؤشر الربحية بمقدار (-3.622) وحدة.
- قيمة Sig تساوي (0.000) وهي اصغر من مستوى الدلالة (0.05) وهذا دليل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير المستقل (الدين العام الداخلي) والمتغير التابع (الربحية) ومنها نستنتج أن الدين العام الداخلي له تأثير معنوي سلبي في مؤشر الربحية خلال مدة الدراسة (2010-2018) وهذا ما يؤكد رفض الفرضية الصفرية (H_0) وقبول الفرضية البديلة الثالثة من الفرضية الرئيسية الثالثة (H_1) التي تنص " يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية للدين العام الداخلي في مؤشر الربحية ".

4- أثر الدين العام الداخلي في مؤشر مخاطر سعر الصرف

وكما موضح في الجدول أدناه:

جدول (26)

أثر الدين العام الداخلي في مؤشر مخاطر سعر الصرف

المتغيرات						
r	R ²	β	T المحسوبة	Sig	F	Sig
%79.3	62.9	-1.732	-7.593	0.000	57.653	0.000

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي

من خلال النتائج الظاهرة في الجدول (26) يتبين ما يأتي :

- بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (62.9%) وهذا يعني أن المتغير المستقل (الدين العام الداخلي) يفسر ما نسبته 62.9% من التغيير الحاصل في المتغير التابع (مخاطر سعر الصرف) أما النسبة المتبقية (37.1%) فتعود إلى متغيرات أخرى لم تضمن في هذا النموذج لتفسر هذا التغيير ، وان قوة الارتباط (r) كانت بقيمة (79.3%) وهذا يعني أن الارتباط بين المتغير المستقل والتابع ارتباط طردي قوي .
- بلغت قيمة معلمة الانحدار (β) للدين العام الداخلي (-1.732) وقيمة اختبار t لها بلغت (-7.593) وهذا يعني أن التغيير في الدين العام الداخلي بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى التغيير في مؤشر مخاطر سعر الصرف بمقدار (-1.732) وحدة.
- قيمة Sig تساوي (0.000) وهي اصغر من مستوى الدلالة (0.05) وهذا دليل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير المستقل (الدين العام الداخلي) والمتغير التابع (مؤشر مخاطر سعر الصرف) ومنها نستنتج أن الدين العام الداخلي له تأثير معنوي سالب في مؤشر مخاطر سعر الصرف خلال مدة الدراسة (2010-2018) وهذا ما يؤكد رفض الفرضية الصفرية (H_0) وقبول الفرضية البديلة الرابعة من الفرضية الرئيسية الثالثة (H_1) التي تنص " يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية للدين العام الداخلي في مؤشر مخاطر سعر الصرف " .

5- أثر الدين العام الداخلي في مؤشر السيولة

وكما موضح في الجدول أدناه:

جدول (27)

أثر الدين العام الداخلي في مؤشر السيولة

المتغيرات						
r	R ²	β	T المحسوبة	Sig	F	Sig
%48.7	%23.7	1.376	3.250	%0.3	10.559	%0.3

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي

من خلال النتائج الظاهرة في الجدول (27) يتبين ما يأتي :

- بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (23.7%) وهذا يعني أن المتغير المستقل (الدين العام الداخلي) يفسر ما نسبته 23.7% من التغيير الحاصل في المتغير التابع (مؤشر السيولة) أما النسبة المتبقية (76.3%) فتعود إلى متغيرات أخرى لم تضمن في هذا النموذج لتفسر هذا التغيير ، وان قوة الارتباط (r) كانت بقيمة (48.7%) وهذا يعني أن الارتباط بين المتغير المستقل والتابع ارتباط طردي متوسط.
- بلغت قيمة معلمة الانحدار (β) للدين العام الداخلي (1.376) وقيمة اختبار t لها بلغت (3.250) وهذا يعني أن التغيير في الدين العام الداخلي بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى التغيير في مؤشر السيولة بمقدار (1.376) وحدة.
- قيمة Sig تساوي (0.3%) وهي اصغر من مستوى الدلالة (0.05) وهذا دليل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير المستقل (الدين العام الداخلي) والمتغير التابع (مؤشر السيولة) ومنها نستنتج أن الدين العام الداخلي له تأثير معنوي في مؤشر السيولة خلال مدة الدراسة (2010-2018) وهذا ما يؤكد رفض الفرضية الصفرية (H_0) وقبول الفرضية البديلة الخامسة من الفرضية الرئيسية الثالثة (H_1) التي تنص " يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية للدين العام الداخلي في مؤشر السيولة ".

الاستنتاجات

والتوصيات

الاستنتاجات

1- تسهم الإيرادات النفطية في تكوين النسبة الأكبر من الإيرادات العامة للدولة، وهذا يعكس اختلال هيكل الإيرادات العامة في ظل تراجع أهمية الإيرادات الأخرى لاسيما الضريبية، إذ أن أهمية الإيرادات الضريبية كنسبة من الإيرادات العامة لها دور ضعيف، إذ أن العراق بوصفه أحد البلدان النامية يتصف بتخلف وتعقد الأنظمة الضريبية المتبعة فيه، لذا فإن الإيرادات النفطية هي التي تحدد هيكل الإيرادات العامة. أن الاعتماد على قطاع النفط، يجعل الاقتصاد عرضة للصدمات وانعكاسها على خفض الإيرادات العامة للدولة وبالتالي زيادة عجز الموازنة العامة.

2- من خلال دراسة المؤشرات استخدمت في دراسة الاستقرار المصرفي في العراق، يتضح أن القطاع المصرفي قد التزم ببعض النسب المحددة من قبل البنك المركزي العراقي بوصفه مؤسسة رقابية على المصارف وهذا مؤشر ايجابي نحو تجنب الأزمات المالية، وفي جانب آخر يظهر عدم تمسكها بهذه النسب فيما يخص مؤشر جودة الموجودات المتمثل بنسبة القروض المتعثرة للأعوام (2013-2018)، نسبة السيولة لعام 2010، مؤشر الربحية المتمثل بالعائد على الموجودات لعام (2010، 2015، 2017)، وهذا يعد مؤشراً سلبياً على الاستقرار المصرفي.

3- توصل البحث في الجانب القياسي الى اثبات بعض الفرضيات ونفي بعض الفرضيات الاخرى التي انطلق منها:

أ- وجود أثر معنوي بين الإيرادات العامة ومؤشري (كفاية رأس المال والربحية)، فضلاً عن عدم وجود أثر معنوي بين الإيرادات العامة ومؤشرات (جودة الموجودات ومخاطر سعر الصرف والسيولة). إذا ان للإيرادات العامة علاقة مع مؤشرات الاستقرار المصرفي ولكن ينعدم تأثيرها على بعض المؤشرات اعلاه لعدة اسباب منها انعدام دورها بتهيئة قطاع حقيقي ملائم للتعامل المصرفي ويقتصر دورها حالياً بوصفها أداة لتمويل النفقات العامة من خلال الإيرادات النفطية.

ب- وجود أثر معنوي بين النفقات العامة ومؤشر كفاية رأس المال، فضلاً عن عدم وجود إثـر معنوي بين النفقات العامة ومؤشرات (جودة الموجودات، الربحية، مخاطر سعر الصرف، السيولة). إذا ان اداة النفقات العامة لها علاقة مع مؤشر الاستقرار المصرفي ولكن ينعدم تأثيرها على بعض المؤشرات اعلاه لعدة اسباب منها انعدام تأثيرها بتهيئة اقتصاد حقيقي ملائم للتعامل

المصرفي الى جانب اغلب العاملين لدى القطاع الحكومي يتجنبون التعامل مع المصارف بسبب الربا انطلاقاً من معتقداتهم الدينية.

ج- وجود إثر معنوي للدين العام الداخلي في مؤشرات الاستقرار المصرفي في العراق (كفاية رأس المال، جودة الموجودات، الربحية، مخاطر سعر الصرف، السيولة)

(1) من خلال تتبع اداء المتغيرات المالية بمؤشرات الاستقرار المصرفي في العراقي تبين ان الدين العام الداخلي أكثر المتغيرات المالية تأثيراً، اذ ارتبط بعلاقة عكسية مع مؤشر الربحية ومخاطر سعر الصرف اذ كلما ازداد الدين العام الداخلي فذلك يؤثر سلباً على هذه المؤشرات، وعلاقة طردية مع مؤشر كفاية رأس المال، جودة الموجودات والسيولة.

(2) توصل البحث الى رفض الفرضية التي انطلق منها لا يوجد أثر معنوي للدين العام الداخلي في مؤشر مخاطر سعر الصرف فقد لوحظ خلال السنوات الاخيرة ارتفاع مستويات الدين الداخلي مع انخفاض أسعار النفط العالمية مما أثر سلباً على مستوى الاستقرار المصرفي أي هناك تعثر حكومي تجاه تسديد الديون ولاسيما ان الحكومة اقترضت من الجهاز المصرفي بواسطة حوالات الخزينة.

(3) في حين ظهرت العلاقة طردية بين الدين العام الداخلي ومؤشري (كفاية رأس المال والسيولة) وذلك بسبب تصنيف حوالات الخزينة ضمن مكونات السيولة خلال مدة البحث المدروسة (2010-2018)، بالإضافة الى ان البنك المركزي العراقي يطبق عدداً من مؤشرات الحيلة الكلية منها نسبة LCR، NSFR وفقاً لمتطلبات بازل 3 منذ عام 2017، والتي تحد من مخاطر السيولة في الآجلين القصير والمتوسط، علماً أن معظم المصارف ملتزمة بالنسب المعيارية للسيولة وكفاية رأس المال والتي دعت اليها لجنة بازل.

التوصيات

1- ضرورة قيام الحكومة العراقية بتنويع مصادر الإيرادات العامة وتفعيل الضرائب التصاعدية لتوسيع مجالات الحصول على الإيرادات العامة وعدم الاعتماد بشكل كبير على القطاع النفطي. بالإضافة الى ترشيد النفقات العامة عبر برنامج تقييد الإنفاق غير الضروري والتبذيري ومعالجة الخلل في الهيكل الإنفاقي والعمل على زيادة مساهمة النفقات الاستثمارية في المجالات الإنتاجية لما لذلك من دور في تنويع القاعدة الإنتاجية.

2- تنويع الاقتصاد العراقي والذي يعتمد في الوقت الحالي وخلال مدة البحث (2010-2018) على المورد النفطي أي خلق قاعدة إنتاجية تسهم جميع القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وتشكل بالنهاية مصادر مولدة للإيرادات للموازنة العامة لغرض تجنب الصدمات التي تتركها السياسة المالية الحالية المعتمدة على المورد النفطي على الاقتصاد وبالأخص القطاع المصرفي.

3- العمل على رسم اهداف واطر السياسة المالية بما يسهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتشجيع عمليات الاستثمار وبالتالي تحسين مستوى النشاط الاقتصادي بما يحقق النمو الاقتصادي وهذا يتطلب وجود قطاع مصرفي على رأسه بنك مركزي يتمتع بمستويات عالية من القدرات الفنية ولاسيما في مجال توفير السيولة. وذلك بتطوير الاسس التنظيمية والتشريعية والمؤسسية للقطاع المصرفي لكي يقوم بدوره بوصفه حلقة وصل بين المدخرين والمقترضين.

4- الالتزام الكامل من قبل ادارة السياسة المالية لحصر استخدام اي اقتراض او عجز اضافي باتجاه الموازنة الاستثمارية، وبناء الأخيرة على مشاريع فعلية جديدة ذات جدوى اقتصادية عالية وتوسعة القائم منها فهي طوق النجاة للاقتصاد العراقي. كما ان على السياسة المالية تعزيز قدراتها في إدارة الدين العام الداخلي بشكل يأخذ بالحسبان الحفاظ على الاستقرار المالي والمصرفي والاقتصادي في العراق، إذ يُعدُّ ذلك أمراً في غاية الأهمية.

5- ضرورة العمل على رفع قدرات وكفاءات قوة العمل في المصارف بشكل يمكنها من استيعاب وإدارة متطلبات الرقابة المصرفية واستغلال التقنيات ونظم المعلومات الحديثة، كذلك وضع انظمة أكثر تطوراً لتقييم الاداء المالي للقطاع المصرفي لإعطاء الوضعية الحقيقية للمصرف.

6- ضرورة استحداث نظم مصرفية داعمة للعملية التنموية التي يستلزمها التطور الاقتصادي من أجل النهوض بواقع النشاط الاقتصادي وتحقيق معدلات نمو مرتفعة ومتوازنة مع كمية السيولة المحلية للمجتمع.

7- التركيز على تضمين التنبؤات المستقبلية لمتغيرات الاستقرار المصرفي في تقارير البنك المركزي العراقي، فضلاً عن المراجعة الدورية لطرق احتساب المؤشرات المستحدثة لقياس الاستقرار المصرفي واختيار الأنسب منها لحالة الاقتصاد العراقي.

المراجع والمصادر

أولاً: المراجع

- القرآن الكريم

ثانياً: المصادر

- المصادر العربية

أ: الكتب

1. أبو حمد ، رضا صاحب، قدوري، فائق مشعل "إدارة مصارف" الطبعة الاولى، دار أبين الأثير للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 2005.
2. إسماعيل ، عوض فاضل، "نظرية الانفاق الحكومي: دراسة في جوانبه القانونية والمالية والاقتصادية"، دار الكتاب للطباعة والنشر، بغداد، 2002.
3. الافندي، محمد احمد، " مقدمة في الاقتصاد الكلي"، ط 5 ، الأمين للنشر و التوزيع، صنعاء، 2013 .
4. آل شبيب، دريد كامل "إدارة البنوك المعاصرة"، دار المسيرة، الأردن، 2002.
5. الجاوي، طلال محمد علي، الدفاعي، مصطفى سلام، " التقييم المحاسبي للمصارف الإسلامية"، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015،
6. الجنابي، طاهر ، "علم المالية العامة والتشريع المالي"، مكتبة السنيوري للنشر والتوزيع، بغداد ، 2012.
7. الحاج، محمود حسين ؛ عزام، زكريا احمد ، "المالية العامة والنظام المالي في الإسلام"، دار المسرة للنشر والتوزيع ، عمان، 2000.
8. الحسيني ، فلاح حسن عداي ، الدوري ، مؤيد عبد الرحمن عبد الله . " ادارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر " ، عمان ، دار وائل للنشر ، 2000.
9. الحناوي، محمد صالح، مصطفى، نهال فريد، العبد، جلال ابراهيم "الادارة المالية (التحليل المالي للمشروعات الجديدة)" المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2009.
10. حنفي، عبد الغفار؛ قرياقص، رسمية "أسواق المال" الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2000 .

11. خصاونة، جهاد سعيد، "المالية العامة والتشريع الضريبي"، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، 1999.
12. الخطيب، خالد شحادة؛ شامية، أحمد زهير، "أسس المالية العامة"، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، الأردن، 2007.
13. خلف، فليح حسن، "المالية العامة"، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
14. خلف، فليح حسن "العلاقات الاقتصادية الدولية" مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان، 2004.
15. الخيكانى، نزار كاظم؛ الموسوي، حيدر يونس، "السياسات الاقتصادية الإطار العام، واثارها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي" المكتبة الرقمية السعودية، 2018.
16. دانيالز، جوزيف و فانهوز، ديفيد، "اقتصاديات النقود والتمويل الدولي"، ترجمة محمود حسن حسني دار المريخ للنشر، الرياض، 2010.
17. تثمار والمحافظة الاستثمارية"، اثناء للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
18. الربيعي، حاكم محسن، راضي، حمد عبد الحسين، "حوكمة البنوك و اثرها في الأداء و المخاطرة"، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، 2013.
19. رمضان، زياد، "مبادئ الاستثمار المالي و الحقيقي"، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر، عمان، 2007.
20. الزبيد، محمد؛ صافي، وليد محمد؛ عجلان، حسين "أساسيات علم الاقتصاد الكلي والجزئي" إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
21. سري، محمد السيد "المحاسبة المالية في شركات الأشخاص، القوائم المالية المجمعة" دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2008.
22. السريتي، السيد محمد؛ نجا، علي عبد الوهاب، "مبادئ الاقتصاد الكلي" الإسكندرية، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، 2008.
23. السعودي، جميل الزايدانين، "أساسيات في الجهاز المالي - المنظور المالي" دار وائل للطباعة والنشر، 1999.
24. سيجل، باري، "النقود والبنوك والاقتصاد (وجهة نظر النقوديين)"، ترجمة طه عبد الله منصور وعبد الرحمن عبد الفتاح، مراجعة محمد ابراهيم منصور، تقديم سلطان محمد السلطان، دار المريخ للنشر، الرياض، 1978.

25. السيد علي، عبد المنعم، العيسى، نزار سعد الدين ، "النقود والمصارف والاسواق المالية"، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2004.
26. شباط، يوسف، "المالية العامة والتشريع الضريبي"، منشورات جامعة دمشق كلية الحقوق، 2009.
27. الشيخ، فهمي مصطفى، "التحليل المالي"، رام الله، 2008.
28. طاقة، محمد؛ العزاوي، هدى، "اقتصاديات المالية العامة"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
29. الطاهر، عبد الله الشيخ محمود، "مقدمة في اقتصاديات المالية العامة"، جامعة الملك سعود، الرياض، 1992.
30. العامري، سعود جايد مشكور؛ الحلو، عقيل حميد جابر، "مدخل معاصر في علم المالية العامة" الطبعة الثانية، 2020.
31. عبد الحميد، عبد المطلب، "البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.
32. عبد الحميد، عبد المطلب، "سلسلة الدراسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)"، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003.
33. عبد المعطي، علاء إبراهيم "أذونات وسندات الخزانة العامة" مصر، دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع، 2016.
34. عبد الهادي، سامر؛ الصرايرة، شادي؛ عباس، نضال، "مبادئ الاقتصاد الكلي"، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.
35. عبد الواحد، السيد عطية، "مبادئ واقتصاديات المالية العامة"، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000.
36. العبيدي، سعيد علي، "اقتصاديات المالية العامة"، دار دجلة للطباعة و النشر، عمان، 2011.
37. عثمان، سيد عبد العزيز، "المالية العامة (مدخل تحليلي معاصر)"، الدار الجامعية، بيروت، 2008.
38. عساف، محمود، "إدارة المنشآت المالية البنوك ومنشآت التمويل الدولية ومنشآت التأمين والبورصات"، مكتبة عين شمس، القاهرة 1986.

39. عقل ، مفلح ، "وجهات نظر مصرفية" ، مكتبة المجتمع العربي ، عمان 2006.
40. العلاق، بشير عباس "إدارة المصارف - مدخل وظيفي" عمان، 2001 .
41. العلي، عادل فليح، "المالية العامة والتشريع المالي الضريبي"، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن،2007.
42. عمارة، رانيا محمود " المالية العامة" مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، 2015.
43. العيسى، نزار سعد الدين، " الاقتصاد الكلي كيف يعمل الاقتصاد في النظرية والتطبيق" ،2001.
44. غدير، هيفاء " السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي الاقتصاد السوري" الهيئة العامة السورية للكتاب، مكتبة الأسد ، دمشق،2010.
45. الفولي ، أسامة محمد "مبادئ النقود والبنوك" الدار الجامعية الجديدة ، مصر،1999.
46. القيسي، أعاد حمود ، " المالية العامة والتشريع الضريبي" ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان،2011.
47. القيسي، اعاد حمود، "المالية العامة والتشريع الضريبي"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة 9 ، عمان،2015.
48. الكفراوي، عوف محمود، "السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي"، مكتبة الاشعاع للطباعة والنشر والتوزيع،1997.
49. كنعان، علي ، "الاقتصاد المالي" ، منشورات جامعة دمشق – كلية الادارة والاقتصاد ، مديرية الكتب والمطبوعات للطبع والترجمة والنشر مطبعة الروضة ،2009.
50. محرزى، محمد عباس، " اقتصاديات المالية العامة"، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2008.
51. محمد، عبد الباسط وفاء "المخاطر الناشئة عن تقلبات الأسعار في سوق الصرف الأجنبي"، دار النهضة العربية، القاهرة،1998.
52. المرسي، السيد حجازي، " مبادئ الاقتصاد العام – الضرائب والموازنة العامة"، الدار الجامعية، مصر، الكتاب الثاني،2000.
53. مزنان، نصر حمود ، "أثر السياسات الاقتصادية في اداء المصارف التجارية" ، دار صفاء للنشر، عمان،2010.

54. الميداني ، محمد أيمن عزت " الإدارة التمويلية في الشركات " الإصدار الثاني ، مكتبة العبيكان، الرياض، 1999 .
55. ناشد ،سوزي عدلي ، "المالية العامة النفقات العامة والإيرادات العامة والميزانية العامة" ، منشورات الحلبي الحقوقية ، الإسكندرية، 2003 .
56. النجار، عبد الهادي، " اقتصاديات النشاط الحكومي"، مطبعة ذات السلاسل، الكويت،1982.
57. النسور، إياد عبد الفتاح ، "أساسيات الاقتصاد الكلي"، صفا للنشر والتوزيع، الأردن،2014.
58. النعيمي، عدنان تايه ؛ التميمي، ارشد فواد، "الإدارة المالية المتقدمة "، عمان،2009.
59. الهواري، سيد "إدارة البنوك" مكتبة عين الشمس، القاهرة،1981.
60. وهم، بدر غيلان، "السوق النقدية والمالية في العراق"، بغداد،2009.

ب: الدوريات

61. بشير ، عبد الحميد "مقاييس المخاطر والربحية في البنوك الإسلامية حالة البنوك السودانية"، الدراسات الاقتصادية الإسلامية ، المجلد. 6، العدد 2 ، مايو1999.
62. البشير، عبد الكريم، "الفعالية النسبية للسياسة المالية والنقدية في الجزائر. الملتقى الدولي" السياسات الاقتصادية في الجزائر واقع وفاق، تلمسان يومي 29-30 ديسمبر، 2004.
63. بندر ، رجاء عزيز ، " (استهداف التضخم - دراسة التجارب بلدان نامية في السياسات النقدية)" بحث صادر عن البنك المركزي العراقي ، قسم الاقتصاد الكلي والسياسة النقدية ،2012.
64. البنك المركزي العراقي، " التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2014"، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث،2014.
65. الجبوري، سوسن كريم هودان ، " اختبار العلاقة التوازنية بين عجز الموازنة والاحتياطي النقدي الأجنبي في العراق للمدة (2003-2013) باستخدام نموذج (Johansen)"، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد 17، العدد 3 ، 2015 .
66. حسين، خالد حسين " مؤشرات السلامة المالية في العراق للدة 2015-2019" البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث ، 2020.

67. حماد ، طارق عبد العال " (حوكمة الشركات - المفاهيم والمبادئ والتجارب - تطبيقات الحوكمة في المصارف) " الدار الجامعية ، 2005
68. حمدان، احمد عبد الزهرة ، "محددات عائد الاصدار النقدي (العراق حالة الدراسية)"، مجلة كلية الادارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، العدد97 ، السنة السادسة والثلاثون ، 2013 .
69. الدعيمي، حسن محمد جواد رزاق "قياس وتحليل تأثير متغيرات السياسة المالية في مؤشرات أداء سوق العراق للاوراق المالية للمدة (2003 -2013)" مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، المجلد 9، العدد1، 2017.
70. الدوري ، مؤيد عبد الرحمن ؛عداي ، فلاح حسن ، " تحليل السياسة المالية للمصارف التجارية ، دراسة مقارنة " ، الجامعة المستنصرية ، مجلة الإدارة والاقتصاد ، العدد الثالث عشر، 1991.
71. الربيعي ، فلاح خلف علي ، "أثر السياسات الاقتصادية على مناخ الاستثمار في الدول العربية "، مجلة علوم إنسانية، عدد 23، 2005 .
72. سعيد، بلال نوري ؛ سعيد، عبد السلام لفته، "تقييم السيولة في الأثاث التجاري وتأثيرها على الربحية الأمريكية دراسة مقارنة بين مصرفي JP Morgan Chase & Co . الغري للاقتصاد والعلوم الإدارية مجلد 37 ، العدد 13، 2016.
73. سليمان، مخلف "نظام التقييم المصرفي" مجلة المحاسب العربي، العدد 11، 2016.
74. الشرع، مجيد "ستراتيجية المصارف العراقية واتجاهات السياسة المالية في تنفيذ مشروعات هادفة" ، جريدة المدى، بغداد، 2010.
75. الشمري، كمال كاظم جواد ؛ الشمري، ابتهاج أحمد عبد عون " تحليل التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية في ظل الدين الحكومي " ، المجلة العراقية للعلوم الادارية ، مجلد14، عدد58، 2016.
76. الشيخ راضي، مازن عيسى ؛ حسن، فرحان محمد، "مستقبل السياسة المالية في العراق: بين الربعية والسريعة"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد 28، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، 2014.
77. عبد الباري، بشرى ، " تقدير أثر السياستين النقدية والمالية في أداء المصارف التجارية "، مجلة جامعة كركوك للعلوم الاقتصادية والادارية ، مجلد3 ، عدد2، 2013.

78. عبد اللطيف، عماد محمد علي ، "الدين الحكومي واثره في السياسة النقدية (العراق حالة دراسية)" ، مجلة المستنصرية للدراسات الحربية والدولية ، العدد 39 ، 2012.
79. علي، صالح محمود ، السبهاني ، محمود عبید "التنسيق والتكامل بين السياستين المالية والنقدية ضرورة لتحقيق الإصلاح الاقتصادي" مجلة دنانير ، العدد الرابع ، مجلد 1، 2013.
80. العميد، علي عبد الرضا حمودي " مؤشرات الحيطة الكلية وامكانية التنبؤ المبكر بالأزمات دراسة تطبيقية - حالة العراق (للمدة 2003-2009)" البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والابحاث.
81. الغانمي، ضرغام اصيل، المرشدي، حيدر جواد، "أثر بعض متغيرات السياسة المالية في السيولة المصرفية لعينة من المصارف الحكومية" ،كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، مجلة مركز دراسات الكوفة ، مجلد 1، العدد 57، 2020.
82. الفتلاوي، ريام فاضل شاكر " تحليل العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المصرفي (دراسة تطبيقية في العراق للمدة 2010-2016)" ،المجلة العراقية للعلوم الادارية مجلد 16 ، عدد 63، 2000 .
83. قريشي، محمد جموعي، "تقويم أداء المؤسسات المصرفية: دراسة حالة لمجموعة من البنوك الجزائرية خلال الفترة 1994-2000"، مجلة الباحث، العدد 3، 2004.
84. محمد، عمر هشام؛ العبيدي، ميسون علي حسين ،"اتجاهات الدين الداخلي في العراق والمسار المستقبلي المطلوب." مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية 62. 14. 2018.
85. محمود، صباح فيحان ، محمود، علاء "أثر الاتفاق العام على مؤشرات التوازن الداخلي والخارجي في العراق" ، مجلة تكريت للعلوم الاقتصادية والادارية ، مجلد 3، عدد 39، 2017.
86. مركز الامارات الدراسات والبحوث الاستراتيجية، "اعادة العمار والدور المستقبلي"، ابوظبي 2009،
87. المطيري، حسين محسن توفيق ، الاسدي، خولة طالب جبار ، "السيولة المصرفية وأثرها في العائد والمخاطرة بحث- تطبيقي في مصرف الرشيد" ،مجلة دراسات محاسبية ومالية ، مجلد 11 عدد 37 ، 2016.

ج: الرسائل والاطاريح

88. رفيش، حيدر عبد الامير جودي "أثر فجوة الائتمان المصرفي للنتائج المحلي الاجمالي في الاستقرار المصرفي دراسة قياسية في القطاع المصرفي - العراقي للمدة 2004-2018" رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة الكوفة، غير منشورة، 2020.

89. الزبيدي، زهراء محمد نعمة " تحليل العلاقة بين الائتمان المصرفي وبعض المتغيرات المالية في العراق دراسة قياسية للمدة (1985-2010)" رسالة ماجستير إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد، جامعة القادسية، 2016.

90. الزبيدي، علي توفيق ، "المعايير الدولية للأشرف و الرقابة المصرفية و أثرها في الاستقرار المالي للقطاع المصرفي الخاص في العراق"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الادارة و الاقتصاد، جامعة بغداد، 2015.

91. الساعدي، ضياء عبد الرزاق حسن " مسار السياسة المالية وأثرها في مؤشرات الاستقرار المصرفي في العراق" رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة بغداد، غير منشورة، 2018.

92. الغزي، فليح حسن خلف ، " الائتمان المصرفي ودوره في الاقتصاد العراقي" ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد - جامعة بغداد ، 1975.

المصادر الأجنبية

Foreign Sources**a) Books**

93. Alamirew, Mulugeta Melesse, “**Determinants of Commercial Banks Profitability in Ethiopia**”. Diss. Addis Ababa University, 2015
94. Alexander, Carol_Sheedy , Elizabeth, “**The Professional Risk Management Guide To Finance Theory Application**”. PRMIA, USA.2008.
95. Barad, Mahesh M. “**A study of liquidity management of Indian steel industry**”. Diss. Saurashtra University, 2010
96. DOUGLAS W. ARNER, “**Financial Stability, Economic Growth, and the Role of Law**”, Cambridge University Press, New York, 2007.
97. Gitman , Lawrence's " **PRINCIPLES OF MANAGERIAL** " ,9th , ed. ,N.Y , Donnelly and sons company, 2000
98. Josep G. Nellis, David Parker, "**principles of Macroeconomics**", Prentice Hall, England, 2004,.
99. Jura, michel "**techniques Financiers internationaux**", danod, paris, 1999.
100. Ketkar& Ratha, Suhas & Dilip , "**Innovative Financing for development**" , 1st Edition ,2009 .
101. Marois, Bernard. "**Risque de change et gestion de trésorerie internationale.**" 1981.
102. OCC, “**Liquidity: Safety and Soundness. Comptroller's Handbook**”, Washington, USA, 2012

103. Panzer, John, "**Debt management performance assessment (DeMPA) methodology**". No. 96671. The World Bank, 2015.
104. Saunders . Anthony ,Cornett . Marcia Mellor," **FINANCIAL INSTITUTION MANAGEMENT**" , 7th Ed , McGraw-Hill, 2011.
105. Shapiro , Alan , "**MULTINATIONAL FINANCIAL MANAGEMENT**", 7th Ed , John Willy ,sons, Inc ,2003.
106. Solnik, Bruno , "**International Investments**",4.ed ,Reading Addison - Wesley, 2000.

b) Periodicals

112. Aspachs, O., Nier, E. & Tiesset, M. "**Liquidity, Banking Regulation and the Macro-economy**". Evidence on bank liquidity holdings from a panel of UK-resident banks. Bank of England.2005
113. Aspal, (P. K.), Dhawan, (S.), & Nazneen, A., "**Significance of Bank Specific and Macroeconomic Determinants on Performance of Indian Private Sector Banks**", International Journal of Economics and Financial Issues. Vol. 9, No. (2), 2019.pp. 168-174
114. Baldacci, Emanuele, Sanjeev Gupta, and Carlos Mulas-Granados. "**How effective is fiscal policy response in systemic banking crises?.**" (2009).
115. Bank of Greece, "**financial stability indicators and public debt developments**", Economic research department-special studies division,2014.
116. Barbara Stgmiest, "**Innovation And Tradition: Adapting to change**" the 2nd international Conference, Emirates Institute for Banking & Financial Studies, Abu Dabi, U.A.E November 2001.
117. Barth, James R., Gerard Caprio Jr, and Ross Levine. "**Banking systems around the globe: do regulation and ownership affect**

- performance and stability?."** Prudential supervision: What works and what doesn't. University of Chicago Press, 2001. 31-96
118. Bashir, Abdel-Hameed M. **"Risk and Profitability Measures in Islamic Banks: The Case of To Sudanese Banks"**. Islamic Economic Studies, Vol. 6, No. 2, May, 1999.
119. Bikas, E., and S. Žaltauskaite. **"The Role Of Fiscal Policy in Ensuring Financial Stability in Lithuania."** 8th International Scientific Conference "Business and Management. 2014.
120. Boateng, K., **"Credit Risk Management and Performance of Banks in Ghana: the 'Camels' Rating Model Approach"**, International Journal of Business and Management Invention (IJBMI). Vol. 8, Issue.2, PP. 41-48.2019.
121. Bordo, Michael D. Meissner, **"Christopher fiscal and financial crises"**, national bureau of economic research, 2016.
122. Carter, David, Christos Pantzalis, and Betty J. Simkins. **"Asymmetric exposure to foreign-exchange risk: Financial and real option hedges implemented by US multinational corporations."** Available at SSRN 387082 2003.
123. Dadush & Brahemat, Uri & Milan, **"expected reversal of capital flows"**, international Monetary Fund (IMF), Journal of Finance and Development, Volume 32, Numbe Washington, 1995.
124. Evans, Owen and others, **"Macprudential Indicators of Financial Soundness"**, Occasional paper 192, IMF, Washington DC, April, 2000.
- 125. Financial Stability Report, Bank of Korea, 2019.**
126. Hirwa Amatus, Nasiri Alirez, **"FINANCIAL INCLUSION AND FINANCIAL STABILITY IN SUB-SAHARAN AFRICA"**, The International Journal of Social Sciences, Vol.36, No.1.2015.

127. Hrvol'ová, Božena **“TREASURY BILLS AND THEIR VALUATION”** Volume X, 5/2002 , Published :[https:// www.nbs.sk/_img/ Documents/ BIATEC/BIA05_02/28_30.pdf](https://www.nbs.sk/_img/Documents/BIATEC/BIA05_02/28_30.pdf),2002.
128. Jesic, Milutin, **"Implication of fiscal Irresponsibility on financial stability"**, Journal of central banking theory and practice, issue3, 2013.
129. Jokipii& Monnin, Terhi & Pierre ,**" The impact of banking sector stability on the real economy"** , Journal of International Money and Finance , Number 32 , 2013.
130. Lutz, H. G. **"Farmers' organization's guide to profitability analysis for small scale farming in southern Africa."** 2010.
131. Miguel A. Segoviano, Charles Goodhart, **“Banking Stability Measures, International Monetary Fund (IMF)”**, Working Paper 09/04 ,2009.
132. Mohamed, Abouch & Abdessamed, Saidi & Zakaria, Firano, **“Financial Stability: Definitions, Theoretical Foundations And Roles Of The Central Banks”**, International Research Journal Of Finance And Economics.2012.
133. Molyneux, P. and J. Thornton, **“Determinants of European bank profitability: A note.”** Journal of Banking and Finance 16, 1992.
134. Owen Evans and others, **“Macprudential Indicators of Financial Soundness”**, Occasional paper 192, IMF, Washington DC, April, 2000.
135. Polius, T. and Samuel. W. **“banking Efficiency in the Eastern Caribbean Currency Union: an Examination of the Structure-Conduct- Performance Parading and the efficiency Hypothesis”**, Money Affairs, 15 (1), 75-92.2000.
136. Tagkalakis, Athanasios. **"The effects of financial crisis on fiscal positions."** European Journal of Political Economy, 197-213, 2013.

137. Van Greuning, Hennie, and Sonja Brajovic Bratanovic. **“Analyzing Banking Risk A Framework for Assessing Corporate Governance and Financial Risk”**. The World Bank, 2009.
138. WB & IMF **“Developing Government Bond Markets”** The World Bank, Washington, D.C. 20433, USA & International Monetary Fund, Washington, D.C. 20431, 2001.

c) Dissertations & Thesis

140. Bansal, D. **“Impact of Liberalization on Productivity and Profitability of Public Sector Banks in India”**. Unpublished Dissertation, Saurashtra University, Rajkot, Indian.2010.
141. Trivedi, S.M. **“An analysis of financial performance of State Road Transport Corporation in Gujarat”**. Unpublished Dissertation, Saurashtra University, Rajkot, Indian.2010.

قائمة

الملاحق

الملحق (1)

مؤشرات الاستقرار المصرفي في العراق للمدة (2010-2018) (مليون دينار، نسبة مئوية)

السيولة	رابعاً مخاطر سعر الصرف				ثالثاً الربحية		ثانياً: جودة الاصول	اولاً : كفاية راس المال %	السنوات
	خامساً: السيولة	القيمة المطلقة لنسبة صافي التعامل بالعملة الاجنبية الى راس المال	راس المال الممتلك والاحتياطيات مليون دينار	الموجودات الاجنبية مليون دينار	المطلوبات الاجنبية مليون دينار	معدل العائد على حقوق الملكية	معدل العائد على الموجودات	نسبة القروض المتعثرة الى اجمالي القروض %	
نسبة السيولة %	***	*	*	*	**	**	** %	*	
25	169.3	6456665	12693755	1762523	26.77	0.21	2.8	130	2010
51	103.22	9338772	11537795	1898190	21	0.59	3	89	2011
56	96.77	14379095	15491204	1575655	26.95	0.83	2.2	138	2012
68	105.12	19497202	22139272	1642248	21.48	0.79	8.1	205	2013
68	130.52	19732212	27323928	1568645	13.52	0.54	8.4	122	2014
69	74.7	20080809	15952767	951158	10.2	0.46	10.16	105	2015
68	49.16	22878155	12144096	895180	9.57	0.51	10.93	128	2016
72	36.9	29882347	11902000	874005	9.26	1.19	14.02	181	2017
214	68.38	22014411	16132099	1257700	4.39	0.5	15.7	285	2018

* البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، نشرات احصائية للسنوات (2010-2018)

** وزارة التخطيط، مديرية الحسابات القومية، مؤشرات الانذار المبكر للسنوات

*** من عمل الباحث بالاستناد الى الصيغة = $\frac{\text{المطلوبات الاجنبية} - \text{الموجودات الاجنبية}}{\text{راس المال}} \times 100$ بالاستناد الى

المصدر (Central Bank of the Republic of Turkey, Financial Stability Report,) august 2005, volume 1, 2005: p 132

الملحق (2)

مكونات الدين الداخلي في العراق للسنوات (2010-2014) (مليون دينار)

السنوات	مجموع الدين العام الداخلي	حوالات الخزينة لدى المصارف التجارية	الدين على وزارة المالية	قروض مؤسسات مالية	سندات التسليم والسندات الوطنية
2010	9180806	5,225,287	3,955,519	-	-
2011	7446859	3,891,340	3,555,519	-	-
2012	6547519	3,392,000	3,155,519	-	-
2013	4255594	1,500,030	2,755,519	-	-
2014	9520019	7,064,500	2,455,519	-	-
2015	32142805	19311704	2355519	10461057	14525
2016	47362251	32763554	2355519	10546233	1696945
2017	47678796	32294624	2155519	10546233	2682420
2018	41822918	28413167	1955519	9501043	1953189

البنك المركزي العراقي المديرية العامة للإحصاء والابحاث النشرات الاحصائية للاعوام (2010-2018)

Abstract:

The study aims to highlight the most important financial variables and their impact on the indicators of banking stability, and to indicate the importance and analysis of the data of some financial variables represented by (public revenues, public expenditures, internal public debt) and to indicate the importance and analysis of the data of banking stability indicators in Iraq represented by (capital adequacy, Asset quality, profitability, exchange rate risk, liquidity), and the study problem was the lack of banking stability. The study community was represented in the Iraqi economy, and the study sample was represented by the variables of financial policy and the Iraqi banking sector for a period of (9) years using quarterly data. The standard analysis method of the study was used for the purpose of showing the impact of some financial variables on the indicators of Iraqi banking stability for the period 2010-2018 through the use of the SPSS 23 program. The internal public is the most influential financial variable, as the internal public debt has an inverse relationship with the indicators of profitability and exchange rate risks, as the more the internal public debt increases, it negatively affects these indicators, and a direct relationship with the capital adequacy index, asset quality and liquidity, while the effect of revenues was The public expenditures were limited to the two indicators (capital adequacy and profitability), and the impact of public expenditures was limited to the capital adequacy indicator. The study recommended working to increase the objectives and frameworks of fiscal policy in a way that contributes to achieving economic stability and encouraging investment operations, thus improving the level of economic activity in a way that contributes to achieving stability. Banking in the Iraqi banking sector.

Republic of Iraq
Ministry of Higher Education
and Scientific
University of Qadisiya
College of Administration and Economics
Department of Finance and Banking



The impact of some financial variables on banking stability – a study in the Iraqi banking sector for the period 2010-2018

A thesis submitted to
Board of the College of Administration and
Economics - University of Qadisiyah, which is
as a part of the requirements for a master's
degree in finance and banking sciences

by student
Wijdan Sawadi AbdZaid Al-Zubaidi

Supervised by
Prof. Dr. Aqeel Shakir AL-Sharaa

2022 A.D.

1443 A.H.